عبد الله أوجلان

قضايا الدمقرطة في تركيا،
نماذج الحل في كردستان

خـريطــة الطـريــق

عبد الله أوج آلان

قضايا الدمقرطة في تركيا، نماذج الحل في كردستان

(خريطة الطريق)

الطبعة الأولى: ٢٠١٢

الطبعة الثانية: ٢٠١٧

شلير للطباعة و النشر

قامشلو

weje.vejin@gmail.com

weshanashiler@gmail.com

المحتويات

تمهيد ٩
الفصل الأول
مدخل ١١
الفصل الثاني
الإطار الاصطلاحيّ والنظريّ والمبدأيّ ١٦
أ-الإطار الاصطلاحي: ١٧
ب-الإطار النظري: ١٩
ج- الإطار المبدأيّ: ٢٦
١- مبدأ الأمة الديمقراطية: ٢٦
٢- مبدأ الوطن المشترك (الوطن الديمقراطي): ٢٧
٣- مبدأ الجمهورية الديمقراطية: ٢٧
٤- مبدأ الدستور الديمقراطيّ: ٢٨
٥- مبدأ الحل الديمقراطيّ: ٢٩
٦- مبدأ وحدة الحقوق والحريات الفردية والجماعية: ٣٠
٧- مبدأ الحرية الأيديولوجيةوالاستقلال الأيديولوجيّ: ٣٠
٨- مبدأ التاريخانية والحاضرية: ٣٢
٩-مبدأ الأخلاق والضمير: ٣٣
١٠- مبدأ الدفاع الذاتيّ في الديمقراطيات: ٣٤
الفصل الثالث
قضية الديمقراطية وحلّ الدستور الديمقراطيّ في تركيا ٣٧
أ-ظهور قضية الديمقراطية في تركيا، تطورها ونتائجها: ٣٧
ب-الخروج من الأزمة وحل الدستور الديمقراطي: ٦٦
١-الأمة الديمقراطية: ٦٦

٢-الوطن المشترك (الوطن الديمقراطيّ): ٦٧
٣-الجمهورية الديمقراطية: ٦٧
٤-الحل الديمقراطي: ٦٧
٥-التِحامُ الحقوقِ والحرياتِ الفرديةِ والجماعية: ٦٨
٦-الحريةُ الأيديولوجية والاستقلالُ الأيديولوجيّ: ٦٨
٧-التاريخانية والحاضرية: ٦٨
٨-الأخلاق والضمير: ٦٩
٩-الدفاعُ الذاتيُّ في الديمقراطيات: ٦٩

الفصل الرابع

القضيةُ الكردية واحتمالاتُ الحل ٧٠
أ-الدياليكتيك التاريخي في العلاقات التركية – الكردية: ٧٣
ب-انسدادُ مشروع الحداثة الرأسمالية للجمهورية، وظهور PKK إلى الساحة: .. ٨٠
ج- احتمالاتُ الحلِّ في القضية الكردية: ٩٣
١-حل الإبادة القومية لدى هيمنةِ الحداثةِ الرأسمالية: ٩٤
٢-حل الدولة القومية الفيدرالية الكردية: ٩٩
٣-حلّ الأمة الديمقراطية: ١٠١
a) الأمة الديمقراطية: ١٠٣
b) الوطن المشترك (الوطن الديمقراطيّ): ١٠٣
c) الجمهورية الديمقراطية: ١٠٣
d) الدستور الديمقراطيّ: ١٠٤
e) التحام الحقوقِ والحريات الفردية والجماعية: ١٠٤
f) الحريةُ الأيديولوجية والاستقلالُ الأيديولوجيّ: ١٠٤
g) التاريخانية والحاضرية: ١٠٤
h) الأخلاق والضمير: ١٠٥

i) الدفاعُ الذاتيُّ في الديمقراطيات: ١٠٥
الخاصيةُ الأولى: ١٠٦
الخاصيةُ الثانية: ١٠٦
الخاصيةُ الثالثة: ١٠٦
الخاصيةُ الرابعة: ١٠٦
٤- تجسيد الحلِّ الديمقراطيِّ على صعيدِ الاسم: KCK: ١٠٧
٥- أبعاد التطبيق المحتملة للحل من طراز KCK: ١١٠
a) البُعد الاقتصاديّ: ١١٠
b) البُعد الاجتماعيّ: ١١٠
c) البُعد الأمنيّ: ١١١
d) البُعد الدبلوماسيّ: ١١٢
الفصل الخامس
المخطط العملي ١١٥
١- مخططُ حلِّ الإنكارِ والإبادةِ التقليديّ ١١٧
٢- مخطط الحلِّ الفيدراليِّ القوميّ: ١١٧
a) المرحلة الأولى: ١١٩
b) المرحلة الثانية: ١٢٠
c) المرحلة الثالثة: ١٢٠
الفصل السادس
نتيجة ١٢٣

تمهيد

إني مضطر لطرح هذا التقييمِ انطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتقي، في وقتٍ يدورُ فيه الجدل على قدمٍ وساق بشأن الدمقرطة في تركيا تأسيساً على حل القضية الكردية، التي تتميز في ذلك الجدل بأهمية كبرى لدرجةِ القول "إما أن يتم حلها، أو يتم حلها"، على حدِّ تعبير رئيس الجمهورية السيد عبد الله كول بحدِّ ذاته في عام ٢٠٠٩. علاوة على أن هذا الطرح اكتسب أهمية أعظم بناءً على المواقف التوضيحية التي أبدتها كافة المؤسسات الأساسية المعنية بأمن الدولة بخصوصِ مدى عُجالةِ حل القضايا القائمة، وبناءً على التقييمات الدائرة بشخصيتي في الرأي العام، وعلى النداءات المطروحة.

وما أَثَّرَ أيضاً في تقديم هذا الطرح هو بروز ميول جمهورية تركيا بوضوحٍ أفضل في الشأن نفسه، بالإضافة إلى المطالب الشفهية والكتابية التي تقدَّمَ بها رئيس الجمهورية السيد تورغوت أوزال[1] في بدايات التسعينيات، ورئيس الوزراء السيد نجم الدين أربكان[2] في عام ١٩٩٧، إلى جانب الملاحظات الإخطارية الآتية من "قسم العلاقات الاجتماعية في الجيش" في الفترة نفسها. كما أثَّرت فيه أيضاً اللقاءات الجارية مع بعض المسؤولين عام ١٩٩٩، أثناءَ وبَعدَ التحقيق الخاص بِحَبسي لمدةِ عشرة أيام آنذاك، وكذلك الرسائل التي كتبتُها إلى مختلف الجهات، والتقييماتُ التي دوَّنتُها.

---

[1] **تورغوت أوزال:** أول رئيس وزراء وثامن رئيس جمهورية في تركيا، ولكنه الأول الذي ينحدر من أصول كردية (١٩٢٧ – ١٩٩٣). ترأس مجالس إدارات عدد من الشركات التركية حتى ١٩٧٩، عاد بعدها للعمل في الإدارة الحكومية كنائب لرئيس الوزراء آنذاك سليمان ديميريل. في ١٩٨٠ عينه قادة الانقلاب العسكري وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء مسؤولاً عن ملف الاقتصاد. أسس في ١٩٨٣ حزب الوطن الأم وانتخب رئيساً له. تعرض في ١٩٨٨ لمحاولة اغتيال أصابت الرصاصة فيه إصبعه. وفي ١٩٨٩ انتخبه البرلمان التركي رئيساً للجمهورية. وفي ١٩٩٣ توفي في ظروفٍ غامضة يغلب عليها احتمال القتل المتعمَّد خِفية (المترجِمة).

[2] **نجم الدين أربكان:** سياسي تركي عرف بتوجهاته الإسلامية، تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا (١٩٢٦ – ٢٠١١). أنشأ عام ١٩٧٠ بدعم من تحالف طريقته مع الحركة النورسية حزب النظام الوطني، الذي كان أول تنظيم سياسي ذي هوية إسلامية منذ زوال الخلافة. دخل السجن عدة مرات بسبب توجهه الإسلامي، وتعرضت أحزابه لتدخل الجيش والتيار العلماني، لكنه واصل جهوده السياسية في كل مرة. بعد حل حزب النظام الوطني أسس حزب السلامة الوطني، ثم حزب الرفاه، فحزب الفضيلة، وأخيراً حزب السعادة (المترجِمة).

الفصل الأول

مدخل

لَطالما تواجدت قضايا الدمقرطة على مدى التاريخ، وهي ظاهرة لم تظهر للعيان مع الحداثة الأوروبية، مثلما تكثر المساعي لعكسها على هذا النحو. فالميول الديمقراطية موجودة في طبيعة المجتمعات في كل زمان. والديمقراطية في مضمونها مرتبطة بظواهر المبادرة والإدارة والهجوم، والتي نلاحظها في كل كائنٍ حي. وأنا على قناعة بأن هذا مَشهَد كونيّ.

تم البرهان أن مؤسسات المجالس المؤلفة من ممثلي مجتمع الزراعة وأهالي المدينة قد أدت دوراً هاماً في التاريخ الحضاري، وخاصة في بدايات عهد السومريين. أي أن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن أولى المؤسسات الديمقراطية المرصودة قد تشكلت في المدائن السومرية، وليس في أثينا الإغريقية. وبزيادة وزن الراهب والقيادي السياسي والمسؤول العسكري داخل الإدارة مع مرور الزمن، انخفضت منزلة المؤسسات الديمقراطية إلى المرتبة الثانية، وفقدت أهميتها في الإدارة. بينما، وبسبب إضفاء معنى "المخلوقون عبيداً" على الشعب برمته في عهد النماردة والفراعنة، والذي هو عصر الملوك – الآلهة؛ فلم يعد الحديث عن المؤسسات الديمقراطية أمراً ممكناً. وقد مرَّت مراحلٌ مشابهةٌ في كافة المدنيات على وجه التقريب. ونلاحظ آخرَ مثالٍ على ذلك في العصور الأولى في تجربتَي ديمقراطيةِ أثينا وجمهوريةِ روما.

في العصور الوسطى، أي في السنوات الأولى من الإسلام، وفي بدايات المسيحيةِ قبلَ قبولِها ديناً رسمياً للإمبراطوريةِ البيزنطية؛ وعلى الرغم من اكتساب العناصر الديمقراطية أهميتَها، إلا أنّ تقاليدَ الإمبراطوريةِ الراسخةَ أصلاً قد قضت على تأثيرات هذه العناصر بسرعة، واستمرت بوجودها عبر الإدارات المركزية الصارمة. أما تأسيسات المدن الجديدة المتصاعدة في القارة الأوروبية في بدايات أعوام ١٠٠٠، فقد حُكِمَت بالتقاليد الديمقراطيةِ مدةً طويلةً من الزمن. واضطرت المدنُ لفترةٍ طويلةٍ إلى الدفاع عن مؤسساتها المستقلةِ والديمقراطيةِ في وجهِ السلطات الإقطاعية. هذا ولعبت العناصر الديمقراطية دوراً هاماً في مقاوماتِ الأمراء والمجتمعات القرويةِ (الريفية) المستقلةِ أيضاً تجاه الأنظمةِ المَلَكِيّةِ المتنامية.

إنّ المَلَكِيّاتِ الصائرةَ مونارشياتٍ مطلقةً اعتباراً من القرنِ الخامسِ عشر، قد أَقصَت المؤسساتِ الديمقراطيةَ بنسبةٍ كبيرة، مثلما هي حالُ المدنياتِ التقليدية. ولم تنجح سوى الماغنا كارتا في صونِ وجودِها كتقليدٍ ديمقراطيٍّ فُرِضَ الاعترافُ به رسمياً عام ١٢١٦ تجاه المَلَكيةِ في الجزيرةِ البريطانية. أما الثورة الفرنسيةُ الكبرى، ورغم بدئِها كثورةٍ شعبيةٍ في وجهِ المونارشيةِ المطلقةِ عامَ ١٧٨٩، إلا أنها تحولت مع مضيِّ الوقتِ إلى ديكتاتوريةٍ بورجوازيةٍ نَظَّمَت نفسَها كدولةٍ قوميةٍ مُحَصَّنةٍ بتسلطٍ يُضارِعُ ما عليه المونارشيةُ المطلقةُ بكثيرٍ جداً. هكذا أُنشِئَ وضعٌ من التوازنِ داخل أوروبا من خلالِ الدول القوميةِ الصغيرة المتكاثرةِ مع سياسةِ "فَرِّقْ – تَسُدْ" للإمبراطوريةِ البريطانية. فالأنظمة السائرةُ ضمن إطارِ الدولةِ القومية، كانت تتميزُ بكونِها أنظمةً أوليغارشيةً نُخبَوِية، على الرغم من كلِّ أهدافِها ومُثُلِها الليبرالية. ولم تتمكنْ المؤسساتُ البرلمانيةُ القائمةُ في أيِّ وقتٍ من الأوقاتِ من كسرِ شوكةِ هيمنةِ النُّخَبِ الأوليغارشية. لكن، ودون أدنى شك، لم تنجح المساعي في القضاءِ كلياً على العناصر الديمقراطية المرتكزةِ إلى الكفاح الطويلِ المدى لشعبِ المدينةِ والريفِ أيضاً. بالتالي، فالديمقراطيةُ الساريةُ حتى راهننا في أوروبا، هي ديمقراطيةٌ طبقيةٌ ذاتُ مضمونٍ شعبيٍّ محدود، وبتوجيهٍ أوليغارشيٍّ من البورجوازية. ورغم مساعيها بعدَ أعوامِ ١٩٥٠ في تكوينِ اتحادٍ فيدراليٍّ يتخطى الدولةَ القوميةَ متمثلاً في الاتحادِ الأوروبيّ، إلا أنّ العجزَ يَسودُ في تحطيمِ جدارِ الاحتكارِ الأوليغارشيِّ للدولِ القومية. أي أنّ تلك التجربةَ هامة، ولكنّ فرصةَ نجاحِها غيرُ مضمونة.

ومثلما جرى في كافة أصقاع العالم، فقد خضعت الإمبراطوريةُ العثمانية أيضاً لتأثيرِ القوى الأوروبيةِ الكبرى، وعلى رأسها الإمبراطوريةُ البريطانيةُ التي حَسَمَت أمرَ نفوذِها اعتباراً من القرنِ التاسعِ عشر

تأسيساً على الثورةِ الصناعية. هذه الإمبراطوريةُ المُشادةُ استناداً إلى تقاليدِ الدولةِ الشرقِ أوسطيةِ القديمة، قامت بتحديثِ نفسها على أرضيةٍ بيروقراطية، سعياً للتحولِ إلى دولةٍ قوميةٍ عثمانيةٍ مركزيةٍ أكثرَ صرامة، كي لا تنهارَ في وجهِ التصاعدِ السريعِ للتياراتِ الدولتيةِ القومية. وبُذِلَت الجهودُ لقمعِ التمرداتِ الداخليةِ البارزةِ بعنفٍ وقساوة. وما تبقى من إرثِ الإمبراطوريةِ في نتيجةِ الأمرِ هو الكيانُ المُنشَأُ في بلاد الأناضول وميزوبوتاميا الشماليةِ باسم جمهوريةِ تركيا الحالية، والذي تتألف غالبيته من القوميتَين التركيةِ والكرديةِ إلى جانبِ عددٍ كبيرٍ من المجموعاتِ الأثنية. وقد لعبت الإمبراطوريةُ البريطانيةُ دوراً مُعيِّناً في ذلك. ومع مُضيِّ الوقت، قامت ما تُسمى بالبورجوازيةِ التركية، والتي نظمت نفسَها داخل الدولةِ بدءاً من مُستهلِّ القرنِ العشرين تحت اسمِ "حزب الاتحاد والترقي"، والتي تتكون من قومياتٍ خليطة؛ قامت بناءً على قوميةٍ صارمةٍ للغاية بالتوجهِ صوبَ الديكتاتورية في الحقبةِ المَلَكِيّةِ الدستوريةِ[٣] الثانية ومن ثمّ داخل نظامِ الجمهورية. وعلى الرغم من بعضِ القياديين النوابغ ذوي الشخصية يتصدرهم مصطفى كمال باشا، صانت الديكتاتوريةُ الأوليغارشيةُ البيروقراطيةُ وجودَها داخلَ أروقِ الدولةِ حتى يومِنا الحاضر. هكذا فإنّ الكثيرَ من الجمعياتِ والأحزاب السياسيةِ المتأسسةِ بالتمحورِ حول الدولة، العلنيةُ منها والسرية، اليمينيةُ منها واليسارية، العلمانيّةُ منها والدينيّة؛ غَدت لا تتمالك نفسَها من عيشِ وإحياءِ التأثيراتِ المؤسساتيةِ والأيديولوجيةِ لتلك الديكتاتورية الأوليغارشية. من هنا، فمحاكماتُ أرغاناكون Ergenekonالجاريةُ في يومنا مرتبطةٌ بتقاليدِ هذه الديكتاتوريةِ الأوليغارشيةِ ضمن الدولةِ خلال القرنِ الأخير، بحيث يمكن النظر إليها كمحاكماتٍ هامةٍ لدرجةٍ أنها سترسمُ مصيرَ الديمقراطيةِ من حيثُ النتيجة.

عجزت الديمقراطيةُ عن التطورِ في تركيا نظريةً ومؤسسةً، وعن إسقاطِها على القاعدةِ التي تُعَدُّ "ديموسَ" الديمقراطية Demos، أي شعبَها؛ بالرغم من كونِها موضوعَ نقاشٍ وسجالٍ منذ أيام المَلَكِيّة

---

[٣] المَلَكِيّة الدستورية أو البرلمانية أو المشروطية (*constitutional monarchy*): نظام يحكم فيه المَلِك على سلطات يحددها دستور، ويُقِرّ انتخابَ أو وراثية المَلك بوصفه رئيساً للدولة، بدلاً من المَلَكية المطلقة. طُبِّق في إنكلترا بعد الإقرار بوثيقة الماغنا كارتا، ثم تلتها الدول الأوروبية الأخرى. أعلن السلطان عبد الحميد العثماني المشروطيةَ مرتين.ففي بداية حكمه أعلنالمشروطية الأولى عام ١٨٧٦، والتي حلَّها فيما بعد لأسبابٍ عدةٍ دون أن يلغيها، وفي ١٩٠٨ أعاد الدستور مرة أخرى فيما سمي بالمشروطية الثانية (المترجِمة).

الدستورية، بل ومنذ عهدِ الإصلاح الاجتماعيّ[٤]. بل غالباً ما تحولت إلى لعبة تُلعَبُ بين المجموعتَي النُّخبَوِيّتَين الأوليغارشيّتَين المرتكزتَين إلى أشرافِ الأريافِ وبيروقراطية الدولة، واللتَين قَمَعَتا وسَحَقَتا معاً كلَّ ما يمكن أنْ يَكُون متعلقاً بالفعل بمصالح الشعب. هكذا شادَ النظامُ نفسَه اقتصادياً وأيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً بمنوالٍ متماسكٍ ومنغلقٍ جداً في وجهِ الشعب، مستمراً بذلك في إنضاجِ وتعزيزِ ذاته حتى راهننا. لكنّ البنيةَ الاجتماعيةَ والكفاحاتِ الشعبيةَ المتناميةَ لم تتخلفْ عن هزِّ هذه القاعدةِ منذ بدءِ تأسيسها، وحتى في الظروفِ الحاليةِ أيضاً بالأكثر. وتطورت قضايا الدمقرطةِ ارتباطاً بهذه المستجدات. فبسببِ الطابعِ المنغلقِ للنظامِ القائم، وبسببِ الأيديولوجياتِ الأخرى المتزمتةِ، القوميةِ منها والدينويةِ والجنسويةِ والعلمويةِ الوضعية Pozitivist؛ ساد العجزُ عن صياغةِ تعريفٍ سليمٍ للقضايا حتى في ميدانِ النقاش. ولم يستطعْ القانون تخطي نطاقَ قواعدِ الدولة، إذ لم تُتَحْ الفرصةُ بتاتاً لحقوقِ الفردِ والشعب. وما أُتيحَ منها وأُجيز، لم يتخلصْ من التبعية، بل والاحتثاثِ بالانقلاباتِ المتتالية. ولم يُعتَرَف بحريةِ الرأي، ولا بحريةِ التنظيم الحقيقية. بل ولم تتمكن حريةُ الرأي والتنظيمِ تلك من التعرضِ مِراراً للتصفية، بسبب عدمِ استنادِها إلى توافق konsensüsاجتماعيٍّ مُحَدَّد. ولدى عدم الاعتراف بهذه الحريةِ الأساسية، وعدم تَكَوُّنِ التوافقِ الاجتماعيِّ اللازمِ في سبيلِ ذلك؛ لم يَكُن بالمقدورِ إحياء حرية التعبير والتنظيم كفايةً من أجلِ الطبقاتِ المسحوقةِ والجماعاتِ الدينيةِ والشعوب، بوصفِها حقولاً رئيسيةً في الدمقرطة. وكلُّ حقٍّ يُزعَمُ بوجودِه، وكلّ خطوةٍ مَخطُوّةٍ في هذا السياق، إما أنها لم تُطَبَّقْ البتة، أو مُنِعَت من الانتعاش، إما بالانقلابات، أو ببعضِ القوانين الفولاذيةِ المكتوبةِ أو غيرِ المكتوبة.

هذا وطُبِّقَت هذه القوانينُ الفولاذيةُ المكتوبةُ وغيرُ المكتوبة بأشدّ الأشكالِ حِدّةً فيما يتعلقُ بالكردِ وكردستان أيضاً. أي أنّ أكثرَ القوانينِ صرامةً نُفِّذَت بتعسفٍ وتعجرفٍ بخصوصِ واقعِ الكردِ وكردستان. إذ سُعِيَ إلى حَظرِ كلِّ ما له صِلَةٌ بالكردايتية والكردستانيّاتية، أو صهرِه في بوتقةِ الأيديولوجيا الرسمية، أو القضاء عليه؛ وذلك من خلالِ المعاقبات الجسدية إلى جانبِ برامجِ الصهرِ الشاملةِ والغائرةِ

---

[٤] **عهد الإصلاح الاجتماعي أو فترة التنظيمات (Tanzimat)**: وهو الفترة التي قامت فيها الدولة العثمانية بالتجديدات التي سنها "فرمان التنظيمات" سنة ١٨٣٩ بأمر من السلطان عبد الحميد لتحقيق النهضة في الدولة العثمانية ومواكبة الغرب. يَعتَبِرُ عدد من المؤرخين أن إلغاء الجيوش الانكشارية في ١٨٢٦ هو بداية هذا العهد الذي شمل تحديثات طالت الميادين الحقوقية والمالية والعسكرية والتعليمية والصناعية (المترجِمة).

الأعماق. هكذا، ومثلما هي حالُ العديدِ من المجموعاتِ المتمردةِ على هذه السياساتِ والقوانين، فإنّ المقاومةَ التي ابتدأتها مجموعةٌ من الأشخاصِ في أعوامِ السبعينيات، والتي قامت بتعريفِ نفسِها ضمن التقاليدِ اليسارية، وتَسَمَّت باسمِ PKK؛ قد وصلتَ يومَنا الراهن، أي عامَ ٢٠٠٩، على شكلِ مراحل مختلفةٍ كَلَّفَتها مخاضاتٍ وآلاماً جسيمة. ومن خلالِ المستجداتِ التي أَسفَرَت عنها هذه المقاومة، فقد أدت دوراً عظيماً في كشفِ النقابِ عن قضايا الديمقراطية، وفي إيصالِها إلى الحل.

لأولِ مرةٍ تزدادُ فرصةُ الحلِّ الديمقراطيِّ داخل المشهدِ السياسيِّ في تركيا، بسببِ ابتعادِ الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ والاتحادِ الأوروبيِّ تحت ظلِّ هذه الظروفِ عن الإرغاماتِ الأوليغارشيةِ الخارجيةِ التي كانا يلجأان إليها سابقاً، ونظراً لانفتاحهما على الحلولِ الديمقراطيةِ بناءً على المستجداتِ التي أَحرَجَت منافعَهما. ولذلك، فالحاجةُ إلى دستورٍ مدنيٍّ جديدٍ مبنيٍّ على التوافقِ الاجتماعيِّ، تُعتَبَرُ من أولى الشروطِ اللازمةِ للحل. بناءً عليه، فإنّ الحقوقَ الفرديةَ والاجتماعيةَ الأساسيةَ المضمونةَ بتوافُقِ جميعِ الشرائح الاجتماعية، وكذلك حريةَ التعبيرِ وحقوقَ التنظيمِ الديمقراطيِّ تَكتسبُ أهميةً مُعَيِّنة. بمعنى آخر، فدستورٌ مبنيٌّ على الحرياتِ والحقوقِ الفرديةِ والاجتماعية، سيُدرِجُ الماهيةَ الديمقراطيةَ والاجتماعيةَ والعلمانيةَ والقانونيةَ للجمهوريةِ حيزَ التنفيذِ وسيَضمَنُها بكلِّ معنى الكلمة.

بالمقدورِ إدراج القضيةِ الكرديةِ على طريقِ الحلِّ ضمن هذا الإطارِ الدستوريّ، مثلما الحال في القضايا الاجتماعيةِ الأخرى. فجمهوريةٌ تُرخي من قميصِ الدولةِ القوميةِ القاسي الذي ترتديه، دعكَ مِن أنْ تتجزأَ حصيلةَ اكتسابِ الكردِ لحقوقِهم الفرديةِ والاجتماعية، بل ستَبلغ تكامُلاً ديمقراطياً حقيقياً وراسخاً بتعزيزِها لهذه الدعامةِ التي طالما لعبت دورَ العنصر المؤَسِّسِ في التاريخ. وبناءً عليه، سوف تتخلصُ من الصدماتِ مرّت بها، ومن خسائرِ المالِ والأرواحِ التي تَكَبّدَتها بما لا نهايةَ له، ومن الآلام والمخاضاتِ وذرفِ الدموع. وهكذا سيغدو أمنُ وسعادةُ ونماءُ الوطنِ والأمةِ راسخاً لا يتزعزع.

الفصل الثاني

الإطار الاصطلاحيّ والنظريّ والمبدأيّ

ثمة حاجةٌ لتعريفِ بعضِ الاصطلاحاتِ بمنوالٍ واضحٍ في سبيلِ تجسيدِ الديمقرطةِ وحلِّ القضيةِ الكردية في واقعِ تركيا، وللفرضياتِ الأساسيةِ والإطارِ النظريِّ والمبادئِ التي يجب الالتزام بها لدى التوجه صوب الحلولِ المحتَمَلة. فالقضايا تقتضي إيضاح مختلف المصطلحات الزمنية، سواءً الراهنةُ والمرحلية، أو البُنيوية. فعدمُ احتواءِ الحلولِ الراهنةِ والمرحليةِ على الميزةِ البُنيوية، قد يؤدي إلى انتكاسِ القضايا مجدداً. على سبيلِ المثال، قد تُحَلُّ بعضُ القضايا بالأنظمةِ الداخليةِ والقوانين، في حين أن البُنيَوية والدستوريةَ منها لا يمكن حلّها بها. ذلك أنّ القضايا البُنيويةَ معنيةٌ بالنظامِ الدستوريّ، وتتطلبُ حلاً ضمن هذا الإطار.

أ- الإطار الاصطلاحي:

كان يمكن للقضايا أن تَنسَدَّ حتى على الصعيدِ الاصطلاحيّ في ماضي تركيا القريب، لمجردِ حظرِ تسميتِها. فمصطلح "الكرد" كان محظوراً، مثلما حُظِرَت العديدُ من المصطلحاتِ في الآدابِ اليساريةِ مِن قَبلِه. ولا يزالُ يَسودُ التردُدُ من لفظِ مصطلحِ "كردستان"، وتَجَنُّبُ استخدامِه في الأوساطِ الرسمية. بدلاً من التطرقِ إلى السياقِ العلميِّ لمصطلحِ "كردستان"، بالمقدورِ بسط عددٍ جمٍّ من الدلائلِ التي تُشيرُ إلى نبوعِه من نَعتٍ لأهالي المنطقة، أي إلى استخدامِه بكثرة مِن قِبَلِ الحُكّامِ السلاجقةِ والعثمانيين إشارةً إلى "بلاد الكرد". ولَطالَما استُخدِمَت مصطلحاتٌ من قَبيلِ "مَندوب كردستان" و"مجلس كردستان" و"إقليم كردستان" من طرفِ مصطفى كمال باشا بالذات أثناء تأسيسِ الجمهورية. لذا، فحظرُ مصطلحَي الكرد وكردستان في عهدِ الإنكارِ والصهرِ لن يُفَنِّدَ سَرَيانَهما. وحظرُ استخدامِ اسمَي "الكرد" و"كردستان" لدى التوجهِ نحو الحلّ، سيؤدي إلى الانسداد والعُقمِ منذ البداية. علاوةً على أنّه سيُبدي أحدُ الطَرَفَين المعنيَّين بِمَعِيّةِ القضاءِ المعنيِّ رفضَه للمواقفِ الخاطئةِ وللأوضاعِ التي لا يُمكن قَبولها، أثناءَ استخدامِ هذَين المصطلحَين على صعيدِ الاسم.

تأتي الدمقرطةُ بِحَدِّ ذاتِها في مقدمةِ المصطلحاتِ التي تتطلبُ تعريفَها بوضوحٍ وشفافية. فهي من أكثرِ المصطلحاتِ المحَرَّفةِ في تركيا. الدمقرطةُ بمعناها الذي أستخدمُه في تقييمي، ليست ذات جذورٍ طبقية، بل تحتوي كافةَ الأواصرِ الاجتماعية، ولا تَحمِلُ طابعَ طبقةٍ أو شريحةٍ ما. وهي تُعَبِّرُ عن قيامِ كافةِ الشرائحِ الاجتماعية، أقليةً كانت أم أغلبية، وأياً كانت لغتُها أو دينها أو أثنيتُها أو قوميتُها، بضمانِ حريتِها في التعبيرِ والتنظيمِ وضمانِ حقوقِها الفرديةِ إزاء الدولة. لا صهرُ الديمقراطيةِ في بوتقةِ الدولةِ أو شلُّ تأثيرِها صحيح، ولا العكس. فدورُ ووظيفةُ كلٍّ منهما مختلفان. وقيامُ الدولةِ والديمقراطيةِ بتحقيقِ التوازنِ فيما بينهما، واحدٌ من أهمِّ القضايا المصيريةِ في الدمقرطة.

مصطلحٌ ثنائيٌّ آخر يتميزُ بالأهميةِ ويقتضي تسليطَ الضوءِ عليه لدى التوجهِ نحو الحل، هو "الجمهورية" و"الدولة القومية". كلُّ جمهوريةٍ ليست دولةً قومية. وجمهوريةُ روما مثالٌ على ذلك. كما لا يُمكِنُ لكلِّ دولةٍ قوميةٍ تُسَمّي نفسَها بـ"الجمهورية" أن تَكُونَ هكذا بالفعل. ذلك أنّ مصطلحَ "الجمهوريةِ" مرتبطٌ بالديمقراطية، ويُعَبِّرُ عن الإدارةِ التمثيليةِ للشرائحِ الاجتماعية، والتي يَحتلُّ الشعبُ أيضاً مكانَه فيها، بحيث لا تأبه بالنُّخَبِ الاحتكاريةِ الأوليغارشية. أما الدولةُ القومية، فترتكزُ إلى

المطابقةِ بين الدولةِ والأمة (الدولة = القوم)، ويُلاحَظُ مثالُها الساطعُ في إيطاليا الفاشيةِ وألمانيا النازيةِ[٥] واليابان. وهي لا تَعترِفُ بمجموعاتِ المصالحِ المتباينةِ ضمن الأمة، ولا بحقوقِها أو حرياتِها. إذ لا تُتيحُ الفرصةَ لأنْ تَكُونَ المجموعاتُ داخلَ الدولةِ والأمةِ ذاتَ مصالحَ مختلفةٍ ومتناقضة. أي أنها ديكتاتوريةٌ في جوهرها. والأغطيةُ الديمقراطيةُ الشكليةُ لا تُغَيّرُ من ماهيتِها هذه شيئاً. بالتالي، فمن الأهميةِ بمكان فهم مصطلحَي الجمهوريةِ والدولةِ القومية، وصياغة تعريفٍ صحيحٍ لهما، أثناءَ التوجهِ نحو الحلّ في تركيا. وعلى سبيلِ المثال، بالمقدورِ حلّ القضيةِ الكرديةِ داخل الجمهورية، ولكن، لا يمكن حلّها بتاتاً داخل الدولةِ القوميةِ التي تعني إنكارَ الجمهورية.

هذا ويُعَدُّ تنويرُ مصطلحَي "الوطن المشترك" و"القوم" أيضاً أمراً مصيرياً بالنسبةِ للحل. من الواردِ جداً أنْ تنظرَ الشعوبُ المختلفةُ الثقافاتِ إلى الجغرافيا نفسِها التي تقطنُها على أنها وطنٌ مشترك، وهذا ما يبرزُ أمامنا مِراراً في التاريخ. فمثلاً؛ الجغرافيتان اللتان كانتا تُسمَّيان سابقاً ببلاد الأناضول وميزوبوتاميا، ويُطلَقُ عليهما اليوم عموماً اسمُ تركيا وكردستان، هما وطنٌ مشتركٌ للعديدِ من الشعوبِ من أتراكٍ وكُردٍ وأرمن وآشوريين وعربٍ ويهودٍ ومسيحيين وروم وكثيرٍ من المجموعاتِ القوقازيةِ الأصل. أما جعلُها وطناً للأتراكِ والكُردِ فحسب، ليس عدلاً ولا واقعياً. واشتمالُ جمهوريةِ تركيا على هذه الأراضي كحدودٍ للدولة، لا يَنمُّ عن أنّ هذه الأراضي تَعُود للأثنيةِ التركية لوحدِها.

بالمستطاعِ صياغة تعريفٍ مشابهٍ من أجلِ مصطلحِ "الأمة المشتركة". فالأمةُ لا تتشكلُ فقط من المواطنين فُرادى، بل، والأهم من ذلك، ينبغي فهمها على أنها أمةُ الشعوب، بل وأمةُ الأقوامِ التي يَنتمي إليها هؤلاء المواطنون. وإذْ ما اتُّفِقَ على مصطلحِ "الوطن المشترك"، فإنّ الأمةَ المشتركةَ لكافةِ الأقوامِ والشعوبِ المندرجةِ في إطارِ هذا المصطلح، والتي تحيا ضمن حدودِ الدولةِ عينِها، هي في الوقتِ نفسِه أمةُ تلك الدولة. فمثلما نقولُ بـ"جمهورية تركيا" و"مجلس تركيا القومي الكبير"، فإنّ القول بـ"أمة تركيا" أيضاً سيكون اصطلاحاً حَلاّلاً أكثر على صعيدِ الدمقرطة.

---

٥ **النازية أو الاشتراكية القومية (Nationalsozialismus)**: حركة سياسية تأسست في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تمكن المنتمون للحزب القومي الاشتراكي العمالي الألماني تحت زعامة أدولف هتلر من الهيمنة عام ١٩٣٣ على السلطة في ألمانيا، وإنشاء ما سمي بدولة الزعيم والمملكة الثالثة؛ مما أثار الحرب العالمية الثانية. مارست هذه الحركة عمليات المحرقة بحق اليهود والغجر، لما تميزت به من عنصرية، حيث آمنت بقمع وحتى بإبادة الأعراق الدنيا للحفاظ بالمقابل على "طهر" الأعراق العليا (المترجِمة).

إضفاءُ الشفافيةِ على مصطلحِ "الهوية" سيساهمُ في الحل. الهويةُ تُفيدُ بالانتماءِ الدينيّ والقوميّ والأثنيّ والثقافيّ والجنسيّ وغيره مما تنتمي إليه المجتمعات. لكنّ المهمَّ في هذا المضمارِ هو: هل نَعتَبِرُ الهويةَ مرنةً ومنفتحةَ الأطرافِ أم متصلبةً ومنغلقةَ الأطراف؟ إنّ انفتاحَ الحوافّ والمرونةَ يُؤَمِّنُ مساهماتٍ عظيمةً في الحلولِ الديمقراطية. بينما انغلاقُ الحوافِّ والتصلبُ يجعلُ الحلَّ مستعصياً للغاية. من الممكن النظر إلى دخولِ الهوياتِ في علاقاتِ اختلاطٍ فيما بينها على أنه غِنى. المهمّ هنا هو إدراكُ أنّ انصهارَ هويةٍ ما داخلَ أخرى عن طريقِ تركيبةٍ جديدةٍ ينمّ عن مواقف مختلفة جداً ومتناقضة جداً.

أهمُّ نقطةٍ بشأنِ القضايا الاصطلاحيةِ هي عدمُ تقديسِها أو تأليهِها. أي؛ عدم عرضِ ظاهرةٍ اجتماعيةٍ ما على شكلِ مصطلحٍ ضيقٍ ذي قيمةٍ شوفينيةٍ مبالَغٍ فيها وتتجاوزُ حقيقتَه. وعلى سبيلِ المثال؛ ففرضُ الأمة، الوطن، الدين، واللغة وغيرها من التصنيفاتِ المتغيرةِ والمجردةِ على شكلِ قِيَمٍ دوغمائيةٍ أولية؛ إنما يَشذُّ عن صُلبِ الحلولِ الديمقراطيةِ وروحِها.

ب- الإطار النظري:

سيساهم توضيحُ بعضِ الأطُرِ النظريةِ بخصوصِ الدمقرطةِ في الحل. وأهمُّ ما يتصدرُ ذلك هو رسمُ الخطوطِ الفاصلةِ بين نظريةِ الدولةِ القوميةِ (دولة الأمة) ونظريةِ الأمةِ الديمقراطية. فالدولةُ القوميةُ تتخذُ من تَمَطيةِ المواطنِ ذاتِ اللغةِ الواحدةِ والأثنيةِ الواحدةِ أساساً لها. فضلاً عن أنها تشترطُ على هذا المواطنِ الالتزامَ بالعقيدةِ الرسميةِ وأداءَ الشعائرِ والعباداتِ نفسِها. العقيدةُ المذكورةُ ليست الروحَ الوطنية، بل القوميةُ الشوفينيةُ والدينوية. كما لا تَقبلُ الدولةُ القوميةُ بالتبايُناتِ الاجتماعيةِ داخل علاقاتِها وتناقضاتها. بل تَعملُ أساساً بتطابقِ كلِّ مجموعةٍ مع الأخرى. من الساطعِ أنّ هذا يتماشى مع نظريةِ أمةٍ متناغمةٍ مع الأيديولوجيةِ الفاشية. أما نظريةُ الأمةِ الديمقراطية، فمغايرةٌ للغاية. فهي تتبنى تعريفَ أمةٍ متعددةِ اللغاتِ والأديانِ والأثنياتِ والقومياتِ والثقافات، ومؤلَّفةٍ من المجموعاتِ والأفرادِ المختلفي المصالح. ولا تعملُ أساساً بمُطابقةِ المواطنِ مع المجموعة، ولا تَقبلُ تعريفَ "الدولة = الأمة"، بل تُؤمِنُ بكَونِهما كيانَين مختلفَين. في حين أنّ الدولةَ والديمقراطيةَ حقلان مختلفان يقتضيان التوقف عندهما بحساسيةٍ ويقظة. المهمّ هنا هو اكتسابُهما وجودَهما ضمن توازنٍ يَعترفُ كلٌّ منهما فيه بشرعيةِ الآخر،

وتحويلُ ذلك إلى حُكمٍ أساسيٍّ في الدستور. إنّ نظريةَ الأمةِ الديمقراطيةِ تَرضى بأهميةِ المجموعةِ والجماعةِ والمجتمعِ المدنيِّ بقدر أهميةِ المواطن، وتُضَمِّنُ وجودَهم بدستور. وهي تعتقد بأنّ مصطلحَ المواطنِ المجردِ هو ثرثرةٌ ليبرالية، وأنّ المواطنَ لن يكتسبَ معنىً ملموساً إلا بانتسابِه إلى مجموعةٍ أو جماعةٍ أو مجتمعٍ مدنيّ.

المشكلةُ النظريةُ الهامةُ الأخرى معنيةٌ بالدستور. لَطالما دار الجدلُ حول سؤالِ "الدولةُ أساسٌ أم الفرد؟"، والذي يكمنُ في أساسِ نظريةِ الدستور. ثمة فارقٌ كبيرٌ بين نظريةِ الدستورِ باعتبارِها تكامُلَ القواعدِ التي تُرَتِّبُ شؤونَ الدولة، وبين نظريةِ الدستورِ التي تُنَظِّمُ حقوقَ الفردِ وحرياتِه تجاه الدولة. الأمرُ يَسري على الحقوقِ والحرياتِ الجماعيةِ أيضاً. ونظريةُ الدستورِ التي ينبغي العمل بها أساساً في نظريةِ الدمقرطة، واضحٌ تماماً أنها تعتمد على مفهومِ حمايةِ الحقوقِ والحرياتِ الفرديةِ والجماعيةِ تجاه الدولة. إذ لا حاجة للدولةِ بالحماية، بوصفِها سلطةً مُنَظَّمةً بأعلى الدرجات. وجودُها بالأصل يُعبّرُ عن الحماية. في حين أنّ ربطَ آلياتِها بالقواعدِ العامةِ لا يُخالِفُ نظريةَ الدستورِ الديمقراطيّ.

الأمرُ الآخر الذي ينبغي إدراكه جيداً على صعيدِ نظريةِ الدمقرطة، هو الفرقُ الهامُّ للغاية بين الحلولِ الدولتيةِ ونظرياتِ الحلِّ الديمقراطيِّ فيما يتعلقُ بالقضايا الاجتماعية. فالنظريةُ الدولتيةُ ترى حلَّ القضايا الاجتماعيةِ في تدويلِ كلِّ شيء. فمثلاً، يتمُّ تدويلُ موضوعٍ معنيٍّ بالفلسفةِ الميتافيزيقيةِ والعقيدةِ من قبيلِ الدين، صائراً بذلك مشكلةً بذاتِها بدلاً من الحل. ويَسُودُ الاعتقادُ بحلِّ الكثيرِ من القضايا الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والثقافيةِ والوطنيةِ الأخرى على وجهِ التقريب من خلالِ تدويلِها أو إخضاعِها لرقابةِ الدولة. ساطعٌ جلياً أنّ هذه النظريةَ لا تحلُّ القضايا، بل تُزيدُها وطأةً وتُكثِرُ منها. في حين أنّ نظريةَ الحلِّ الديمقراطيِّ تعتقدُ بكونِ المجتمع – وليس الدولة – هو صاحبُ القضايا، وبالتالي، تتخذُ من وجوبِ مجيءِ حلِّها مِن داخلِ المجتمعِ المعنيِّ أساساً. وبقدرِ ما تتمتعُ وحدةُ Birim المجتمعِ المعنيِّ بحريةِ التعبيرِ والتنظيم، فإنها تجعلُ من ذلك تمهيداً لصياغةِ حلولِها بالقدرِ نفسِه. وبينما تَفرضُ النظريةُ الدولتيةُ القواعدَ على المجتمعِ المعنيِّ دوماً، فإنّ النظريةَ الديمقراطيةَ تَقولُ بأهميةِ مبادرةِ المجتمعِ المعنيّ، وبحقِّه في رسمِ مسارِه وبناءِ ذاته. وهي فيما يخصّ علاقتَه مع الدولة لا تتضمنُ الرفضَ الكليَّ لبعضهما البعض، ولا العكس. بل ترتأي عيشَهما سويةً في أجواءٍ من الوفاقِ والسلام، حتى وإنْ شَهِدا توتراتٍ في علاقاتهما وتناقضاتهما. ولذلك، يُعَدُّ الحلُّ الديمقراطيُّ مرتبطاً بالسِّلمِ أيضاً. قد لا يتمحورُ كلُّ سلامٍ حول الحلِّ الديمقراطيّ، لكنّ كلَّ حلٍّ ديمقراطيٍّ يَضمنُ حقيقةَ تطورِ كلِّ كيان، والتي أَسمَيناها بـ"السلام

المشَرَّف". وحالاتُ السّلامِ المشرفِ تتحققُ باعترافِ القوى المتسالمةِ بوجودِها بعضِها بعضاً وبحقوقِ تطورِ بعضِها بعضاً.

خطرٌ آخر من مخاطرِ النظرياتِ الدولتية، هو توجيهُها للقوى المضادةِ لها أيضاً صوبَ الدولتية، رغم معاناتِها من القضايا. أي أنها تُقحِمُها في مهالِكِ إرغاماتِ دولتِها القوميةِ كسبيلٍ حلٍّ وحيد، وتُودي بها إلى ضربٍ من ضروبِ ذهنيةِ "الدولةِ المضادةِ للدولة". في حين أنّ إمكانيةَ الحلِّ العُليا للنظريةِ الديمقراطيةِ تتمثلُ في عدمِ رؤيتِها لِضَرورةٍ أو حتميةِ الانفصالِ عن حدودِ الدولةِ أو التوجهِ صوب دولةٍ قوميةٍ مضادة. بمعنى آخر، فإمكانيةُ الحلِّ الكبرى للنظرياتِ الديمقراطيةِ تتجسدُ في ارتيائِها حلولاً مرنةً ليست بدولة، ولا تتطلعُ إلى الدولة، لا ترفضُها، ولا تنكرُ وجودَها.

قضيةٌ نظريةٌ أساسيةٌ أخرى هي بشأنِ نظريةِ الحقوقِ الفرديةِ والجماعية. وعددٌ لا يُحصى من المفارقاتِ موجودةٌ أو يتم إيجادُها في هذا الأمرِ الذي يُعتَبَرُ موضوعاً يُشَوِّهُه مفهومُ الفرديةِ الليبرالية. فالحدُّ الأدنى من إدراكِ علمِ الاجتماعِ يشيرُ إلى أنّ الفرديَّ اجتماعيٌّ وأنّ الاجتماعيَّ أيضاً فرديّ، ويُؤَمِّنُ فهمَنا بكونِ أحدِهما يحتوي الآخرَ بين أحشائه. إذ، وبِتَرْكِ إنسانٍ لوحدِه منعزلاً لأسبوعٍ واحدٍ فقط، ستُدرَكُ على الفورِ استحالةُ وجودِ الفردانيةِ بلا مجتمعية. علاوةً على أنّ إدراكَ كونِ المجتمعِ يتشكلُ من الجهودِ والعلاقاتِ الفردية، أمرٌ فِطريٌّ سهلُ الفهمِ، ولا يتطلبُ أنْ يَكُونَ المرءُ حَكيماً. وتفاقُمُ القضيةِ ينبعُ من قيامِ الليبراليةِ برفضِ حقوقِ المجموعةِ والجماعةِ والمجتمعِ المدنيّ، في سبيلِ خلقِ أمةٍ ومواطنٍ نَمَطِيَّين. فبقدرِ ما تُقصى حقوقُ وحرياتُ هذه الكيانات الجماعية (المشاعات)، ستزدادُ بالمِثلِ فُرَصُ احتكاراتِ رأسِ المالِ والدولةِ القوميةِ في الاستغلالِ والسلطةِ الأعظميَّين. أما الحديثُ عن الحقوقِ الفردية، وتجاهُلُ الحقوقِ الجماعية، بل والتمادي أكثر برفضِ الحقوقِ الجماعية؛ إنما هو معنيٌّ بالموقفِ الفاشيّ. ذلك أنه لا قيمة البتة لأيِّ اعترافٍ بالحقوقِ والحرياتِ الفردية، ما لَمْ يتمّ الاعتراف بحقوقِ وحرياتِ المشاعةِ التي ينتمي إليها الفرد. فضلاً عن أنّ هذا أمرٌ مستحيلٌ نظرياً أيضاً. يتم لَعِبُ "لُعبةَ علي جنكيز" هنا بكلِّ معنى الكلمة. فأنْ تَقولَ "بإمكانك عيش الإسلامِ فرداً، ولكنْ لا يمكنك عيشه مجتمعاً"، إنما هو ديماغوجيةٌ فاشية، ومَكرٌ يشيرُ إلى سَلبِكَ بِيَدِك ما أَعطَته يَدُكَ الأخرى. فالحقوقُ والحرياتُ الفرديةُ والجماعيةُ حقوقٌ وحرياتٌ تُكمِلُ بعضَها بعضاً كما اللحمُ والظفر. وبطبيعةِ الحال، فرفضُ شتى أشكالِ النزعةِ الجماعيةِ والمشاعيةِ المفرطةِ التي تنكرُ الفرد، ورفضُ شتى أنواعِ النزعةِ الفرديةِ التي تنكرُ المجتمع؛ إنما هو من أهمّ معاييرِ نظريةِ الحقوقِ والحرياتِ الفرديةِ والجماعيةِ في هذا السياق.

أهمّ مشكلةٍ لدى رسمِ الإطارِ النظريِّ في حلِّ قضايا الدمقرطة، هي ضرورةُ الاستيعابِ جيداً أنّها تنبعُ من نزعةِ علمِ الاجتماعِ الوضعيِّ الأوروبيِّ المركز، وبالأخص الفرنسيِّ المركز. فعلى الرغمِ من مرورِها بتجربةِ الجمهوريةِ الخامسة، إلا أنّ نزعةَ علمِ الاجتماعِ الوضعيِّ لها نصيبُها المحَدِّدُ في كونِ فرنسا لا تزالُ تعاني من المشاكلِ بسببِ العلمانيةِ والمواطَنة والجماعاتية من جهة، وفي خُسرانِها من الجهةِ الثانيةِ رهانَها تجاه الإمبراطوريةِ البريطانيةِ في بسطِ هيمنتِها الخارجيةِ على عمومِ أوروبا والعالَمِ أجمع. ونظراً لأنّ جمهوريةَ تركيا الحالية، وعهدَ الإصلاحِ الاجتماعيِّ وتجربتَيِ الملَكِيّةِ الدستوريةِ الأولى والثانية سابقاً، قد اتخذوا من الجمهوريةِ الفرنسيةِ الثالثةِ أساساً لهم، إلى جانبِ تَبَنّيهم الوضعيةَ Pozitivizmالفرنسيةَ كأيديولوجيا حداثوية؛ فإنّ البحثَ في دورِ ذلك في ظهورِ القضايا الديمقراطيةِ المعاشةِ في راهننا، وحسمَ تداعياتِه يتحلى بأهميةٍ كبرى. وبكلِّ صراحة، ولَئِنْ كانت الجمهوريةُ قد عجزت طيلة أعوامِها التسعين عن السيرِ على درب الدمقرطةِ ولو بسرعةِ السلحفاة، فستستمرُّ القضايا الإشكاليةُ القديمة، وسيكونُ عسيراً مجدداً صياغةُ الحلولِ الناجعة؛ ما لم يُكشَفْ النقابُ عن دورِ الوضعيةِ الفرنسيةِ نظرياً والتجاربِ الجمهورياتيةِ عملياً في ذلك. لا أتحدثُ هنا عن رفضِ كافةِ تأثيراتِ الوضعيةِ الفرنسيةِ والتجربةِ الجمهورياتية. ولكن، سوف لن نستفيد بِوَجهٍ حسنٍ من الفرصةِ الكبيرةِ للدمقرطةِ وحريةِ الرأي، ما لَمْ نَستَفِدْ من محاسنِ الثورةِ العلميةِ والمستجداتِ العظيمةِ الطارئةِ على نظريةِ الديمقراطية فيما بَعدَ أعوامِ الخمسينيات، وما لَمْ نتخَطَّ تأثيراتِها السلبية.

التأثيراتُ الفرنسية، النظريةُ منها والعملية، تتحلى بأهميةٍ كبيرةٍ بالنسبةِ لراهننا أيضاً، وتقتضي التحليل. وعموماً، معلومٌ أنّ علمَ الاجتماعِ الأوروبيَّ المركزِ أيضاً قد تلقى انتقاداتٍ جادةً في يومِنا. هذا ويتمُّ إسقاطُ قناعِ الاستشراقِ رويداً رويداً فيما يتعلقُ بالشرقِ الأوسط. باختصار؛ إني مرغَمٌ على القول: لا أعتقدُ كثيراً بإمكانيةِ قيامِنا بإضفاءِ المعنى على قضايانا، وبالأخص القضايا الاجتماعيةِ الأولية، ولا بِتَمَكُّنِنا من حلِّها عن طريقِ الاعتمادِ على الثقافةِ الأوروبيةِ المُلَقَّحةِ بأغلبِها بالثقافةِ الشرقِ أوسطيةِ وذاتِ المحورِ الوضعيِّ الماديِّ الفظِّ للقرونِ الخمسةِ الأخيرةِ من جهة، والتغاضي كلياً من الجهةِ الثانيةِ عن فُرَصِ الحلِّ الموجودةِ في القِيَمِ الشرقِ أوسطيةِ التي بُرهِنَت ريادتُها الثقافيةُ منذ خمسة عشر ألفِ عام، وبالأخصِّ في القيمِ الثقافيةِ للمدنياتِ المركزية، والتي احتلت الصدارةَ خلال الأعوامِ الخمسة آلاف الأخيرة. فالحلولُ التي سيتمّ بلوغها تأسيساً على هذه الثقافة، قد تُمَهِّدُ الطريقَ أمامَ بُنى أكثرَ اعتِلالاً. الموقفُ الصحيحُ هو الخلاصُ من الهيمنةِ الأيديولوجيةِ الأوروبيةِ المركز، ووضعُ القِيَمِ الإنسانيةِ

العظمى الكائنةِ في التقاليدِ الشرقِ أوسطيةِ والتقاليدِ الشرقيةِ الأخرى بمواقفِها الحلاّلةِ للقضايا الاجتماعيةِ في جدولِ الأعمال. ساطعٌ سطوعَ الشمسِ أنه إذا كان لا بد من الحديث عن نموذجٍ تركيا أو الشرقِ الأوسط، فمن الضرورةِ بمكان أن ينبعَ هذا النموذج – فقط وفقط – من هذه الحقائقِ التاريخيّةِ والاجتماعيّةِ العظيمة.

إحدى أهمّ نتائجِ الفلسفةِ الوضعية، هي ماهيتُها التي تفتحُ الطريقَ أمامَ أكثرِ أشكالِ الدوغمائيةِ تَصَلُّباً، على عكسِ ما تَزعَم. حيث شَرعَنَت دوغمائيةَ الحداثةِ تحت اسمِ النظرةِ العلمية، ومَهَّدَت السبيلَ أمامَ تَعَصُّبٍ عقائديٍّ أكثر صرامةً من الدين. فالمعنى المضفى على مصطلحاتٍ من قبيلِ الأمةِ والوطن والدولةِ والطبقة والمجتمعِ على سبيلِ المثال، ذو نوعيةٍ أكثر قطعيةً من ذاك المضفى على مصطلحِ الله. هكذا تَغدو تلك المصطلحاتُ ساميةً في هيئةِ ألوهياتٍ أكثر قوةً من الإلهِ أيضاً. وبالتالي، فإنها تفقد مضامينَها الحقيقيّةَ من جانب، وبتعميمها تَقومُ بإفناءِ إطارِ الحقيقةِ من جانبٍ آخر. إنّ نزعةَ التشييءِ تؤدي إلى دوغمائيةٍ أخطر من النزعةِ القائلةِ بالذاتانية. وحقيقةُ حروبِ القرونِ الخمسةِ الأخيرة الدائرةِ في أرجاءِ المعمورة، وبلوغُ عالَمِنا الراهنِ مشارفَ استحالةِ الاستمرارِ في الكثيرِ من الميادين؛ إنما هو على صلةٍ كثيبةٍ بالماديةِ الوضعية Pozitivist.

إننا لا نُفَضِّلُ الدوغمائيةَ الذاتانيةَ لدى القولِ بالخلاصِ من الدوغمائيةِ الموضوعيةِ الشيئية. بل ينبغي تصيير الخلاصِ من هيمنةِ الغربِ الأيديولوجيةِ من أَولَوِيّاتنا. وحينها فقط سيكونُ بمستطاعِنا وضع القضايا الاجتماعيةِ، بل والأهمّ من ذلك وضع الدمقرطة في الأجندةِ بما يتناسبُ وطبيعتَها الاجتماعية. إذ لا يُمكنُ للدمقرطةِ الدائمةِ أنْ تَجِدَ حلّها، إلا بتناوُلِها ضمن سياقٍ من حريةِ الرأيِ التامة، وبما يتواءمُ مع طبيعتِها الاجتماعية. في حين، من المحالِ القيام بِعصرنةِ وتحليلِ الإرثِ الثقافيِّ الذي يُكَوِّنُ قُطباً مُضاعَفاً وهائلاً، وفي مقدمته الثقافة الإسلامية، من خلالِ المصطلحاتِ والنظرياتِ السوسيولوجيةِ الأوروبيةِ المركز. وقد أَكَّدَت الممارساتُ الاستشراقيةُ الجاريةُ في غضونِ القرنَين الأخيرَين مِصداقيةَ هذه الحقيقةِ بما فيه الكفاية. وكيفما أنّ الخِلافَ "العربيَّ – الإسرائيليَّ" لوحدِه يشيرُ إلى مدى وماهيةِ العُقمِ القائم، فإنّه بالمقدورِ عرضُ مصطلحَي "إسرائيل" و"العرب" (مصطلحات الأمة الوضعية) بِحَدِّ ذاتَيهما كمثالَين يُثبِتان مدى كونِهما آليةً مُنتِجةً للمشاكلِ والقضايا. فبقدرِ ما تُحَمِّلُ النزعةَ الإسرائيليةَ والعروبيةَ بالواقعية، فإنك تُقحِمُ القضيةَ في مأزقٍ لا مَخرج له بالمِثل. ذلك أنّ مصطلحَ إسرائيل ومصطلحَ العرب على حدٍّ سواء لا يَحمِلان الواقعَ المزعوم، ولا يُعَبِّران عن حقيقتِه.

يُمكِننا اقتراح تطبيقٍ مشابهٍ من أجلِ مصطلحَي التركيِّ والكُرديِّ أيضاً. فكلما حُمِّلَ مصطلحا "التركي" و"الكردي" بالواقعية، سيفتحُ هذا الوضعُ الطريقَ أمام تفاقُمِ القضايا المتشكلةِ حولَهما بالمثل. فبينما يُعَدُّ مصطلحا "الكرديّ" و"التركيّ" واقعاً متسماً بظواهريةٍ سقيمةٍ في القرنِ الأخيرِ بالأكثر، فقد تمّ السموُّ بهما إلى مستوى حقيقةِ القرنِ المغالى فيها، رغمَ وجوبِ العكسِ ببقائِهما واهِنَين؛ مما أسفر ذلك عن قضايا لا تُطاق. ذلك أنّ القوميةَ كدينٍ وضعيٍّ تُزيدُ من وطأةِ القضايا الاجتماعيةِ أكثر من الأديانِ التقليدية. باختصار؛ ستساهم نظرياتُ الدمقرطةِ في طرحِ حلولٍ معقولة، تناسُباً مع مدى تخلصِها من الدوغمائيتَين الموضوعانيةِ الشيئيةِ والذاتانيةِ على حدٍّ سواء.

الموضوعُ الآخرُ الذي ينبغي تناوُله في السياقِ النظريّ، هو العلاقةُ بين "التاريخانية" و"الحاضرية" أي اليوم. حيث أنّ الدوغمائيةَ الشيئيةَ التي تأخذُ إلهامَها من الوضعية Pozitivizm، تُظهِرُ تأثيرَها بالأغلب بناءً على المعنى الكائنِ بين التاريخِ والحاضر. فإما أنها تَقبَل بِكونِ الحاضرِ تراكُماً كَمّيّاً حَتمياً صارماً للتاريخ، أو أنها تَعتَبِرُ التاريخَ تراكُماً كَمّيّاً للحاضرِ ممتداً نحو الوراء. إنها في حقيقةِ الأمرِ لا ترى الفارقَ بين الحاضرِ والتاريخ. وبالتالي، فالتاريخُ مرفوضٌ إذاً. لكنّ القولَ "كيفما يَكُن الحاضر، فالتاريخُ هو كذلك"، يُشَكِّلُ كومةً من الأخطاءِ والنواقصِ المرَوِّعة. علماً أنّ الإنشاءَ الوضعيَّ للحاضرِ مبنيٌّ على إنكارٍ تسعين بالمائة من الحقيقة. وانعكاسُه على التاريخ، إما أنْ يَؤُولَ إلى إنكارٍ فظيع، أو بالعكس إلى مبالغةٍ مُفرطة.

الصحيحُ هو التبيانُ، بَعدَ بحثٍ ونبشٍ دقيقَين، والإشادةُ بكيفيةِ اشتراطِ التاريخِ للحاضر. إذ ما مِن قضيةٍ اجتماعيةٍ يمكنُ تعاطيها أو تحليلها بمنوالٍ منقطعٍ أو معاكسٍ لتاريخها. ومحالٌ الحديثُ عن حاضرٍ لا يَعكسُ تاريخَه. وبقدرِ ما يَكُونُ البحثُ عن الحاضرِ في التاريخِ أسلوباً صحيحاً، فالبحثُ عن التاريخِ أيضاً في الحاضر، يُعتَبَرُ أسلوباً بَحثياً سليماً بالمثل. ولكن، من غيرِ الممكن استخلاص معادلة "التاريخ = الحاضر" من ذلك. الاشتراطُ الكائنُ بينهما أمرٌ أكيد. لكنّ الخطرَ يكمنُ في مُطابقتِهما ببعضهما، دون قياسِ ذاك الاشتراطِ بمنوالٍ سليم. وحينها، تتمُّ طأطأةُ الرأسِ للقَدَر، فلا تبقى ضرورةٌ لفهمِ قضيةٍ ما، ولا تتولدُ فرصةٌ لحلِّها. بقدرِ ما يُعَدُّ مهماً وضرورياً النظرُ إلى الحاضرِ على أنه فرصةُ حريةٍ وحلّ، ورؤيةُ الاشتراطِ الوثيقِ بينه وبين الماضي، بشرطِ البحثِ عن ظروفِه وشروطِه ضمن الحقائقِ التاريخية؛ فإنّ رؤيةَ الفَرقِ بينهما أيضاً أمرٌ صحيحٌ ومساهِمٌ في الحلِّ بالقَدْرِ نفسِه.

يجب البحث في الأفكارِ والممارساتِ المتمحورةِ حول الدينِ والأخلاق، كآخِرِ مساهمةٍ بخصوصِ الإطارِ النظريّ. فتحليلُ الدمقرطةِ ضمن إطارٍ نظريٍّ سياسيٍّ فحسب، ليس بأمرٍ عادلٍ ولا وجدانيّ. ذلك أنّ المجتمعَ ليس واقعاً سياسياً فقط، بل وواقعٌ أخلاقيٌّ وديني. والدينُ والأخلاقُ يُعتَبَران معاً المؤسستان اللتان رَكَّزتا بالأكثر وطيلةَ آلافِ السنين على قضايا المجتمعات التي تنتميان إليها، وصاغتا الحلولَ بشأنها. وغضُّ النظرِ عن هاتَين المؤسستَين التاريخيّتَين اللتَين لا غنى عنهما، والقيامُ بالتحليلِ وإنتاجِ الحلولِ بالاقتصارِ على الحقائقِ الاقتصاديةِ والسياسيةِ فحسب، سوف يبقى ناقصاً دون بد. وبالتالي، سيَكُونُ منفتحاً أمام الأخطاء، وسيُمَهِّدُ السبيلَ أمام زيادةِ وطأةِ القضايا من جوانب عديدة، في الحين الذي يسعى فيه إلى حلِّها.

إحدى التأثيراتِ التدميريةِ للوضعيةِ بحقِّ المجتمع، هي تَقليلُها من دورِ الحقائقِ الدينيةِ والأخلاقيةِ في حلّ القضايا إلى أدنى مستوى. فالأحكامُ الدينيةُ والأخلاقيةُ مُصطَفاةٌ من الخبراتِ الاجتماعيةِ المعَمِّرةِ آلافَ السنين في ثقافاتِ الشرقِ والشرقِ الأوسطِ على وجهِ الخصوص، وثمرةٌ لحلِّ وتحليلِ القضايا وفقَ معاييرِ العدلِ والضمير. واللجوءُ إليها شرطٌ لا مفرّ منه. أما الاستشراقية، فقد ضاعَفت من القمعِ الاستبداديِّ المسلَّطِ على المجتمع، وزادت من وطأةِ قضايا الديمقراطية، من خلالِ تَهميشِها وتَهشيشِها لسُبُلِ الحلِّ التقليديةِ تلك. إذ يستحيلُ الاستمرارُ بالحياةِ الاجتماعيةِ من دونِ عدلٍ وضمير. وبالمواقفِ الحتميةِ والاقتصاديةِ والسلطويةِ المتصلبةِ المختَزَلةِ إلى نطاقِ حساباتِ رأسِ المالِ الجليديةِ الباردة، سوف يُفتَحُ الطريقُ في أفضلِ الاحتمالاتِ أمام وضعٍ من الفوضى العمياءِ التي لا ضابطَ لها، وغالباً ما يَكُونُ الواقعُ المعاشُ بهذا المنوال.

إنّ العودةَ إلى العدالةِ والضميرِ لدى صياغةِ الحلِّ الديمقراطيِّ للقضايا الاجتماعيةِ البالغةِ أبعاداً هائلة، يُعَدُّ بمثابةِ قيمةٍ لا مَهربَ منها. وعلى سبيلِ المثال، لا تَكفي القوى الاقتصادية، ولا السياسيةُ والعسكريةُ في سبيلِ تَخَطّي المآسي التي عاناها الشعبان الأرمنيُّ والآشوريّ. ومن أجلِ مساعدتِهما في تَجاوُزِ المآسي التي مرَّا بهما حصيلةَ الوقوعِ في فخِّ الحداثةِ الرأسماليةِ التي لَمْ يتمّ عيشُها في ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ طيلةَ تاريخِه المديد؛ فهذا غيرُ ممكنٍ إلا باللجوءِ مُجدَّداً إلى الأحكامِ الوجدانيةِ والعادلةِ الكامنةِ في الدينِ والأخلاق، والتي ظلت متواجدةً في ثقافاتِ المنطقةِ في كلِّ الأوقات.

ج- الإطار المبدأيّ:

يتوجب رسم الإطار المبدأيِّ ارتباطاً بالإطارِ النظريّ. وأنْ تَكُونَ الحلولُ الديمقراطيةُ التي ستُصاغُ بُنيَويةً أكثر من أنْ تَكُونَ مرحليةً أو مؤقتة، إنما يجلب معه ثَباتَها ودوامَها أيضاً. هذا وينبغي ألا يَخدمَ حلُّ القضايا إنقاذَ اليوم، بل إنقاذَ النظامِ المأمولِ أو إعادةَ إنشائِه من جديد. ذلك أنّ الدولةَ الوظيفيةَ والاستقرارَ الراسخَ للمجتمعِ يَستلزمُ هكذا نموذجاً من الحلول. فبما أنّ الديمقراطيةَ نظامُ مجتمعٍ ودولة، فيجب أنْ تَكُونَ خُطى الدمقرطةِ مِنهجيةً أيضاً. إني على قناعةٍ بكَونِ المبادئِ التالية، التي بمقدورِنا ذكر المزيد منها، تتسمُ بنوعيةٍ تُؤَمِّنُ ظروفَ الحدِّ الأصغرِ من أجلِ تحديدِ إطارٍ وطيدٍ من أجلِ النظامِ الديمقراطيّ.

١- مبدأ الأمة الديمقراطية:

كلُّ قوميةٍ تُحَقِّقُ التكاملَ يجب أنْ تُنشَأَ كأمةٍ ديمقراطية، وليس كأُمّةٍ – دولة؛ أو أنْ تَهدفَ القومياتُ الموجودةُ إلى المرورِ بالتحولِ كأمةٍ ديمقراطية. ويمكنُ للهويةِ المنفتحةِ الأطرافِ ولمفهومِ الأمةِ المرنِ أنْ يُشَكِّلَ بدايةً كافيةً لأجلِ هذا الهدف. المهمُّ هنا هو إنشاءُ الأمةِ التي سيتحققُ التكاملُ بين طواياها، أو إطراءُ التحولِ عليها تأسيساً على الطوعيةِ الديمقراطية، وليس بإرغامِ السلطة. إنّ الحقوقَ والحرياتِ الفرديةَ والجماعيةَ على السواء، تُشَكِّلُ وجهَي الميداليةِ المتَمِّمَين لبعضِهما بعضاً في الأمةِ الديمقراطية. وهي لا تشملُ المواطنَ فحسب، بل وتنظرُ إلى مختلفِ أشكالِ المجتمعِ المدنيّ والجماعاتِ ومجموعاتِ الشعوبِ على أنها مصدرُ غِنى باعتبارِها وَحَداتٍ جماعية. فبقدرِ ما يُصبحُ المواطنون عناصراً من الأنشطةِ الوظيفيةِ والفعالة، فإنهم يُشَكِّلون بذلك وضعاً منيعاً بنفسِ القدر.

٢- مبدأ الوطن المشترك (الوطن الديمقراطي):

ينبغي العمل أساساً بمفهومِ الوطنِ المشترك (الوطن الديمقراطي). أي أنّ مفهومَ الوطنِ الذي لا ينتسبُ إلى أثنيةٍ ذاتِ لغةٍ واحدة، ولا إلى دينٍ واحدٍ وحسب، بل يتألفُ من مواطنين متعددي اللغاتِ والقومياتِ والأديان؛ هو الأكثر واقعية. بالتالي، فهو يُلبي متطلباتِ التكاملِ والتآخي أكثر، ويحياهما. بينما مفهومُ الوطنِ الذي يُزَوِّدُ بمشاعرِ الانتماءِ إلى أثنيةٍ واحدةٍ فقط، يُقصي القسمَ الأكبرَ من المواطنين ويَجعلُهم مُجردَ "آخَرين". ومفهومُ الإقصاءِ و"الآخَر"، الذي يُثيرُ التكتلَ ويُزيدُه، هو المفهومُ الذي يؤدي دورَ الانفصاليِّ بالأصل. جليٌّ تماماً أنّ مفهومَ المواطنين المصَمَّمين بنفسِ المِخرطة، ينبعُ من الفاشية. فالتبايُنُ يُعَبِّرُ عن غِنى الحياةِ في الطبيعةِ والمجتمعِ على حدٍّ سواء. من هنا، فالأصحُّ هو التحلي بالروحِ الوطنيةِ وبمشاعرِ حُبِّ الوطنِ بناءً على الارتباطِ بالأرضِ والأيكولوجيا والتقدم، وليس كشوفينيةٍ وعِرقية.

٣- مبدأ الجمهورية الديمقراطية:

إنّ تفسيرَ الجمهوريةِ كدولةٍ قوميةٍ باعتبارِها شكلَ دولة، إنما هو عامِلٌ ومؤثّرٌ آخَر في الإقصاءِ نظراً لكونِه شكلاً صارماً من الدولتيةِ القوميةِ بوجهٍ خاص. بينما نظامُ الدولةِ الأمثل بالنسبةِ للجمهوريةِ هو الدولةُ الديمقراطية، وليس الدولة القومية. فمن المحالِ أنْ تَكُونَ دولةٌ ما دولةً قوميةً ودولةً ديمقراطيةً في آنٍ معاً، نظراً لتضادِّ هاتَين الصفتَين مع بعضِهما البعض. الدولةُ الديمقراطيةُ هي الدولةُ المنفتحةُ على النظامِ الديمقراطيّ، والعاقِدةُ وِفاقاً معه. وليس للدولةِ القوميةِ هدفٌ من هذا القبيل، بل تَقومُ خِلافاً لذلك بِصَهرِ المجتمعِ الديمقراطيِّ في بوتقتِها. ينسجمُ مبدأُ الحلِّ الديمقراطيِّ مع الجمهورية، في الحين الذي لا يمكنه تحقيق الانسجامِ ذاتِه مع شكلِ الدولةِ القومية. المهمُّ هنا هو تَصَوُّرُ وتشييدُ الجمهوريةِ كتنظيمٍ سقفيٍّ جامعٍ في الدمقرطة. أما عدمُ أَدْلَجَةُ شكلِ الدولة، أي الجمهورية، وعدمُ ربطِها بأثنيةٍ أو

دينٍ معيَّن؛ فهو أمرٌ هامٌّ بالنسبةِ للحلِّ الديمقراطيّ. الأنسبُ هو صياغةُ تعريفٍ حقوقيٍّ للجمهوريةِ بوصفِها تنظيماً ديمقراطياً جامعاً ومستوعِباً لكلِّ المواطنين. أي، من عظيمِ الأهميةِ تعريف الجمهوريةِ باعتبارِها تنظيماً قانونياً ديمقراطياً بالنسبةِ لكافةِ المواطنين. وبذلك يَكُونُ قد تمّ احتواءُ جوهرِ المبدأِ الاجتماعيِّ ومبدأِ العلمانيةِ ضمن التعريفِ أعلاه. وبتعريفِ الجمهوريةِ بهذا المنوالِ الصريحِ والشفافِ فقط، نَكُون قد أَمَّنَّا عدمَ ربطِ بأثنيةٍ أو دينٍ أو أيديولوجيةٍ مُعَيَّنة. وعلى سبيلِ المثال، فالتعبيرُ عنها دونَ إرفاقِ مصطلحَي "التركيّ" و"الكرديّ" بها، واللذَين يَشتملان على الأثنيةِ والعِرق، وكذلك دون إضافةِ التعابيرِ الدينيةِ والأيديولوجيةِ الأخرى من قبيلِ الإسلاميةِ أو المسيحيةِ أو السُّنِّيّة إليها؛ إنما سيَكُونُ شاملاً ومتكاملاً أكثر.

٤ـ مبدأ الدستور الديمقراطيّ:

رغمَ كونِ الدمقرطةِ حركةً سياسية، إلا أنه محالٌ بلوغُها حالةَ نظامٍ إداريٍّ راسخٍ وممنهج، ما لم ترتكز إلى دستورٍ مسنونٍ بتوافقٍ اجتماعيّ. تُفيدُ الدساتيرُ الديمقراطيةُ بالوفاقِ بين المجتمعِ الديمقراطيِّ والدولة. إذ لا يُمكنُ للحقوقِ والحرياتِ الفرديةِ أن تَجِدَ معناها، إلا مع المجتمعِ الديمقراطيّ. وفي حالِ العكس، لا يُمكنُ حماية هذه الحقوقِ في وجهِ الدولةِ التي هي تركيزٌ أقصى للقوة. هذا ويُعَدُّ الدستورُ الديمقراطيُّ أداةً لا بدَّ منها، في سبيلِ الإبقاءِ على الدولةِ كعاملٍ يُؤَمِّنُ الحلَّ بوصفِها ميداناً من زخمِ الخبراتِ والتخصص، لا كمؤسسةٍ مُوَلِّدةٍ للمشاكلِ ومُثقِلةٍ من وطأتِها باستمرار. إنّ الدستورَ الديمقراطيَّ بمثابةِ الصمغِ الذي يجعلُ المجتمعَ والدولةَ جنباً إلى جنب، بمَيِّزته التي تَجعلُ الدولةَ فعالةً وتُبقي عليها في وضعِ زخمٍ من الخبراتِ وحقلٍ للتخصصِ والكفاءات.

٥ـ مبدأ الحل الديمقراطيّ:

مبدأُ الحلِّ الديمقراطيِّ هو نموذجُ الحلِّ الذي يتخذُ من دمقرطةِ المجتمعِ المدنيِّ أساساً له، لأنه غالباً ما لا يتطلعُ إلى الدولة، ولا يَكُونُ امتداداً لها. أي أنه يتخذُ المجتمعَ الديمقراطيَّ أساساً. ويَنعَكِفُ على الحلولِ التي تبحثُ عن نظامٍ ديمقراطيٍّ ينشطُ في بنيةِ المجتمع، بدلاً من الانكبابِ على إجراءِ التغييراتِ الشكليةِ في بنيةِ الدولة. وأقصى مطاليبه من الدولةِ هو سَنُّ دستورٍ ديمقراطيّ. وبطبيعةِ الحال، ينبغي أنْ تَكُونَ المساعي النظريةُ والميدانيةُ كافيةً من أجلِ سنِّ الدستورِ الديمقراطيّ، الذي يَعمَلُ أساساً بالرفاهِ والسعادةِ الاجتماعيةِ عوضاً عن سعادةِ الدولة. ذلك أنّ مضادَّ الحلِّ الديمقراطيِّ هو إرغاماتُ الحلِّ السلطويِّ – الدولتيّ. إنّ الحلَّ الديمقراطيَّ لا ينشغل من حيث المبدأِ بمشاطرةِ السلطة، بل ويتجنبُها، نظراً لأنه كلما تَرَكَّزَت السلطة، فسيتمُّ الابتعادُ عن الديمقراطيةِ بالمثل. وإذ ما رُتِّبَت شؤونُ المجتمعاتِ باسمِ الحكوماتِ أو الدولِ وحسب، فالنظامُ الذي سيظهرُ إلى الوسطِ سيكونُ مضاداً للديمقراطية، لأنه لم يَجرِ إدراجُ القوى الاجتماعيةِ في صُلبِ الأمر. وإذا كانت ترتيباتُ السلطةِ والحكومةِ إيجابيةَ المنحى، فقد تفتحُ الطريقَ أمام الدمقرطة، ولكنها لا تُكَوِّنُ الدمقرطةَ بِحَدِّ ذاتِها. هذا ومن غير الممكن أنْ تَهدفَ الحلولُ الديمقراطيةُ إلى تشاطُرِ إمكانياتِ السلطةِ أو الدولة. بمعنى آخر، محالٌ أنْ يَكُونَ التشبثُ بالدولةِ أو التحولُ إلى حِلفٍ من أحلافِها هدفاً يتطلعُ إليه الحلُّ الديمقراطيّ.

الخاصيةُ الأوليةُ في مبدأِ الحلِّ الديمقراطيّ، هي ضمانُ العيشِ المشتركِ في الأجواءِ السِّلميةِ بدستورٍ فيما بين المؤسساتِ الديمقراطيةِ ومؤسساتِ الدولة. أي أنه ثمة شرعيةٌ قانونيةٌ بين كِلا الكيانَين المؤسساتيَّين، ولا يُسنِدان وجودَهما إلى إنكارِ بعضِهما بعضاً. بمعنى آخر، لا القضاءُ على الدولةِ لازمٌ باسمِ الديمقراطية، ولا يجبُ صهرُ الديمقراطيةِ باسمِ الدولة. والتداخُلُ المفرطُ بينهما في نظامِ الغرب، يؤولُ إلى تَصييرِ الديمقراطيةِ مؤسسةً شكليةً داخل الدولةِ القومية. لذا، من أهمّ القضايا العاجلةِ للدمقرطة، هي إعادةُ ترتيبِ العيشِ المشتركِ بين هذَين الكيانَين المؤسساتيَّين اللذَين يتخطيان ذلك التداخل. ومثلما أنّ قيامَ الديمقراطيةِ بتحجيمِ الدولةِ مبدأٌ لا استغناء عنه، فقيامُ الدولةِ كزخمٍ من الخبراتِ والمهاراتِ التخصصيةِ بوظيفةِ السقفِ الجامعِ للديمقراطيةِ أمرٌ مبدأيٌّ بالمثل. وسيَكُونُ المجتمعُ الديمقراطيُّ هو الغالب ضمن السياقِ التاريخيّ. خلاصةً؛ فهو يُعَبِّرُ عن وضعٍ يَسُودُه السِّلمُ بين الدولةِ

والمؤسساتِ الديمقراطية، ولكنه يمهدُ الطريقَ أيضاً أمام التنافسِ المتمخضِ من المواقف المتوترة، والذي سيتعززُ ويتطورُ هنا هو المجتمعُ الديمقراطيُّ بذاتِه.

٦ـ مبدأ وحدة الحقوق والحريات الفردية والجماعية:

من خلالِ التجاربِ التي لا تُحصى في أصقاعِ العالَمِ أجمع، يُمكننا معرفة أنّ التوجهَ صوبَ التمييزِ بين الفرديِّ والجماعيِّ لدى تطبيقِ مبدأِ الحقوقِ والحريات، الذي يؤدي دوراً مصيرياً في حلِّ قضايا الدمقرطة، إنما يُزيدُ بمُفردِه من وطأةِ القضايا، ويَسُدُّ مَخارِجَها بدلاً من حلِّها. علاوةً على أنّ هذا التمييزَ مخالِفٌ لطبيعةِ المجتمعات. حيث لم يَحصلْ في المجتمعِ البشريِّ في أيِّ زمانٍ أو مكان، أنْ عاش الفردُ من دونِ جماعة، سواءً كان على حقٍّ أو باطل، ومناديا بالحريةِ أو لَمْ يَكُن. وبالأصل، فميزةُ الإنسانِ هي كونُه أرقى حيوانٍ اجتماعيّ. بالتالي، فأيُّ حقٍّ أو حريةٍ يكتسبُها أو يحياها الفرد، لن تعني شيئاً البتة، ما لم تَجرِ مشاطرتُها مع الجماعاتِ التي ينتمي إليها. وكيفما أنّ الفردَ المنعزلَ من المجتمعِ يَغدو متجرداً من المعنى، فكذا تُصبحُ حقوقُه وحرياتُه التي يتمتعُ بها بلا فائدةٍ وغيرَ مُخَوَّلةٍ للتنفيذِ على أرضِ الواقع. والعكسُ صحيحٌ أيضاً: فالحقوقُ والحرياتُ المعتَرَفُ بها من أجلِ جماعةٍ ما، لن تَعنيَ شيئاً إطلاقاً، ما لَمْ تَجِدْ انعكاسَها على الأفراد المنتمين إليها. لا يُمكنُ عيش الحقوقِ والحرياتِ بلا أفراد. ومثلما أنّ تجريدَ الأفرادِ من الحقوقِ والأفراد ممكنٌ بإقحامِ المجتمعِ الذي ينتمون إليه في الحالةِ نفسِها، فإنّ تجريدَ المجتمعِ والجماعةِ أيضاً من الحقوقِ والحرياتِ يعني إسقاطَ الأفرادِ الذين ينتمون إليها في نفسِ الحالة. وباختصار؛ فالحقوقُ والحرياتُ قِيَمٌ لا يُمكنُ عيشُها، إلا بوجودِ الفردِ والمجتمعِ معاً، وبتشاطرهما إياها.

٧ـ مبدأ الحرية الأيديولوجيةوالاستقلال الأيديولوجيّ:

يكمنُ في أساسِ هذا المبدأِ إدراكُ استحالةِ تحقيقِ الدمقرطةِ وكذلك التحررِ الكائنِ في صُلبِها، ما لَمْ يتمّ التخلص من الهيمنةِ الأيديولوجيةِ التي تقومُ الحداثةُ الرأسماليةُ بالأغلب ببسطِها في كافةِ أرجاءِ العالَم،

والتي تتسمُ بالماديّةِ الفظّةِ وتتظاهرُ بـ"العلمويةِ الوضعية"، رغمَ أنها مثاليةٌ من حيثُ الجوهر. فالعلمويةُ الوضعيةُ مبدأٌ رئيسيٌّ في المدنيةِ الأوروبيةِ المهيمنة. ومن دونِ إضفاءِ السيادةِ والنفوذِ على هذا المبدأ، لا يُمكنُها إنشاء عناصرِها الأساسيةِ الأخرى – أي الرأسمالية والصناعوية والدولتية القومية – ولا التحكم بها على الصعيدِ العالَميّ. ذلك أنّ الهيمنةَ الأيديولوجيةَ تَغزو الأذهانَ في الشرقِ الأوسطِ عن طريقِ عِلمِ الاستشراق. وبَعدَ ذلك، أو أثناءَه، تقومُ بتحقيقِ الغزوِ والاحتلالِ والاستعمارِ من خلالِ عناصرِها الأوليةِ الأخرى، متقمصةً أشكالاً مختلفةً للغاية. هذا الاستعمارُ الحديث، الذي يَكُونُ بطبيعةِ الحالِ على تحالُفٍ دائمٍ مع العناصرِ المحليةِ الاستبداديةِ القديمة، إنما يُزيدُ من ثِقَلِ قضايا الدمقرطة. وشتى أشكالُ المقاومةِ التي تتصدى لذلك، تتحلى بجانبٍ ديمقراطيّ. ويجبُ على هذا الجانبِ الديمقراطيِّ أن ينقطعَ عن الأيديولوجيةِ المهيمنة، كي يتمكنَ من تطويرِ ذاتِه وتعزيزِها، وكي يستطيعَ الرقيَّ إلى أشكالٍ تُخَوِّلُه للصمودِ وتنظيمِ الذات. ولكي تَغدوَ الخَياراتُ الأيديولوجيةُ البديلةُ ذاتَ معنى، ينبغي أنْ تشتملَ على معيارَيِ الوطنِ المشتركِ والأمةِ التعدديةِ المناطقيةِ والمدينيةِ والإقليميةِ. وفي حالِ العكس، فقد تتصاعدُ هيمنةٌ أيديولوجيةٌ أخرى مغايرة.

الآراءُ ذات النزعاتِ الدينيةِ والعِرقيةِ التقليديةِ أيضاً تتميزُ بالهيمنةِ والسيادة، بقدرِ الهيمنةِ الوضعيةِ التي هي أيديولوجيةُ الحداثةِ الرأسماليةِ بأقلِّ تقدير. في حين، بالمقدورِ تقييم الانطلاقاتِ الأيديولوجيةِ المعتمدةِ على ميولِ الحريةِ في المِعيارَين الأوليَّين المذكورَين آنفاً، على أنها أيديولوجياتُ الحرية. وعن طريقِ أيديوجياتِ الحريةِ تلك فقط، سيكونُ بالمستطاعِ جعلُ قضايا الدمقرطةِ وسُبُلِ حلِّها مفهومةً وممكنةَ التطبيق. فمن دونِ حريةٍ أيديولوجية، قد تتعثرُ خطواتُ الدمقرطةِ في كلِّ لحظة، وقد تخضعُ لتحَكُّمِ الأيديولوجياتِ المهيمنة. تتعلقُ الحريةُ الأيديولوجيةُ بحقيقةِ الطبيعةِ الاجتماعية، وتُعَبِّرُ عن ذاتِها بشكلٍ دائمٍ من خلالِ تحقيقِ وإحياءِ المجتمعِ الديمقراطيّ. والحقيقةُ الاجتماعيةُ تعبيرٌ حرٌّ عن حقائقِ المجتمعِ الديمقراطيّ.

٨ـ مبدأ التاريخانية والحاضرية:

ترتبطُ قضايا الدمقرطةِ واحتمالاتُ الحلِّ عن كثبٍ بعقدِ علاقاتٍ صحيحةٍ بين التاريخانيةِ والحاضرية. فالذهنيةُ التي تَغضُّ الطَّرْفَ عن القضايا المعنيةِ في التاريخ، وتتجاهلُ فُرَصَ حلِّها، وتَفرضُ رقابتَها؛ دعكَ من إدراكِها لقضايا الدمقرطة، بل ولكافةِ القضايا الاجتماعية؛ بل لا مَهربَ من قيامِها بزيادةِ ثِقَلِها والوصولِ بها إلى حالةٍ لا نفاذَ لها، ومن تحويلِها إلى مآزق وأزماتٍ وصراعاتٍ وحروب. المجرياتُ الحاصلةُ في التاريخ، هي الظروفُ الأساسيةُ التي تُحَدِّدُ الحاضر. والحاضرُ أو الراهن، هو عبارة عن حالةٍ يُقَدِّمُ التاريخُ فيها ذاتَه بكلِّ مشاكلِه وفُرَصِ حلِّها. الفارقُ الوحيدُ بينهما هو أنه لا يُمكننا التدخل في الماضي، في حين بمقدورِنا التدخل في الحاضر، في الراهن. حيث بمستطاعنا تغيير الراهن تأسيساً على الأرضيةِ الفكريةِ والقوةِ الماديةِ للتدخل. كما بإمكاننا تسريعُ عجلةِ التغير، أو تغيير مسارِه، أو تصييره حراً، أو أكثر عبوديةً. هذا أمرٌ متعلقٌ تماماً بأوضاعِ قوى التدخل. المهمُّ هو الجوابُ الذي سيُعطى على سؤالِ: "كيف ينبغي عكس الماضي بحلقتِه التاريخيةِ الرئيسيةِ على الحاضر؟". إنّ تحليلَ الحاضرِ بوصفِه تعبيراً عن الميادينِ المعنيةِ بالقضايا التاريخيةِ التي نهتمُّ بها على وجهِ الخصوص، يُشَكِّلُ مفتاحَ الحلِّ للقضايا الاجتماعية. وبهذا المعنى، كلما تَمَكَّنّا من استيعابِ التاريخ، فسيصبحُ أكبرَ مصدرٍ للقوةِ لدينا. والعاجزون عن فهمِ التاريخِ بعينٍ سليمةٍ وتدوينِه صحيحاً؛ سيَكُونُ فهمُهم للحاضرِ وتحريرُهم إياه، ودَمَقرَطَتُهم له احتمالاً ضعيفاً للغاية. والحرياتُ والدمقرطاتُ التي ستُعاشُ بقبضةٍ من اليد، لن تَكُونَ دائمةً راسخة، بل قد تَفلتُ من أيدينا بالطريقةِ التي حظيناها بها.

يتوجب الإدراك على أفضلِ وجهٍ أنّ المجتمعَ بذاتِه أرقى تاريخ. وإذا لم نتعرفْ على هذا الوجهِ من المجتمعِ الذي هو تاريخٌ بِحَدِّ ذاتِه، فلن يتبدى للعيان احتمالُ التمكنِ من إنقاذه من قضاياه، والبلوغِ به إلى نمطِ حياةٍ وحلولٍ ديمقراطية. ولهذا السببِ بالضبط يَكُونُ أولُ عملٍ يقومُ به المستبِدّون هو القضاءُ على الذاكرةِ الاجتماعية. بالتالي، أولُ ما ينبغي على الديمقراطيين فعله، هو تَبَنّي الذاكرةِ الاجتماعية، أي تَبَنّي التاريخِ بكلِّ حقائقِه. وأفدحُ تخريباتِ الحداثةِ الرأسمالية، هو إلحاقُها الضرباتِ القاضيةَ بالذاكرةِ البشرية، وتقديمُها الحاضرَ وكأنه بلا نهاية، أو بالأحرى كأنه نهايةُ التاريخ. كلُّ شيءٍ في منظورِها عبارة عن حاضرٍ مَحصور. والمِرَضُ المسَمّى بالفردية، على صِلَةٍ بهذا المفهوم. أي أنّ الفرديةَ القائلةَ "عِشْ وطَنِّشْ"، متعلقةٌ بإنكارِ المجتمعِ التاريخيّ. ومن المستحيل عقد الأملِ في هكذا ذهنيةٍ على الحقيقةِ

الاجتماعيةِ أو على تجسيدِها العَيْنِيِّ متمثلاً في المجتمعيةِ الديمقراطية. من هنا، فالفرديةُ الليبراليةُ بجانبِها هذا تعني إنكارَ الديمقراطية. إنّ رؤيةَ اللحظةِ في التاريخ، ورؤيةَ التاريخِ في اللحظة يُعتَبَرُ المبدأَ الصحيحَ لعلمِ الاجتماع.

٩ـمبدأ الأخلاق والضمير:

لا تعترفُ السوسيولوجيا الغربيةُ بمبدأِ الضمير. فهي تنشطُ كذكاءٍ تحليليّ، في حين يحتاجُ الضميرُ إلى الذكاءِ العاطفيّ. لذا، فالسوسيولوجيا العصريةُ المبتدئةُ كفلسفةٍ تحليلية، قد صارت تقنيةً إداريةً في راهننا. بينما يحتلُّ الضميرُ صدارةَ المبادئِ الموجِدةِ للتأسيسِ الاجتماعيّ، ويَعملُ بوصفِه حُكماً عادلاً للمجتمع. ويَعمَلُ المجتمعِ كآلةٍ وحشيةٍ هي الأخطرُ على الإطلاق، لدى تجاهُلِ الضميرِ وتهميشه. هذا وبالمقدورِ النظر إلى الضميرِ على أنه جوهرُ الدينِ والأخلاقِ أيضاً. ولَئِنْ ما تَرَكنا التقاليدَ الجافةَ والفظةَ في الدينِ والأخلاقِ جانباً، فسيُلاحَظُ أنّ ما تَبَقّى من كِلا المؤسستَين هو الضميرُ الاجتماعيّ. الضميرُ الاجتماعيُّ هو الميدانُ الوحيدُ الذي يَلجأُ إليه من يَفتَقِرُ إلى القوةِ السياسيةِ والعسكريةِ والاقتصادية. ولدى تدميرِ هذا الميدان، فسيبقى مبدأُ القوةِ فقط في المجتمع؛ وحينها يَغدو الكلُّ ذئبَ الكلّ.

الديمقراطيةُ ليست نظاماً يَعمَلُ بلا ضمير. بينما تتأسسُ أنظمةُ القوةِ ورأسِ المالِ الاحتكاريةُ على إنكارِ الضمير. من هنا، بالإمكان تعريف الدمقرطةِ بأنها من حيثُ المضمونِ حركةُ إبطالِ إنكارِ الضميرِ ذاك، واكتسابِ الضميرِ الاجتماعيّ. ذلك لا يُمكِن حماية مجتمعٍ ضخمٍ باقٍ خارج إطارِ احتكارِ القوةِ ورأسِ المال، إلا بحركةِ الضمير. والكفاحُ الاجتماعيُّ في راهننا يعني بأحدِ معانيه اكتسابَ الضميرِ المفقود. كما لن تَبلغَ الدمقرطةُ بمعناها التام، ولن تنالَ حقوقَ وحرياتِ الأفرادِ والأقليات؛ إذا لم تُصبح حركةَ الحظيِ بِقِيَمِ الضميرِ المفقود. كلُّ هذه الحجج تقتضي بالتأكيد تفعيل مبدأ الضمير — الذي هو قيمةٌ اجتماعيةٌ مُصطفاةٌ من الدينِ والأخلاق — في حلِّ قضايا الدمقرطة.

لا يُمكنُ تحليلُ حقائقِ التطهيرِ العِرقيِّ من دونِ إدراجِ الضميرِ في الأجندة. إذ أنّ الاعترافَ بكلِّ جناياتِ وجرائمِ ومجازرِ الحداثةِ الرأسمالية، وتمهيدُ الطريقِ أمامَ ترسيخِ العدالةِ غيرُ ممكنٍ إلا في حالِ تفعيلِ مبدأِ الضمير. فالحداثةُ تَعمَلُ أساساً بمبدأِ القوةِ في كافةِ القضايا الاجتماعية. مَن يَمتلكُ القوةَ

يربحُ أو يَحلُّ الأمر، ومَن يَفتَقدُها يخسرُ ولا يَعُودُ حقيقةً قائمة. وهذا هو أفظعُ مَرَضٍ كائنٍ في أرضيةِ الحداثة. وبهذا المبدأ، لا يُمكنُ للمجتمعِ إلا العودةُ إلى عربدةٍ وفوضى ليست أقل شأناً حتى من العصرِ الحجريّ. من هنا، ولَئِنْ كنا نَوَدُّ إيجادَ أجوبةٍ راسخةٍ وعادلةٍ للقضايا الاجتماعيةِ الجذريةِ تتقدمُها قضيةُ الدمقرطة، فعلينا – بالتأكيدِ – بتخصيصِ مساحةٍ لمبدأِ الضميرِ عِوَضاً عن مبدأِ القوة. وثقافةُ الشرقِ غيرُ غريبةٍ عن هذا المبدأ. بل بالعكس، قد خصَّصَت الصدارةَ له في جميعِ القضايا. ليس بمستطاعِنا التخلي عن هذا المبدأِ إكراماً للحساباتِ الجليديةِ للحداثةِ والقوة. بل نحنُ مُرغَمون على تخصيصِ الزاويةِ العُليا لمبدأِ الضميرِ واللجوءِ إليه مِن بينِ كلِّ المبادئِ الأخرى، لدى صياغتِنا الحلولَ لقضايا الدمقرطةِ في تركيا.

١٠- مبدأ الدفاع الذاتيّ في الديمقراطيات:

لقد باتَ حقيقةً مألوفةً ومُبَرهَنةً علمياً أنّه ما مِن كائنٍ بلا دفاعٍ ذاتيّ، بدءاً من الكائناتِ أحاديّةِ الخلية، وصولاً إلى حياةِ الجُسَيماتِ الماتحتِ ذَرِّيّة، والتي اعتُقِدَ أنها جامدة، ثم أُدرِكَ أنها ليست كذلك، بل وأنها أساسُ مبدأِ الحيويةِ برِمَّتِها.

بالمقدورِ الملاحظةُ بكلِّ يُسرٍ وفي كلِّ لحظاتِ الحياةِ وميادينِها أنّ كائناتٍ كالمجتمعاتِ البشريةِ ذكيةٍ إلى أقصى الحدود، وذاتِ مستوىً عالٍ من المرونة، مستحيلٌ أنْ تَكُونَ بلا دفاعٍ ذاتيّ. بل حتى إنّ الحروبَ على صِلَةٍ كثيرةٍ بمفهومِ أنظمةِ المدنيةِ في الدفاعِ عن الذات، ولكن بمنوالٍ شاذٍّ ومُحَرَّف. لذا، فقد بَقِيَت المجتمعاتُ الديمقراطيةُ وأفرادُها الأحرارُ وجهاً لوجهٍ قضايا الدفاعِ الذاتيّ الكبرى في عهدِ المدنياتِ الطبقيةِ من أجلِ حمايةِ أنفسِهم. بل حتى إنّ المجتمعاتِ المشاعيةَ البدائية، وإلى جانبِ تناقضاتِها التي شَهِدَتها فيما بينها خلالَ حَيَواتِها الطويلةِ المدى، ظلت وجهاً لوجهٍ أمام المخاطرِ المميتةِ النابعةِ من الكياناتِ الحيةِ والجامدةِ في الطبيعة، واعتَبَرَت الدفاعَ عن الذاتِ وظيفةً أوليةً لها في كلِّ لحظةٍ وكلِّ مكان.

تأتي قضايا الدفاعِ الذاتيّ في مقدمةِ المواضيعِ المصيريةِ تجاه القمعِ والاستغلالِ الاحتكاريَّين اللذَين تُطَبِّقُهما عناصرُ الحداثةِ الرأسماليةِ (الدولة القومية، الرأسمالية والصناعوية) على المجتمعاتِ الاقتصاديةِ

والأيكولوجيةِ والديمقراطيةِ وعلى أفرادِها الأحرارِ والمتساوين. والحياةُ المجَرَّدةُ من الدفاعِ الذاتيِّ تنتهي فقط بعبوديةِ الأجر، وتُمَهِّدُ السبيلَ أيضاً أمام شتى أشكالِ البطالةِ والمرَضِ والانحلالِ والفساد. والأنكى أنها تَحوي بين طياتِها أيضاً عدداً جماً من التطهيرِ والإفناءِ الجسديِّ والثقافيّ. إنّ الحداثةَ كنظامٍ تتركُ المجتمعَ وأفرادَه عموماً والمجتمعاتِ الديمقراطيةَ وأفرادَها الأحرارَ بشكلٍ خاصٍّ وأعتى مُرغَمين على مواجهةِ مشكلةِ الدفاعِ عن وجودِهم. وفي حالِ عجزِهم عن تحقيقِ الدفاعِ الذاتيّ، لا تتعرضُ حرياتُهم وحسب للزوال، بل ويتعرضُ وجودُهم أيضاً لخطرِ الإبادةِ والإفناء. لا تقتصرُ العناصرُ الاحتكاريةُ للحداثةِ على تعريضِ حريةِ ووجودِ المجتمعِ والفردِ للخطرِ كي تتمكنَ من الاستمرارِ بوجودِها، بل وتَستهلكُ في عهودِها الأخيرةِ أيضاً الظروفَ الأيكولوجيةَ التي لا استغناءَ عنها من أجلِ الحياة. إنّ استهلاكَ واستنفاذَ الظروفِ الأيكولوجيةِ ضربٌ من الإبادةِ المنتشرةِ على المدى الطويل، والمسَلَّطةِ على الحياةِ بأكملِها.

إنّ المجتمعَ الديمقراطيَّ والفردَ الحرَّ مرغَمان على إيجادِ حلولٍ لقضايا الدفاعِ الذاتيِّ أيضاً، بالتزامُنِ مع التطوراتِ الثوريةِ والطبيعيةِ التدريجية، وبما يُعادِلُها. ذلك أنّ العهدَ الأخيرَ من الأزمةِ البنيويةِ للحداثةِ قد وضعَ الدفاعَ الذاتيَّ في مقدمةِ كافةِ القضايا الأخرى. لذا، فبقدرِ ما يَجبُ على كلِّ جماعةٍ أنْ تَكُونَ وحدةً Birim اقتصاديةً وأيكولوجيةً وديمقراطية، فينبغي عليها العيشَ كوحدةٍ للدفاعِ الذاتيِّ أيضاً وبنفسِ القدر. وفي الوقتِ ذاتِه، ينبغي على كلِّ فردٍ متساوٍ وحرٍّ العيشَ في وَحدةٍ أو وَحَداتٍ اقتصاديةٍ وأيكولوجيةٍ وديمقراطية، فينبغي عليه أيضاً العيشَ في وحدةٍ أو وَحَداتٍ للدفاعِ الذاتيِّ وبالمِثل. فالمأكَلُ والمأمَنُ والتوالُدُ الذي يَسري على كافةِ الكائناتِ الحية، إنما يُعَدُّ شروطاً ثلاثيةً للحياةِ لا استغناءَ عنها من أجلِ المجتمعِ البشريِّ بالأكثر.

الفصل الثالث

قضية الديمقراطية وحلّ الدستور الديمقراطيّ في تركيا

أ- ظهور قضية الديمقراطية في تركيا، تطورها ونتائجها:

تظهرُ قضيةُ الديمقراطيةُ إلى الوسطِ بوصفِها ظاهرةً كونية، لدى تَوَجُّهِ الإدارةِ الهرميةِ العُليا في المجموعاتِ القَبَلِيّةِ صوبَ التَّمَيُّزِ والانفصال. فالتَّمَيُّزُ الإداريُّ في المجتمعِ القَبَلِيِّ الذي يحتوي بين ثناياه على الديمقراطيةِ الطبيعية، إنما يَجلبُ معه نهايةَ الديمقراطيةِ الطبيعيةِ تلك. والانتقالُ من الهرميةِ نحو الدولةِ الاستبدادية، يُوَطِّدُ هذا السياق. وتتحدَّدُ ملامِحُ أنظمةِ المدنيةِ مضموناً من قِبَلِ هذا السياق. تَبسطُ المدنيةُ نفوذَها بمنوالٍ محدودٍ على المجتمع، إلى حينِ عهدِ الرأسماليةِ في أوروبا. ويَصُونُ المجتمعُ بِدَورِه قوتَه الأخلاقيةَ والسياسيةَ الكامنة. وبالامتيازاتِ التي تَعتَرِفُ بها المدنيةُ الأوروبيةُ لظاهريَّ الأمةِ والدولةِ القوميةِ بِحُكمِ الرأسماليةِ والصناعوية، فإنها تَقومُ بتمزيقِ المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ حتى الأغوار،

وتتسللُ إلى قاعِه. يُؤدي هذا التسللُ إلى تَحَكُّمٍ لا نظيرَ له في التاريخ، من حيث كَونِه احتكاراً للسلطةِ الأيديولوجيةِ ورأسِ المال. هكذا تُقحِمُ الحداثةُ الفردَ في أَوهَنِ الحالات. وتَدُورُ المساعي لكَبحِ جِماحِ النضالاتِ المُخاضةِ عن طريقِ الإصلاحاتِ المحدودة. أي أنّ الديمقراطيةَ الأوروبيةَ تَجهَدُ للإبقاءِ على الفردِ والمجتمعِ صامِدَين من خلالِ الإصلاحات. وتُشَكِّلُ حقوقُ الفردِ وحرياتُه وقانونُ الدولةِ مضمونَ هذه الديمقراطيةِ وإطارَها. ويُعَبِّرُ الاتحادُ الأوروبيُّ عن الحالةِ النظاميةِ لهذه الأرضية. لكن، ونظراً لاستمرارِ النظامِ الاحتكاريِّ ببسطِ سيطرته من الأعلى، فإنّ النظامَ الديمقراطيَّ البارزَ لن يتعدى كونَه نظاماً سلطوياً مُحَجَّماً وخاضعاً للمراقبةِ إلى أقصى الحدود. هكذا تستمرُّ قضيةُ الديمقراطيةِ بوجودِها.

تَنتَقِلُ الكلاناتُ السيبيريةُ المميَّزَةُ بطابعِها إلى عيشِ ثورتِها النيوليتيةِ الخاصةِ بها في أعوامِ ٤٠٠٠ ق.م بتأثيرٍ من الثورةِ النيوليتيةِ ذاتِ الأصولِ الشرقِ أوسطية، وذلك في غضونِ السياقِ المبتدئِ بانحسارِ الجليدِ من حوافِّ سيبيريا الجنوبيةِ اعتباراً من أعوامِ ٧٠٠٠ ق.م. وفي أعوامِ ٢٠٠٠ ق.م، يبدأُ الانتقالُ من الهرميةِ صوبَ المدنية، أي صوبَ الدولة. حيث تَظهَرُ أولُ مدنيةٍ مَركَزُها الصينُ الحاليةُ على مسرحِ التاريخِ في أعوامِ ١٥٠٠ ق.م. وتَخُوضُ صراعاً مستمراً مع الأنسابِ المجاورةِ لها، والتي تُعَدُّ الأسلافَ الأوائلَ للشعوبِ القاطنةِ في اليابانِ وكوريا وفييتنام وبلادِ المغولِ وتركستان الحالية. بالمقدورِ تقييم هذه الصراعاتِ على أنها ديمقراطيةٌ طبيعيةٌ في وجهِ المدنيةِ الصينية. يُلاحَظُ أنه يَجري ذِكرُ أَسلافِ الأتراكِ الحاليين لأولِ مرةٍ في سجلاتِ التاريخِ الصينيِّ باسمِ الهون. ونظراً لِكَونِ أنسابِ الهونِ قد شَهِدَت ديمقراطيةً بدائية، فإنها تبقى على صراعٍ دائمٍ مع المدنيةِ الصينية، بحيث لا يُمكنُ إضفاء طابعِ المدنيةِ عليهم بسهولة. ولدى مُلاقاتِها الصعوبة، تتوجهُ صوب الغرب. ويَستمرُّ الهونُ الغربيون بوجودِهم في أعوامِ ٤٠٠ الميلاديةِ ضمن مساحةٍ واسعةٍ تمتدُّ حتى أوروبا الوسطى وروما. ولكنهم لا يتخلصون من الانصهارِ في بوتقةِ المدنية. حيث يتمُّ صهرُهم باستمرار على يدِ مدنيةِ الصينِ في الشرقِ والمدنيةِ ذاتِ الجذورِ السلافيةِ في الغرب. ورغمَ مساعي كسرِ شوكتِهم عَبرَ دينِ الهندوسِ والمانويةِ قَبلَ تلك الحقبة، إلا أنّ الانكسارَ الأصلَ يُعاشُ على يدِ الإسلام. في حين أنّ تجربةِ إمارةِ جوك تُرك Göktürk، التي عُمِلَ على تشييدِها قبلَ ذلك في ٥٥٠، وتجربةِ دولةِ الأويغور Uygur، التي سُعِيَ لتأسيسِها في ٧٤٠، لَم تتمَكّنا من تجاوُزِ نطاقِ الكونفدرالية.

يبدأُ التوجُّه الأصلُ للأتراكِ الأوائلِ صوبَ المدنيةِ في القرنِ التاسع، حين احتَكّوا بنحوٍ جادٍّ مع الإسلامِ واعتَنَقوه. وقضايا التركياتيةِ والدمقرطة، التي ابتدأَت مع القَرَاخانات[٦] ولا تزالُ مستمرةً حتى راهننا، هي على علاقةٍ وثيقةٍ مع سياقِ المدنيةِ ذاك. وعموماً، يتمّ الابتداءُ بالمدنيةِ الإسلاميةِ — التركيةِ الشرقِ أوسطيةِ تزامُناً مع سلجوقِ بيك وإمارته. فقد سعى الأتراكُ الأوائلُ إلى إبرازِ حضورِهم في مدنياتِ الشرقِ الأوسطِ قبلَ ذلك أيضاً. ولكن، من المعلومِ على أفضلِ وجهٍ أنّ استقرارَهم في الشرقِ الأوسطِ في هيئةِ أنسابٍ حاشدةٍ غفيرة، قد حصلَ لأولِ مرةٍ في عهدِ سلجوق بيك وأولاده. وعندما تَوَجَّهَ سلجوق بيك بذاتِه صوب الشرقِ الأوسطِ للاستيطانِ والاستقرارِ فيه، فقد واجَهَ تيارَين دينيَّين: الموسَويّ والمحَمَّديّ. والأسماءُ الموسويةُ التي سَمَّى بها أولادَه الأربعة، تشيرُ إلى مدى تأثُّرِه الجادِّ بالدولةِ الخَزَرِيةِ اليهوديةِ ذاتِ الأصولِ التركيةِ في بدايةِ الأمر. ولهذا السبب، لا يمكنُ حسمُ مدى أَسلَمَتِه. هذا وبالمقدورِ ربط الاستتراكِ بالإسلام، حيث لا نُصادفُ أيةَ مدنيةٍ باسمِ "تُرك" قبل ذلك، سوى "جوك تُرك" القصيرة الأجَلِ للغاية. وبالإمكان التخمين بأنّ هذا الاسمَ قد أَطلَقَه العربُ عليهم. ولكن، ينبغي الإدراك بأفضلِ شكلٍ أنّ المجتمعاتِ قبلَ بدءِ عصرِ القوميةِ كانت تُحَدِّدُ هوياتِها بأسماءِ الأديان، لا وفق النَّسَب. وحينها، إما أنْ تَعتَنِقَ الإسلامَ أو ديناً آخَر. هكذا كان أُنشِئَ الواقعُ الاجتماعيّ.

تنعكفُ الإمارةُ السلجوقيةُ اعتباراً من القرنِ الحادي عشر على بسطِ سيطرتِها الصارمةِ فوق الأنسابِ الخاضعةِ لحُكمِها. وتُقاومُ الأنسابُ ذلك بلا هوادة. وحسبَما يُسَجِّلُ التاريخ، فقد حَصَلَ أنْ اشتكَت أنسابُ الأوغوز تورك[٧] الأولى، التي انتقلت إلى إيران عام ١٠١٧، من مدى صرامةِ وَحِدَّةِ

---

[٦] **القراخانات (Karahanlılar)**: ويُدعَون أيضاً آل أفراسياب، أو آل خاقان. وهي سلالة تنحدر من قبائل القرلق التركمانية التي استوطنت منغوليا. نزحت القبيلة إلى كشغر منذ القرن الثامن الميلادي. كانوا بداية من رعايا الأباطرة اليوغور. تولوا حكم المناطق التي استقروا فيها، ثم استقلوا بالأمر. دخل حكامها الإسلام منذ القرن العاشر، ودخلوا منذ عام ١٠٠٨ في صراع مع الخزنويين ثم السلاجقة. وفي ١٠٤١ انقسمت دولتهم إلى مملكتين شرقية وغربية. ومنذ عهد هارون الثاني أصبحت دولة القراخانات تحت وصاية السلاجقة (المترجِمة).

[٧] **أنساب الأوغوز تورك (Oğuz-Türk boyları)**: من الفروع الرئيسية للأقوام التركية. يعتبرون أجداد الأتراك الجنوب غربيين، ويعدون مؤسسي عدد من الممالك والإمبراطوريات الشهيرة كالسلاجقة والعثمانيين. وكلمة "الأوغوز" أو "الغز" مشتقة من كلمة السهم، والذي استخدمه السلاجقة رمزاً، حيث كانت رايتهم تحمل صورة قوس وسهم. تعد منطقة الأورال والآلتاي في آسيا الوسطى بمثابة الوطن الأم للأوغوز. أطلقت تسمية التركمان على من اعتنق الإسلام منهم (المترجِمة).

تَسَلُّطِ الإمارة. هذا الحشدُ الأولُ، الذي يُقارِبُ الخمسَ آلاف نَسَمة، كان قد وَجَدَ الخلاصَ في الهربِ إلى إيران. واضحٌ جلياً أنّه ثمة مقاومةٌ عنيفةٌ منذ البدايةِ لدى الأنسابِ التي انتقَلَت إلى الشرقِ الأوسط، تجاه المدنيةِ التي ستتنامى في هيئةِ التمدنِ والتمايُزِ الطبقيِّ والتَّدَوُّل. هذه الأنسابُ القَبَلِيَّةُ التي تَسَمَّت باسمِ التركمان، والتي يُرادُ لها أنْ تُسحَقَ وتتحولَ إلى أقنان، إنما تُشَكِّلُ النوى الأولى للشعبِ الحاليّ. بينما، ومثلما كان أرستقراطيو هذه الأنسابِ يَستَحقِرون "التركمانيّ"، فقد كانوا لا يُحَبِّذون أيضاً تسميةَ أنفسِهم حتى باسمِ "التركيّ". بل كانوا يُفَضِّلون ألقابَ "العربيّ" و"الفارسيّ" و"الشاه" و"السلطان". ويَنسَون اللغةَ التركية، ويَتحدثون باللغةِ العربيةِ أو الفارسية، أو بالعثمانيةِ التي هي لغةٌ هجينةٌ ومُكَسَّرةٌ منهما. في حين أنّ النَّسَبَ التركيانيَّ الأصليَّ يُعاشُ لدى الأنسابِ التركمانية.

وإذ ما قمنا بتفسيرٍ هذا التأريخِ الموجزِ على صعيدِ قضيةِ الديمقراطية، فبإمكاننا قول التالي:

ابتداً التمايُزُ الطبقيُّ بالظهورِ بين صفوفِ الأنسابِ التركيةِ بنحوٍ حادٍّ، مع عبورِها إلى الشرقِ الأوسطِ اعتباراً من القرنِ الحادي عشر، بحيث بالمقدورِ النظر إلى هذه الفترةِ على أنها بدايةُ بُروزِ قضيةِ الديمقراطية. وقيامُ الأنسابِ التركمانيةِ بِحَملِ السلطان سنجار، الذي هو آخِرُ سلطانٍ سلجوقيٍّ لها، ووضعِه في قفص، والاحتفاظِ به إلى أنْ وافَته المنِيّة؛ إنما يُبَيِّنُ بما لا يَقبَلُ الجدلَ مدى تَشَبُّثِها بِحُرّيتِها وحياتِها الديمقراطية.

انقسامُ الأنسابِ التركيةِ إلى مجموعتَين أساسيّتَين مع الإسلام، إنما يُشَكِّلُ جوهرَ قضيةِ الديمقراطيةِ لديها. وبينما تَرَكَّزَت الأرستقراطية، أو بالأحرى الأرستقراطيةُ العسكريةُ والدينيةُ وأصحابُ الأراضي داخلَ الدولة، مُؤَلِّفين بذلك احتكارَ السلطة؛ فإنّ الشرائحَ الفقيرةَ المقهورةَ والمطرودةَ من النظامِ القائم، إما أنها كانت تتجولُ ذهاباً وإياباً بين الخيماتِ والمراعي، مثلما حالُ الأنسابِ البَدَوِيّةِ القديمة، أو كانت تَستَمِرُّ بحياتِها المتواضعةِ والزهيدة، فتَقتاتُ على الحِرَفِ الحرةِ في المدينة، وعلى الفِلاحةِ في القرية. هذا الانقسامُ المعاشُ بين صفوفِ كافةِ شعوبِ الشرقِ الأوسط، قد انتهى بعددٍ جمٍّ من عملياتِ التمردِ والهروب. والانقساماتُ المذهبيةُ أيضاً على علاقةٍ بهذه الحقائق. فبينما يصبحُ المذهبُ السُّنِّيُّ رسمياً كمذهبٍ للطبقةِ الحاكمة، تَسعى المذاهبُ المعارِضةُ كالعَلَوِيةِ والشيعيةِ والإشراقية[٨] والمولَوِيّةِ[٩]

---

[٨] **مذهب الإشراق (illuminationism) أو (İşrakîlik)**: ويعني كلمةً "تجلي النور" أو "إشراق الشمس"، والمقصود بذلك ظهور الحقيقة وانكشافها. والإشراق في كلام الحكماء يعني ظهور الأنوار العقلية ولمعانها وفيضانها على الأنفس الكاملة عند التجرد عن المواد الجسمية. وهو تيار فلسفي وصوفي في آن معاً.

والبكداشيةِ[١٠] إلى الاستمرارِ بوجودِها بمنوالٍ شبهِ باطِنِيّ. ويُخاضُ النضالُ من أجلِ الديمقراطيةِ خلال العصورِ الوسطى في هيئةِ هذه المشاهدِ المذهبية. حيث تَدورُ المساعي لتأمينِ دمقرطةِ العصرِ من خلالِ هذه المذاهب. فضلاً عن أنّ الحياةَ القَبَلِيّةَ البَدَوِيّةَ بِحَدِّ ذاتِها كفاحٌ ديمقراطيّ. من هنا، فتفسيرُ الجوهرِ المقاوِمِ الموجودِ ضمن كافةِ الأنظمةِ القَبَلِيّةِ في العصورِ الوسطى على أنه نضالٌ ديمقراطيّ، إنما هو التعبيرُ الأصحّ.

إذا ما فَسَّرنا الإسلامَ الرسميَّ بالاحتكارِ الأيديولوجيّ، فسيكونُ بالإمكانِ تقييم أيديولوجياتِه المذهبيةَ شبهَ الباطنيةَ كعباراتٍ ومَقولاتٍ ديمقراطية. هذه الحركاتُ الشعبيةُ الديمقراطيةُ المعاشةُ حتى مُستَهَلِّ القرنِ التاسعِ عشر، سوف تدخلُ سياقاً جديداً مع تغلغُلِ الحداثةِ الرأسماليةِ داخلَ الشرقِ الأوسط. فبينما تتبَعثَرُ الأنظمةُ الإمبراطورية، التي تُعَدُّ قوةً مُهيمنةً قديمة، تحت ضغطِ الهجماتِ الدولتيةِ القوميةِ، فإنّ الدولَ القوميةَ الصغيرةَ التي احتَلَّت مكانَها بدلاً منها، سوف تُثقِلُ من وطأةِ قضيةِ الديمقراطيةِ أكثر. فالدولُ القوميةُ تُمَثِّلُ اغتراباً مُضاعَفاً: الاغترابُ بوصفِه سلطةً متبقيةً من المدنيةِ القديمةِ من جهة، واغترابُ الدولةِ القوميةِ الذي تَفرضُه الحداثةُ الرأسماليةُ من الجهةِ الثانية. واحتكارُ السلطةِ المضاعَفُ يُسَلِّطُ على ثقافةِ الشعبِ أنظمةً تَبلغُ حَدَّ الإبادة. ذلك أنّ التحولَ الرأسماليَّ المطَبَّقَ بِيَدِ الدولة، يسيرُ بالتداخُلِ مع التحولِ البورجوازيِّ والفاشيّ. وسوف تَشهَدُ تركيا هذه المرحلةَ بكثافة مع

تعد هذه المدرسة إحدى أكبر التيارات في تاريخ الفلسفة الإسلامية، وراصفة أرضية تيار الإشراق الغنوصي. تختلف الحكمة الإشراقية عن الفلسفة الأرسطية باعتمادها على الذوق والكشف والحدس بدل الاستدلال والعقل. من أهم حفنة المأثورات المتبقية حتى يومنا من هذا التيار كتابا "حكمة الإشراق" و"نزهة الأرواح" (المترجِمة).

٩ **الطريقة المولوية:** إحدى الطرق الصوفية السنية. أسسها الشيخ جلال الدين الرومي، ناظم معظم الأشعار التي تنشد في حلقة الذكر المولوية (١٢٠٧ – ١٢٧٢). اشتهرت الطريقة بتسامحها مع أهل الذمة ومع غير المسلمين، وبالرقص الدائري لساعات طويلة حول مركز دائرة يقف فيها الشيخ، ويندمجون في مشاعر روحية سامية ترقى بنفوسهم إلى الصفاء الروحي فيستغرقون في وجد كامل يبعدهم عن العالم المادي. يؤمن المولويون بالتسامح غير المحدود، وتقبُّل الآخرين، والتفسير والتعقل الإيجابي، والخير، والإحسان، والإدراك بوساطة المحبة. يسمى المريد المولوي بالـ"درويش" والتي تعني الفقير أو الممتن بأقل الحاجات المعيشية (المترجِمة).

١٠ **الطريقة البكداشية:** طريقة صوفية شيعية سرية. تأسست في القرن الثالث عشر عن طريق الحاج بكداش ولي. الارتباط بعلي بن أبي طالب صفة أساسية للبكداشية (المترجِمة).

حُلولِ القرنِ العشرين. وما الحركةُ التي تَسَمَّت باسمِ "جمعية الاتحاد والتَّرَقّي"، سوى تعبيرٌ عن هذه الحقيقة.

كلُّ الدلائلِ تُشيرُ إلى أنّ جمعيةَ الاتحادِ والترقي نموذجٌ مُصَغَّرٌ من الحزبِ الوطني الفاشيِّ الإيطاليِّ[١١] والحزبِ القوميِّ الاشتراكيِّ العمالي الألمانيِّ[١٢] في أعوامِ العشرينيات. وعيشُ تطوراتٍ مشابهةٍ في العديدِ من البلدانِ المُتَرَسمِلَةِ مؤَخَّراً ليس أمراً تصادفياً، بل معنيٌّ بِبُروزِ حضورِ الحداثةِ الرأسمالية. ومسؤوليةُ البورجوازيةِ البيروقراطيةِ في ذلك مُعَيِّنة، حيث تُعَوِّلُ – فقط وفقط – على الصراعاتِ الطبقيةِ الطاحنةِ وعملياتِ الإبادة، للتمكنِ من إخراجِ نفسِها منيعةً من أزمةِ الحداثةِ المزدادةِ استعصاءً.

هذا ولا يمكن الاستخفاف بنصيبِ حركةِ الاشتراكيةِ المشيدةِ أيضاً في ذلك، حيث اختارت الدولةَ القوميةَ والصناعويةَ هدفاً أساسياً لها، رغم كونِهما عنصرَي الحداثةِ الجاهدةِ لترسيخِ نفسِها كنظامٍ في المرحلةِ نفسِها. هكذا، صار الديموس، أي الشعب بذاتِه، وليس الديمقراطية لوحدِها، وجهاً لوجهٍ أمام قضيةِ الوجودِ أو العدمِ من حيث كونِه كياناً ثقافيّاً. حيث بالمستطاعِ اعتبار مراحل الحربَين العالميّتَين الأولى والثانية وما بينهما كفترةِ طيشِ الحداثةِ الرأسماليةِ في حسمِ نفوذِها القاطعِ على الصعيدِ العالميِّ بعناصرِها الثلاثةِ الرئيسية (الرأسمالية، الدولتية القومية، والصناعوية). فبينما عانت العديدُ من الأممِ الشعوبِ والثقافاتِ من نيرِ هذا الطيش، وشَعَرَت بمخاطرِه حتى النخاع، فإنّ تلك التي وَجَدَت فرصةَ الخلاصِ منها، لم تتمالكْ نفسَها من تضخيمِ ذاتِها، والاستسلامِ بالتالي للنظامِ الحاكم. في حين أنّ الأمميةَ الثالثةَ التي لَم تستطِع تَخَطّي الحداثوية، لم تُحرزْ مكاسباً تُذكَر على دربِ الديمقراطيةِ من خلالِ

---

[١١] **الحزب الوطني الفاشي الإيطالي:** أنشأه بينيتو موسوليني كوسيلة للتعبير السياسي عن الفاشية. لكنهم تصرفوا كرجال عنف وعصابات. وقد لبسوا القمصان السوداء التي أصبحت مع الهراوة علامتين تميزان حركة موسوليني. حكم إيطاليا بين ١٩٢٢–١٩٤٣ في ظل نظام استبدادي شمولي، حيث بدأ بإلغاء كل الأحزاب الأخرى، فكان على الشعب أن يصوت للحزب الفاشي فقط، وكان على الشباب أن يتعلموا مبادئ الفاشيين، وعلى الصغار الالتحاق بمعسكرات التسييس الفاشية لإعدادهم كجنود صغار (المترجمة).

[١٢] **الحزب القومي الاشتراكي العمالي الألماني:**أو الحزب النازي. أسسه آنتون دريكسلر وكارل هارير ١٩١٩. ثم ترأسه هتلر الذي كان يحلم بإقامة دولة قائمة على تفوق الجنس الآري. كانت رؤيا الحزب وأسسه المبنية على العنصرية، الذريعة الأولى لاحتلاله مناطق واسعة، وارتكابه جرائم ضد الإنسانية، لم ير لها التاريخ نظيراً، من معسكرات الاعتقال إلى المحرقة إلى التعذيب والتهجير القسري وغيرها. انتهى به المطاف إلى دخول الحرب العالمية الثانية، التي كانت نهاية لمسيرته في حكم ألمانيا لأكثر من خمسة عشر عاماً (المترجمة).

تجربتَي جبهةِ الكادحين والشعوب (جبهة الشغيلة) والجبهةِ الموحدة ضد الفاشية، اللتَين سعت لتطويرِهما في ثلاثينياتِ القرنِ العشرين. كما أنّ الديمقراطيةَ الليبراليةَ المنتعشةَ في فترةِ الحربِ الباردةِ اللاحقةِ للحربِ العالميةِ الثانية، والديمقراطيةَ الشعبيةَ للاشتراكيةِ المشيدة، كانتا في جوهرِهما إنكاراً للديمقراطية. فخوضُ صراعِ الهيمنةِ بطلاءِ الديمقراطية، كان مجردَ مسألةٍ تكتيكيةٍ لا غير. وانهيارُ الاشتراكيةِ المشيدة، كان في حقيقةِ الأمرِ انهياراً لِلّيبراليةِ أيضاً. بالتالي، وبينما اهتزَّ عالَمُ ما بعد التسعينيات مع الأزمةِ البنيويةِ المتجذرةِ للنظامِ القائم، فقد فرضَت قضيةُ الديمقراطيةِ حضورَها في جدولِ الأعمالِ بكلِّ ثِقَلِها. حيث عَمِلَت على إعادةِ تعريفِ نفسِها شكلاً ومضموناً على الصعيدِ العالميّ، وعلى تصييرِ نفسِها نظاماً ممنهجاً في هيئةِ العصرانيةِ الديمقراطية.

بينما باتت تركيا وجهاً لوجهٍ أمام قضيةِ الوجودِ أو العدمِ في هذه الفترةِ من عدمِ الاستقرارِ في العالم، فقد حظِيَت من الجهةِ الأخرى بفرصةِ تحقيقِ بدايةٍ جديدةٍ كجمهورية. يُمكن اعتبار مصطفى كمال باشا والجمهورية كيانَين متطابقَين، بوصفِه شخصيةً تاريخيةً حَقَّقَت تنفيذَ هذه البداية. وتحليلُ هذَين الكيانَين لا ينفكُّ يحظى بأهميتِه حتى في راهننا. في الحقيقة، إنّ مصطفى كمال يَبسطُ للعَيان مدى هذه الأهمية، عندما يُبَيِّنُ بذاتِ نفسِه أنه احتفظَ بفكرةِ الجمهوريةِ سِرّاً باح به في اليومِ المناسب. وبقدرِ سؤالِ "تجاه ماذا شُيِّدَت الجمهورية، وكيف؟"، فإنّ سؤالَ "من أيةِ أكوانٍ انبَثَقَت؟" أيضاً لا يزالُ عالقاً بلا جواب. وهل كانت ديمقراطيةً اسماً، أم لا؟ ولماذا تمّ بلوغ هذا الوضع، إنْ كانت ليست كذلك؟ إنها أسئلةٌ أساسيةٌ ينبغي الردَّ عليها بنحوٍ صحيح. حيث أنّ التمكنَ من الاستيعابِ الكاملِ لقضيةِ الديمقراطية، التي تُوصِدُ أبوابَ الحياةِ بأكملِها في تركيا راهنناً، غير ممكنٍ إلا بتحليلِ الحقائقِ الكامنةِ وراء هذه التساؤلات.

لا يكفي البحثُ والتمحيصُ في تاريخِ تركيا القريبِ لوحدِه، من أجلِ تسليطِ الضوءِ على هذا الموضوع. فمثلما الحالُ في كلِّ بلدٍ من بلدانِ العالَم، لا يُمكنُ فهم وضعِ تركيا ومثيلاتِها، إلا ارتباطاً مع المدنيةِ الأوروبيةِ المهيمنةِ المتنامية. يَشهَدُ النظامُ المهيمنُ أقوى موجاتِ العَولمةِ في تلك المرحلة. لذا، ساطعٌ تماماً أنّ دراسةَ التطوراتِ الجاريةِ في الأقاصي النائيةِ بمنوالٍ منفصلٍ عن النظامِ المهيمن، سوف تبقى ناقصة. الأمرُ الثاني الهامّ، هو العلاقاتُ المحتَمَلةُ بين التحولِ الذي شَهِدَته تركيا والانطلاقاتِ الأصليةِ الحاصلةِ في أوروبا. والمصطلحُ المفتاحُ هنا هو "اليعقوبية" Jakobenizm. ذلك أنه، ومن دونِ فهمِ حركةِ اليعاقبة، التي ظهرت بأنقى أشكالِها في الثورةِ الفرنسية، وفَرَضَت حضورَها في كلِّ ثوراتِ

الحداثة؛ سوف لن نستطيع إدراك اليعقوبيةِ ونتائجِها البارزةِ في الأصقاعِ الأخرى من العالَمِ أولاً، وفي تركيا ثانياً.

يجب أولاً افتراض كونِ اليعقوبيةِ اكتَسَبَت مَظهَراً يُفيدُ بأنها عالَمٌ حداثويّ. فقد أدت دوراً محوَرياً في تجاوُزِ التقاليدِ الثيوقراطيةِ التي تَرَكَت بصماتِها على المدنيةِ المركزيةِ المعَمِّرةِ خمسَ آلافِ سنة. وهي من الجهةِ الطبقيةِ تُمثِّلُ الطبقةَ الوسطى، أي البورجوازيةَ المتطلعةَ إلى السلطة. إنها الشريحةُ الأكثر راديكاليةً من الثوارِ البورجوازيين. وهي تُعَبِّرُ عن النزعةِ الراديكالية، سواءً أيديولوجياً أم ممارسةً. وأفضلُ ظروفِ نيلِ السلطةِ بالنسبةِ إليها، هي أجواءُ الاحتلالِ التي أَسفَرَت عنها قوةٌ تُعَدُّ محتلة. ذلك أنّ فرصةَ البورجوازيةِ اليعقوبيةِ في إشغالِ السلطةِ تَقِلُّ لدرجةِ العدم، من دونِ أجواءِ الاحتلالِ العَلَنِيّ. ولا ترى اليعقوبيةُ النور، إلا عندما ينظرُ المجتمعُ برمته إلى الاحتلالِ المكشوفِ على أنه كارثة. حينها يَكُونُ الوسطُ ملائماً إلى أبعدِ حدٍّ، كي تَخرجَ إلى مسرحِ التاريخِ بوصفِها سلطة. ذلك أنّ المجتمعَ آنذاك يبحثُ عن مُنقِذ. فالمونارشياتُ الثيوقراطيةُ صاحبةُ السلطةِ التقليدية، دعكَ من سدِّ الطريقِ أمامَ الاحتلال، بل تَكُونُ حينئذٍ قد تَبَنَّت دورَ الحليفِ المتواطئِ منذ زمنٍ بعيد، لأنها لا تستطيعُ صونَ مصالحِها، إلا بتواطؤٍ وثيقٍ مع القوى المحتلة. بالتالي، فهي تَفقدُ شرعيتَها بين صفوفِ المجتمعِ بنحوٍ جادّ. وفي هذه الحال، فالفئةُ المناسبةُ تماماً أيديولوجياً وتنظيمياً، هي الشرائحُ الوسطى الباقيةُ خارج نطاقِ الشريحةِ العليا العَميلة. أما القوةُ التي تُدَرِّبُ وتُنَظِّمُ نفسَها بأفضلِ الأشكال من بين تلك الشرائح، فهي البورجوازيةُ اليعقوبية. بالإمكان ملاحظة النموذج المصَغَّرِ من اليعاقبةِ في الثورتَين الهولنديةِ والبريطانية. وعلى سبيلِ المثال؛ كرومويل[١٣] هو زعيمُ ثورةِ اليعاقبةِ الكبرى في بريطانيا، والتي أطاحَت برأسِ مَلِكِها في أربعينيات القرن السابع عشر، أي قبل الثورةِ الفرنسيةِ بكثير. وفي الحقيقة، إنّ أكبرَ ثورةٍ

---

[١٣] **أوليفر كروميل (Oliver Crommwell)**: قائد عسكري وسياسي إنكليزي، اعتبره نقاده ديكتاتورياً (١٥٩٩ – ١٦٥٨). جعل إنكلترا جمهورية، وقاد كومنولث إنكلترا. هزم الملكيين في الحرب الأهلية الإنكليزية سنة ١٦٤٥، فوجد الملك تشارلز الأول نفسه معزولاً، فسلم نفسه للاسكتلنديين في العام التالي. استطاع الملك الفرار سنة ١٦٤٧، لتندلع الحرب الأهلية ثانية، وكان الملك أقام تحالفاً جديداً مع الاسكتلنديين مقابل بعض الحريات الدينية. إلا أن أوليفر كرومول استطاع حسم الموقف في ١٦٤٨، بعقد جلسة خاصة للبرلمان، بعد انتقاء أعضائه من أنصار الثوريين، وأصدر حكماً بإعدام الملك، لتضرب عنقه عام ١٦٤٩ (المترجِمة).

لليعاقبة هي هذه الثورةُ المنجَزَةُ في بريطانيا، وليس تلك المتحققةُ في فرنسا عامَ ١٧٩٢. وفرنسا هي النسخةُ الثانيةُ أو الثالثةُ المعَدَّلةُ من هذا النموذج.

بالمستطاعِ تقييم هولندا كوطنِ الثورةِ الأصليّةِ الذي تَخَمَّرَت فيه اليعقوبية، ولو بمنوالٍ مختلف. اليعقوبيةُ لا تظهرُ فقط في الأوضاعِ التي تَعجَزُ فيها الطبقةُ العُليا التقليديةُ عن إدارةِ دفةِ الحُكم، بل وهي حركةٌ سلطويةٌ في الحالاتِ التي تَفتقرُ فيها الشرائحُ المقهورةُ القابعةُ في الحضيضِ أيضاً إلى التعبئةِ الأيديولوجيةِ والتنظيميةِ الكافيةِ بما يُخَوِّلُها للحُكم. ولدى تَكَوُّنِ ظروفٍ شبيهةٍ بذلك في تلك البُلدانِ الثلاثة، وَثَبَت اليعقوبيةُ إلى الأمامِ بأكثرِ الشعاراتِ جِدَّةً، مناديةً بالاستقلالِ والحريةِ والمساواة، ومُحَفِّزةً سَوادَ المجتمعِ على التمردِ تحت زعامتِها. واللحظةُ الحرجةُ هي هذه اللحظةُ التي تنتفضُ فيها الغالبيةُ الساحقةُ من المجتمعِ في سبيلِ السلطة. كما أنّ هذه اللحظاتِ هي اللحظاتُ التي تجري فيها التغيُّراتُ العظمى مترسخةً في الرَّحمِ الأُمّ. ويَتَضَعضَعُ كلُّ شيءٍ مُهتَزّاً حتى النخاع. ذلك أنّ هذه الاهتزازاتُ ضروريةٌ من أجلِ ولادةِ الجديد. هذه اللحظةُ الأكثر حرجاً بالنسبةِ لفرنسا، تبدأُ في نيسانِ ١٧٩٢. فالمِلكُ المتواطئ، لا يَسعى فقط إلى التحالفِ مع الأرستقراطياتِ الأوروبيةِ جمعاءَ لإنجازِ الثورةِ المضادةِ مقابلَ الثورةِ المندلعةِ في ١٧٨٩، بل وهو في حالةِ فِرارٍ في الوقتِ عينِه. فالجيروندِيون[١٤]، الذين يُشَكِّلون الفئةَ المعتدلةَ من الطبقةِ الوسطى، يتجنبون خطوَ خطواتٍ راديكالية. والشيوعيون البابوفيون[١٥] القابعون في القاع، واهِنو القوى للغاية. بالتالي، فالجوُّ مناسبٌ إلى آخِرِ درجةٍ من أجلِ اليعاقبة. هكذا بدأت

---

[١٤] **الجيروندِيون أو الجيروندانيون (Jirondenler)**: أعضاء حزب سياسي نشأ أثناء الثورة الفرنسية. جاءت هذه التسمية لأن معظم القادة المنظّمين له ينتمون لمقاطعة جيروند. يمثل الجيروندِيون البورجوازية (الطبقة الوسطى)، ويؤمنون بالمُلكية الخاصة، ويخشون من سيطرة نواب باريس على فرنسا. تسلموا الحكم بناء على دستور الجمهورية عام ١٧٩١. ثم أُجبَرت مظاهرة من عامة الناس في باريس المؤتمرَ المحلي على إزاحتهم واعتقالهم، فوقعت الحكومة تحت سيطرة اليعاقبة المضادين الذين يؤمنون بسيطرة باريس (المترجِمة).

[١٥] **الشيوعيون البابوفيون (Babeufçü komünistler)**: يعود تاريخ الأفكار الاشتراكية والشيوعية في فرنسا إلى شخصيات كان لها حضورها البارز إبان الثورة الفرنسية من أمثال فرانسوا نويل بابوف، وهو كاتب شهير وأحد قواد الثورة الفرنسية، ويُعرف باسم جراشوس (١٧٦٠ – ١٧٩٧). وقد أسس تيار البابوفية ونشر جريدة خاصة بغية نشر أفكاره الثورية. وكان أول من اقترح جملة من الأفكار الشيوعية في إطار برنامج سياسي مسطر، وحاول في مطلع سنة ١٧٩٦ قلب حكومة المديرين التي كانت تحكم فرنسا آنذاك. إلا أنه تم إيقافه، وحكم عليه بالإعدام، ونفذ فيه الحكم عام ١٧٩٧ (المترجِمة).

إحدى أفظعِ مراحلِ الإرهابِ المعروفةِ في التاريخِ تَدخلُ الأجندةَ تحت ظلِّ هذه الظروف. وتنتهي هذه الفترةُ بإرسالِ روبسبيير[١٦]، زعيمِ اليعاقبةِ، إلى المقصلةِ في تموزِ ١٧٩٤. وفي الوقتِ نفسِه، فالمرحلةُ ما بين ١٧٩٢ و١٧٩٤ هي فترةُ الجمهوريةِ الثوريةِ الأولى. أما أعوامُ ما بعد ١٧٩٤، فتُمَثِّلُ من حيث المضمونِ مرحلةَ النظامِ الجديدِ المأمول، ولو أنها مرت كفتراتٍ مختلفة. ولا يفتأُ سياقُ البحثِ هذا مستمراً في عهدِ الجمهوريةِ الخامسةِ أيضاً، والتي بَلَغَت يومَنا الحاليّ.

يجب تبيان بعض الأمورِ بالخطوطِ العريضة، لدى تحليلِ اليعاقبة. أولاً؛ هي ليست حركةَ أقليةٍ، بل حركةٌ جماهيرية. ثانياً؛ هي أساساً حركةٌ سلطويةٌ راديكاليةٌ للطبقةِ الوسطى، على الرغمِ من إطلاقِها المستمرِّ لشعاراتِ المساواةِ والحرية. كما ويُمكنُ تسميتها أيضاً بالمرحلةِ الديكتاتورية. ثالثاً؛ تبدأُ حركةُ اليعاقبةِ بالسقوطِ والتهاوي عند فقدانِ وسطِها الماديّ، وذلك بعد زوالِ كلِّ التهديداتِ الداخليةِ والخارجيةِ المسَلَّطةِ على المجتمعِ والوطنِ أجمع. وتتركُ مكانَها عموماً للقوى التي على يمينِها، ونادراً ما تتركُه للقوى التي على يسارِها، مثلما لوحِظَ في كومونةِ باريس ١٨٧٠ وما قبلها، وكذلك في بعضِ الحركاتِ القصيرةِ الأجلِ البارزةِ ضمن ثوراتِ بعضِ البلدانِ عام ١٨٤٨. الأمرُ الآخرُ الهامُّ الذي يتوجبُ تبيانه فيما يتعلقُ باليعقوبية، هو إعلانُها نفسَها الأمةَ الجديدةَ بأكملِها وكذلك الدولةَ القوميةَ (في حالِ استلامِها السلطة) الجديدة، اعتباراً من لحظةِ انتفاضِها. وهذه الأمةُ والدولتيةُ القوميةُ هي أساساً الشكلُ والاسمُ الجديدَين للمُقَدَّسِ الجديدِ الذي اتخذَ مكانَه عوضاً عن صياغةِ المجتمعِ التقليديِّ المتجسدةِ في نِزعتَيِ الكونيةِ والقومية. أي أنّ الأمةَ والدولةَ القوميةَ الجديدتان المعلَنتان هما الدينُ الجديد. وإدراكُهما أيضاً يتحققُ بوصفِهما ديناً جديداً احتلَّ مكانَ الدينِ القديم. والإعلانُ الشكليُّ عنه كمُقَدَّسٍ جديدٍ للمجتمع، شرطٌ ضروريٌّ للتربعِ على السلطة. وفي حالِ العكس، سوف يُطاحُ به من قِبَلِ القومِ القديم. وكونُ ولادةُ الدولتيةِ القوميةِ الفرنسيةِ صارمةً جداً، إنما هو مرتبطٌ عن كثب بالإفراطِ

---

[١٦] **ماكسمليان روبسبيير (Maximilien Robespierre)**:من أهم الشخصيات في الثورة الفرنسية (١٧٥٨ – ١٧٩٤). انتخب عام ١٧٩٠ رئيساً لحزب اليعاقبة، وازدادت شعبيته كعدو للملكية ونصير للإصلاحات الديمقراطية. وعقب سقوط الملكية انتخب كأول مندوب لباريس للمؤتمر القومي الذي ألح فيه على إعدام الملك لويس السادس عشر وعائلته، وهو ما تحقق بعد سنة. ثم سيطر روبسبيير على الحكومة،وقضى على من اعتبرهم "أعداء الثورة" معظمهم زعماء الثورة، حيثأُعدِم ستة آلاف شخص في ستة أسابيع (عهد الإرهاب). دبرت مؤامرة ضد روبسبيير وأعوانه بزعامة باراس وداتاليان اللذين جهزا قوة عسكرية، واقتحما دار البلدية التي كان بها روبسبيير. ثم قيدوه وأخذوه إلى المقصلة مع مائة من أتباعه وأعدموهم جميعاً (المترجِمة).

في إضفاءِ صفةِ الإرهابِ على ظروفِ الثورة. وتصييرُ الثورةِ إرهاباً هو خاصيةٌ من خصائصِ النزعةِ الراديكاليةِ للطبقةِ الوسطى. فأحياناً ترى الحاجةَ إلى أنْ تَكُونَ قاسيةً ومُجحفةً للغاية في سبيلِ الوصولِ إلى السلطة. ولهذا السببِ عينِه أيضاً، تنزلقُ بسرعة نحو النزعةِ السلبية، بمجردِ زوالِ فرصةِ بلوغِ السلطة. وعندما يضعفُ الأملُ وتَقلُّ شروطُ بلوغِ السلطة، فإنّ الفئةَ التي يَخبوُ نجمُها بسرعة قصوى وينطفئ، والتي غالباً ما تستسلمُ للقوى التي على يمينِها؛ إنما تخرجُ من بين صفوفِ اليعاقبةِ أيضاً. بينما قسمٌ قليلٌ منهم يزدادُ راديكاليةً فينخرطُ بين صفوفِ الشيوعيين، أو يتحولُ بالذات إلى حركةٍ شيوعية. بالمقدورِ ملاحظة هذه الدوامةِ في كافةِ المراحلِ الثوريةِ في أوروبا، ومن ثم في العالَم أجمع. الأمرُ الآخَرُ الهامُّ جداً، والذي يقتضي تسليطَ الضوءِ عليه في الواقعِ العينيِّ لأوروبا، هو علاقةُ الفاشيةِ والبلشفيةِ مع اليعقوبية.

لم تنتَهِ حركةُ اليعاقبةِ في ١٧٩٤ بالتأكيد، بل استمرت بوجودِها، وتركَت بصماتِها بمختلفِ الأشكالِ على كافةِ السياقاتِ الثوريةِ اللاحقةِ لها. هذا وتؤدي أيضاً دورَ الأبِ لتيارَين طبقيَّين سلطويَّين وقوميَّين متطرفَين. فبقدرِ ما تَمتَلِكُ القوميةُ الألمانيةُ والنازيةُ التي هي أكثرُ أشكالِها تطرفاً جذوراً يعقوبية، فإنّ القوميةَ الروسيةَ والبلشفيةَ أيضاً ذاتُ جذورٍ يعقوبيةٍ بالمِثل. كما تَرتَكِزُ جذورُ الفاشيةِ الإيطاليةِ أيضاً إلى اليعقوبيةِ بمنوالٍ أكثر علانيةً بكثير. أي أنّ النازيةَ والفاشيةَ (ويمكن إضافة كافةِ أنواعِ الفاشيات إليهما) تُعَبِّران عن أكثرِ أشكالِ سلطةِ البورجوازيةِ الاحتكاريةِ اليعقوبيةِ إرهاباً، بينما تُعَبِّرُ البلشفيةُ أيضاً عن إرهابِ الشرائحِ المتحولةِ إلى سلطةٍ باسمِ الطبقاتِ السفلى (ويمكن قول ذلك من أجلِ كلٍّ شبيهاتِها أيضاً). ففي كِلتَيهما شُيِّدَت الأمةُ والدولتيةُ القوميةُ وعُبِّرَ عنهما بأكثر الأشكالِ تطرفاً، ولكنْ، باسمِ طبقاتٍ مختلفة. إلا أنه لا يمكن إنكار وجودِ الأصولِ اليعقوبيةِ فيهما بتاتاً. الخاصيةُ الأهمُّ التي ينبغي تنويرها هنا، هي مشكلةُ مدى تَبَنّي البلاشفةِ للشيوعيةِ فعلاً. إني شخصياً على قناعةٍ بأنّ البلاشفةَ، ورغمَ كلِّ مُثُلِهم وأهدافِهم، ذوو أصولٍ يعقوبية، وأنهم عجزوا عن تَبَنّي الشيوعيةِ بنحوٍ تامٍّ، وأنهم لم يتمكنوا من المرورِ بالتَحَوُّلِ الشيوعيّ. فكَونُهم مؤمنون بالسلطويةِ والقوميةِ الطبقية، قد أفسَحَ الطريقَ أمامَ تَصَوُّرِ ذاتِهم دولةً قومية. أما الدولةُ القومية، فهي نظامُ الدولةِ الأساسيُّ في الرأسماليةِ التي ناهضوها. وعندما أدت ريادتُهم للصناعويةِ إلى بروزِهم للوسطِ كحداثويين راديكاليين بنحوٍ لا مفرَّ منه، لَم يتبقَّ من الثورةِ حينها أيُّ شيء. والتجاربُ التي شهدَتها الاشتراكيةُ المشيدةُ وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي والصين، إنما تؤيدُ صحةَ هذه الحقيقة.

علاقةُ اليعقوبيةِ مع الليبراليةِ أكثرُ وضوحاً بكثير. حيث تلعبُ اليعقوبيةُ دورَها كتيارِ الليبراليةِ الثوريِّ الإرهابيّ. أي أنها جناحُ الليبراليةِ الراديكاليّ. ينبغي تَصَوُّر الليبراليةِ كالأخطبوط، حيث تتحركُ بأَذرُعٍ كثيرة، وليس بذراعٍ واحدٍ فقط. الحركتان اللتان لم تَستَوعِبْهُما الليبراليةُ في نطاقِها، هما حركةُ الفِكرِ الكاثوليكيِّ العالَميّ، والحركةُ الكوموناليةُ الديمقراطية.

فالفكرُ الليبراليُّ، الذي يَستخدِمُ شكلاً ذاتانياً مثالياً وموضوعانياً مادياً مختلفاً من الأيديولوجيةِ الوضعية، يُشَكِّلُ هيمنةً أيديولوجيةً هي الأصعبُ من حيث التحليل. فصَهرُه للتياراتِ التي تتبدى وكأنها الأكثر شذوذاً، بدءاً من التياراتِ الأكثر راديكاليةً كالفوضويين، وصولاً إلى الحركاتِ الفامينيةِ والأيكولوجيةِ الأكثر عصريةً؛ وصَهرُه لأنماطِ حياتِها ضمن بوتقةِ حداثتِه؛ إنما هو برهانٌ قاطعٌ على أنّ أحد منابعِ القوةِ الحقيقيةِ للرأسمالية، هو الهيمنةُ الأيديولوجيةُ اللِّيبرالية.

هكذا فإنّ ضرورةَ تحليلِ ولادةِ تركيا العصريةِ ارتباطاً مع حقيقتَيِ العالَميةِ واليعقوبيةِ في الرأسمالية، تكتسبُ وضوحاً أسطع. فالإمبراطوريةُ العثمانيةُ المناهِضةُ للرأسماليةِ المنتقِلةِ إلى المرحلةِ الاحتكاريةِ الإمبرياليةِ في ١٨٧٠، قد وَلَجَت مرحلةَ التشرذُمِ والتبعثُرِ الملحوظِ مع مؤتمرِ برلين[١٧] في ١٨٧٨. فالتياراتُ الدولتيةُ القوميةُ كانت تَدكُّ دعائِمَ مؤسساتِ الإمبراطوريةِ التقليديةِ القديمةِ من الداخلِ والخارجِ على السواء. والإجراءاتُ الإصلاحيةُ المتَّخَذةُ كانت عاجزةً عن إبداءِ تأثيرِها، حيث أنّ الهدفَ الأوليَّ كان متلخصاً في إنقاذِ الإمبراطورية. فالتيارُ المسَمّى بـ"حركةِ تركيا الفتاة[١٨]"، كان عبارة عن جناحِ

---

[١٧] **مؤتمر برلين:** كان ملتقى القوى الأوروبية الكبرى والإمبراطورية العثمانية في برلين عام ١٨٧٨. وبعد صحوة الحرب الروسية العثمانية، كان هدفه الرئيسي إعلان استقلال دول البلقان. أجرى بسمارك، مضيف المؤتمر، محاولة لموازنة أطماع الإمبراطورية الروسية والمملكة المتحدة والإمبراطورية النمساوية المجرية المتجاذبة. ورغم الاختلاف المجري الروسي، خرج بطرح إشكالية الجنسية في البلقان. وهدفَ إلى إبقاء السيطرة العثمانية على إسطنبول،وأنسى انتصار روسيا على الإمبراطورية العثمانية المتداعية،وأعاد إلى الأخيرةِ الأراضي المعطاة لمملكة بلغاريا، واعترف رسمياً باستقلال الجبل الأسود وصربيا ورومانيا (المترجِمة).

[١٨] **حركة تركيا الفتاة أو جون تورك:** اتحاد لمجموعات عديدة مؤيدة لإصلاح الإدارة في الإمبراطورية العثمانية. أدت الحركة إلى الحقبة الدستورية الثانية بواسطة ثورة تركيا الفتاة. بدأت الحركة في ١٨٨٩ بين الطلاب العسكريين، وامتدت لتشمل قطاعات أخرى. كانت بدايتها كممانعة للسلطة المطلقة للسلطان عبد الحميد الثاني. وعند تأسيس جمعية الاتحاد والترقي، ضمت الجمعية معظم أعضاء هذه الحركة التي بنت واقعاً جديداً للانشقاقات التي صاغت الحياة الثقافية والسياسية والفنية للإمبراطورية العثمانية قبل إلغائها (المترجِمة).

التيارِ الذي يتزعمُه ماتزيني[١٩] في أوروبا، وشكله المنعكس على الإمبراطورية. حيث كان قد تَشَكَّلَ كجناحٍ قوميٍّ لليعاقبة.

الجوانبُ الخاصةُ في تيارِ "الاتحادِ والترقي"، ملفتةٌ للأنظارِ من بينِ تلك التياراتِ، التي بالإمكان تقييمها كقوميةٍ عثمانية. خاصيتُه الأولى هي كونُه تياراً أو حركةً مُنَظَّمةً داخلَ الدولة، وليس داخل المجتمع. خاصيتُه الثانيةُ الهامةُ هي تنظيمُه منذ البدايةِ على شكلِ قوميةِ الدولة. وخاصيتُه الثالثةُ هي مرورُه بتحولاتِ النظامِ بِيَدِ الدولة، على صعيدِ الرأسماليةِ والبورجوازية. هذه المزايا الثلاث تَكشفُ الطابعَ الفاشيَّ اليمينيَّ ليعقوبيةِ "الاتحادِ والترقي". فمقابل كونِ حتى النازيةِ الألمانيةِ والفاشيةِ الإيطاليةِ قد ابتدأَت كلٌّ منهما كحركةٍ جماهيريةٍ ثم نَظَّمَت نفسَها كدولة، فإنّ تَشَكُّلَ "الاتحادِ والترقي" بكلِّ ما فيه داخلَ الدولة، يَعكِسُ الطابعَ الأكثرَ تخلفاً ورجعيةً لقوميةِ اليعاقبة، أو يَعكِسُ في حقيقةِ الأمرِ الطابعَ الفاشيَّ الذي خرجَ من كونِه يعقوبياً. وتنظيمُه لذاتِه كدولةٍ موازيةٍ داخلَ الدولة، إنما يشيرُ إلى كونِه تنظيماً نادراً من نوعِه. وهو، قياساً بالدولةِ التقليدية، يَرمزُ إلى الولادةِ كدولةٍ فاشية، لا كدولةٍ تقدمية. وهو بحالِه هذه بدايةٌ بِحَدِّ ذاتِها، وظاهرةٌ نموذجية. وليس هباءً أنْ يَتَّخِذَه هتلر فيما بعد نموذجاً له. ذلك أنه أولُ نموذجٍ لِكَينونةِ الدولةِ داخلَ الدولة.

والأكثر إثارةً وغرابةً إنشاؤُه النزعةَ القوميةَ داخلَ الدولةِ وبِيَدِ الدولة. أما انعكافُ المؤَسِّسين الأربعةِ الأوائلِ للتنظيمِ على إنشاءِ أمةٍ تركيةٍ بِدئية، بالرغمِ من أصولِهم غيرِ التركية، فهو بمثابةِ المُبَشِّرِ سلفاً بقضيةِ الديمقراطيةِ التي ستزدادُ وطأةً. فالدولةُ والأمةُ الموازيتان اللتان شادوهما، كانتا مُخالِفتَين منذ البدايةِ للدولةِ التقليديةِ وللحقائقِ السوسيولوجيّةِ على حدٍّ سواء. إنهما مَحضُ تَصَوُّرٍ افتراضيّ. وهكذا تَنبَسِطُ للعَيانِ بجلاءٍ بارزٍ ميزةٌ أخرى من مزايا الطابعِ الفاشيّ. أما توجُّهُ الجمعيةِ نحو الطُّغمةِ العسكريةِ في مطلعِ

---

[١٩] **جوزيبي ماتزيني (Giuseppe Mazzini)**: سياسي إيطالي أسهم في قيام دولة إيطاليا واستقلالها،وفي نمو الحركة الأوروبية (١٨٠٥ – ١٨٧٢). أسس جمعية "إيطاليا الفتاة" السرية،وكان شعارها "الرب والشعب"، وهدفها توحيد الولايات والدويلات في دولة واحدة. باء عدد من محاولاته في إطلاق الثورة الشعبية بالفشل، وحُكم عليه بالإعدام.ألقي القبض عليه في ١٨٣٤، ونفي إلى لندن، حيث بدأ بإعادة حركة إيطاليا الفتاة، وبإصدار كتابات سياسية بعنوان "حواري الشعب". ثم بدأت الحرب الأولى لاستقلال إيطاليا، فإعلان الجمهورية في روما، فعادإليها ماتزيني، وعُينكأحد الأعضاء الثلاثة لإدارة الجمهورية الجديدة. لكن الجمهورية لم تدم طويلاً، فبعد أشهر استدعى البابا القوات الفرنسية التي لم تقدر قوة حربية على مواجهتها (المترجِمة).

القرنِ العشرين، فكان يعني ضرباً من ضروبِ الحربِ الداخلية. من هنا، بالمستطاعِ ابتداء نشوبِ الحربِ الداخليةِ ضمن الدولةِ مع الطغمةِ المسلَّحة في ١٩٠٦. وعيشُ الحربِ الداخليةِ داخلَ الدولةِ أيضاً مثالٌ غريبٌ ويَندرُ وجودُ نظيرٍ له. هذه الخطوةُ التي ستُتَّخَذُ نموذجاً للانقلابِ لاحقاً، سوف تَجعلُ حتى الديمقراطياتِ التي من الطرازِ الغربيِّ أمراً مستحيلاً.

إنّ استثمارَ الدولةِ الرسميةِ كنواةٍ غيرِ رسمية، يعني أشدَّ أشكالِ الإخلالِ بالدمقرطة. والأنكى أنه يعني إخراجَ الدولةِ من كينونتِها. فالصفةُ الأبرزُ للدولةِ هي رسميتُها وإدارتُها شؤونَ المجتمعِ بقواعدَ واضحةٍ بارزة. وتقاليدُ السلاطنةِ العثمانيين في إدارةِ شؤونِ الدولةِ كانت بارزةً للغاية، رغمَ كلِّ نواقصِهم وعِلَلِهم. وكان لهم أخلاقُهم وقواعدُهم الشفافة، ولو بطابعٍ دينيّ. أما اللجوءُ إلى تكتيكٍ تآمُريّ، فكان يجري في أوضاعٍ نادرةٍ جداً، وذلك حصيلةَ بعضِ السلوكياتِ والمواقفِ الشخصية. في حين أنّ نمطَ "الاتحادِ والترقي" في إدارةِ الدولةِ والمجتمعِ على السواء، كان تآمُرياً وانقلابياً من البدايةِ إلى النهاية. والخروجُ على كينونةِ الدولةِ يُعَبِّرُ عن هذه الحقيقةِ، التي كانت ساريةً في جدولِ الأعمالِ بكلِّ علانيةٍ في دخولِ معمعانِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ أيضاً. ولدى الإمعانِ بدقةٍ وعُمق، فسيُلاحَظُ أنّ الدولةَ لا تُنفِّذُ بالأساليبِ الأكثر انحلالاً واضمحلالاً وفاشيةً لليعقوبية، بل يُسَوّى أمرُها ويُقضى عليها. فتَحَوُّلُ الدولةِ إلى عصابات، إنما يُفيدُ بزوالِها من الوسط. والحقبتان المَلَكِيّتان الدستوريتان الأولى والثانية قد ساهمتَا في تعزيزِ مفهومِ دولةٍ – أو لادولةٍ – عصاباتيةٍ وغيرِ دستورية، ومُناقِضةٍ للأهداف، على الرغمِ من كلِّ النوايا الحسنة. فالعصاباتيةُ البيروقراطيةُ قد أَقحَمَت الدولةَ الجديدةَ في وضعٍ وخيمٍ لا يَقلُّ عما كانت عليه سابقتُها.

إنّ الهزيمةَ النكراءَ التي لَحِقَت بالفاشيةِ الألمانيةِ في ١٩٤٥، قد تَكَبَّدَتها فاشيةُ "الاتحاد والترقي" في ١٩١٨ باسمِ التركياتية. وما كان للأمرِ أنْ يَجريَ بمنوالٍ مختلف. فالدولةُ كانت في حالةِ هزيمةٍ كاسحةٍ قبل ذلك بِأَمَدٍ بعيد، عن طريقِ العصاباتيةِ التي داخلها. وفي ١٩١٨، لَم تَعُد الدولةُ فقط وجهاً لوجه أمام الاحتلالِ المكشوفِ في بلادِ الأناضولِ وميزوبوتاميا، بل والمجتمعُ أيضاً كان كذلك. كانت أزمةُ الدولةِ والديمقراطيةُ تَمُرُّ بأكثرِ حالاتِها غوراً. وتجاه هذا الوضع، لَم تَجِدْ أجهزةُ الدولةِ المتبقيةُ والقوى الاجتماعيةُ حلاً أمامَها، سوى الانتقال إلى حالةِ الدفاع عن النَّفْس. ساطعٌ جلياً أنّ رئاسةَ مصطفى كمال إزاء هذه اللوحةِ تُذَكِّرُ بخاصيةِ اليعاقبة. فالاحتلالُ العلنيُّ آتٍ خطوةً وراء خطوة. والنخبةُ الحاكمةُ التقليديةُ شرعَت بالتواطؤِ والتحالفِ مع القوى الغريبةِ منذ زمنٍ طويل. والحركةُ الشيوعيةُ

الهامشيةُ والسقيمةُ للغاية، تفتقرُ لمنزلةِ القيادة. ولا يَتَبَقّى من الأمرِ سوى فرصةُ بِدءٍ مَن هو أكثرُ راديكاليةً وتنظيماً باسمِ الطبقةِ الوسطى بالحِراكِ باسمِ المجتمعِ بأكملِه. ومصطفى كمال هو القبطانُ المُمَيَّزُ المُهَيَّأُ لهذه الظروف، سواءً على صعيدِ الشخصيةِ بِحُكمِ نمطِ تَرعرُعِه ونشوئِه، أم من حيثُ الوعيِ الذاتيِّ والإرادة. فضلاً عن أنّ ضلوعَه في اللغةِ الفرنسيةِ قد يَسَّرَ له الإدراكَ الحَسَنَ للجمهوريةِ الفرنسيةِ الثالثةِ التي تَبَنَّت مبادئَ اليعاقبةِ وسارت عليها. أي أنه استَوعبَ جمهورياتيةَ اليعاقبةِ جيداً. كما أنّ مكانتَه هامةٌ من حيث مستوى التنظيمِ أيضاً. فبقاؤُه معارِضاً لإدارةِ "الاتحاد والترقي" من جهة، والتحامُه مع إدارتِه هو لدى تَشَرذُمِ وتَشَتُّتِ تلك الإدارةِ من جهةٍ ثانية؛ قد شارَكَ بشكلٍ كبيرٍ في تأمينِ فرصةِ الريادةِ اليعقوبية. وما تَبَقّى، هو الانتقالُ إلى وضعِ القيادةِ الفعلية.

معلومٌ كيف باشَرَ مصطفى كمال بالقيادةِ الفعليةِ في ١٩١٩. ويتمَحوَرُ السؤالُ الأساسيُّ الذي ينبغي طرحُه هنا في كيفيةِ تَخَطّيه للقيادةِ العسكريةِ للاحتلالِ الإنكليزيِّ وللسلطانِ وحيد الدين[٢٠]. جوابُ هذا السؤالِ، الذي هو موضوعُ مفارقاتٍ عديدة، يَفقدُ أهميتَه مع عبورِه إلى القيادةِ الفعلية. فالسياقُ المبتدئُ مع إعلانِ "البرلمان التركي" في ١٩٢٠، كان في حقيقتِه يُعَبِّرُ عن ثورةٍ اجتماعيةٍ تتعدى مناهَضةَ الاحتلالِ وحسب. وماهيةُ المجلسِ وأهدافُه تؤكدُ هذه الحقيقة. النقطةُ الأهمُّ الواجب تبيانُها هنا، هي أنّ القوى التي لعبت دوراً رئيسياً في هذه الثورةِ هي القوى الاجتماعية، وليست قوى الدولة المتشتتة. فلولا مساندة ودعم القوى الاجتماعية، لَما كان لأجهزةِ الدولةِ المريضةِ والمهزومةِ هزيمةً شنعاءَ أنْ تُديرَ الحركةَ الثورية. وإصرارُ مصطفى كمال، الذي أَدركَ هذا الوضعَ بأفضلِ الأشكال، على اعتبارِ المجلسِ مصدرَ الشرعيةِ الوحيد؛ إنما هو أمرٌ مفهوم. والمجلسُ مُنتبهٌ لظروفِ الاحتلال، ولو ليس بالعمقِ الكافي. وهو يُمَثِّلُ غالبيةَ قوى المجتمع. كما أنّ الصفةَ الديمقراطيةَ للمجلسِ الأولِ واضحةٌ علناً. وحدودُ الميثاقِ المللي، الذي اتَّخَذَه أساساً بِبُنيتِه الدينيةِ والقوميةِ والطبقية، إنما تُوَضِّحُ مكانتَه ووضعَه.

---

[٢٠] **السلطان وحيد الدين، أو محمد السادس (Sultan Vahdettin)**: هو وحيد الدين محمد بن الخليفة عبد المجيد، أحد خلفاء الدولة العثمانية وآخر سلاطينها (١٨٦١ – ١٩٢٦). استسلمت الدولة بعد توليه الحكم بشهور، حيث هزمت في الحرب العالمية الأولى. وفي ١٩١٩، قام بتكليف كمال أتاتورك بالتفتيش على الجيوش بالأناضول. إلا أن الأخير أعلن العصيان هناك، وأسس جيش المقاومة. فتحالف وحيد الدين مع الاحتلال، وأسس جيش الخليفة.وانتهت المعارك في شهور قليلة بهزيمة جيش الخليفة، لتستمر حرب التحرير ،وتنتهي بانتصار المقاومة وتحرير تركيا. فغادر وحيد الدين إسطنبول، هارباً كلاجئ حتى مماته في إيطاليا (المترجِمة).

حيث سيناهضُ الاحتلالَ ويتصداه حتى النهاية. هذا والطابعُ الدينيُّ للمجتمعِ متقدمٌ على الطابعِ القوميّ. بالتالي، فالأتراكُ والكردُ المسلمون، يؤلفون القوى الاجتماعيةَ الأساسية. كما أنه لا يُعادي الشيوعية، بل هو على علاقةِ ودٍّ مع الأمميةِ الشيوعيةِ ممثَّلةِ في شخصِ لينين. ويَحملُ طابعَ الطبقةِ الوسطى، حيث تُؤلِّفُ البيروقراطيةُ والنبلاءُ جزءاً هاماً من هذه الطبقة، وترى الحركةَ حلاً للقضيةِ المصيرية. وإذا ما شَخَّصنا الأمرَ أكثر، فالقوى المتحالفةُ في "البرلمان التركي" هي: القوميون الأتراك العلمانيون المنحدرون من الطبقةِ الوسطى والمتحالفون أيديولوجياً، الزعماءُ الأتراكُ والكردُ بوصفِهم قوميون إسلاميون متأتون من النبلاءِ وأشرافِ القبائل، ومن الطبقةِ السفلى الاشتراكيون المتعاطفون مع البلشفية. هذه التياراتُ وهؤلاء النواب باشروا بالحِراك كقوى اجتماعية في ظروفِ الاحتلال، وإنْ ليس بملامحٍ بارزةٍ تماماً.

لقد اعتُرِفَ بقيادةِ مصطفى كمال، حتى ولو أنّها اقتَضَت الانشغالَ بها. وهذ التموضُعُ للقوى الاجتماعية، هو الذي عرقَلَ الاحتلالَ المكشوف. سنواتُ ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٢ هي فترةٌ ثوريةٌ يطغى عليها طابعُ العنفِ والجانبُ العسكريّ. وقد مرّت بنجاح بوصفِها فترةً يعقوبية. كما أتاحَت المجالَ لفرصةٍ هامةٍ على صعيدِ الدمقرطة، استمرت مع إعلانِ الجمهوريةِ في ١٩٢٣. لكنّ التراجُعَ الحاصلَ مع دستورِ ١٩٢٤ إلى مستوى أدنى بكثير عما كان عليه دستورُ ١٩٢١، وقمعَ تعَدُّدِ الأطيافِ والأصواتِ في "البرلمان التركيّ" مع انتخاباتِ ١٩٢٣، وإقصاءَ الكردِ عامَ ١٩٢٥ بحجةِ التمردِ الكرديّ؛ كلُّ ذلك قَلَبَ تلك الفرصةَ التاريخيةَ رأساً على عَقِب، فسادَ التوجُّهُ نحو تفضيلِ نظامِ الحزبِ الواحدِ المهيمن.

لا يزالُ الجدلُ حول كيفيةِ وأسبابِ ولوجِ هذا السياقِ موضوعاً هاماً قائماً في الأجندة. لكنّ قَتلَ مصطفى صبحي[٢١]، رئيس الحزب الشيوعيِّ التركيّ TKP ورفاقِه القياديين الأوائل حصيلةَ مؤامرةٍ

[٢١] **مصطفى صبحي:** أول رئيس للجنة المركزية في الحزب الشيوعي التركي (١٨٨٣ – ١٩٢١). تعرف في فرنسا على السوسيولوجيين اللامعين، وعقد علاقات حميمة مع الاتحاديين. تزامنت عودته إلى إستنبول مع الحقبة الدستورية الثانية. بعد حضور مؤتمر الاتحاد والترقي عام ١٩١١، قطع علاقاته معهم، ليبدأ بمعارضتهم، وتبدأ حياة المنفى، يتعرف فيها على الأفكار الشيوعية، ويخوض النضال الثوري بين الأتراك المنفيين. أما نضاله الفعلي في الأناضول، فبدأ بعد عودته من روسيا عامَ تأسيس الحزب الشيوعي التركي في ١٩٢٠. حيث كلفه البلاشفة بتوجيه الحزب وترسيخ الفكر البلشفي فيه. وبناء على أمر منهم، تقرر ذهابه إلى

دُبِّرَت لهم في شهرِ كانون الثاني من عامِ ١٩٢١، والنفيَ الذي عاشَته الشخصيتان البارزتان في الحركةِ الإسلامية، سعيد النورسي[٢٢] ومحمد عاكف[٢٣] في عام ١٩٢٣، والمؤامراتِ والمكائدَ الجاريةَ في التمردات الكرديةِ الناشبةِ عام ١٩٢٥؛ كلُّ ما تَقَدَّمَ يؤكدُ بعلانيةٍ صارخةٍ من حيث النتيجةِ أنّ التحالفَ الديمقراطيَّ قد فُسِخ، وأنه يُعمَلُ أساساً بالسياقِ المهيمنِ التسلطيّ، أياً كانت الدوافعُ أو القوى المتسترةُ وراء ذلك. أما إلقاءُ مسؤوليةِ هذا السياقِ على كاهلِ مصطفى كمال لدى تقييمِه، فيُمَهِّدُ السبيلَ أمام التغاضي عن الأسبابِ الأولية. فقد لعبَ مصطفى كمال دورَه التاريخيَّ كفايةً في إعاقةِ الاحتلالِ وفي الإعلانِ عن الجمهورية. لكنه عجزَ عن صونِ التحالفِ الديمقراطيِّ للجمهورية، وعن سدِّ الطريقِ أمام فَسخِه وحَلِّه. وقد أَثَّرَت الأسبابُ الداخليةُ والخارجيةُ هنا بِما يَفُوقُ دورَ الأشخاصِ كثيراً. فالمحَرِّضون على التمردِ الكرديِّ داخلياً، والمتواطئون في السلطنةِ لعبوا دوراً هاماً في إقصاءِ الكرد. علماً أنّ "البرلمان التركي" أَقَرَّ في التصويتِ السريِّ الحاصلِ عامَ ١٩٢٢ بتأسيسِ مجلسٍ مرتكزٍ إلى شبهِ استقلاليةِ الكرد، وذلك بقَبولِ ٣٧٣ صوتاً مقابلَ ٦٣ صوتاً. كما أنّ مصطفى كمال بَذاتِ نفسِه كان يتحدثُ في

أنقرة مع رفاقه الأربعة عشر. لكنه تعرض في طريقه للتنكيل، وأُرغِم على الرجوع إلى روسيا، ليتم إغراقه ورفاقه (المترجِمة).

[٢٢] **بديع الزمان سعيد النورسي:** أحد أبرز علماء الإصلاح الديني في العصر الحديث (١٨٧٧ – ١٩٦٠). كانت حياته ملحمة من الأحداث التي وضع جميعها في خدمة تفسير القرآن بغية بث اليقظة في الأمة الإسلامية. ذهب إلى مدينة وان في ١٨٩٧، وانكبّ فيها على دراسة مختلف العلوم، فتعمق لدرجة التأليف في بعضها، فسمي بديع الزمان، اعترافاً بذكائه الحاد وعلمه الغزير. من أشهر مقولاته: "ضياء القلب هو العلوم الدينية، ونور العقل هو العلوم الحديثة". باندلاع الحرب العالمية الأولى شكَّلَ فرقاً فدائية من طلابه، فجرح وأسر ونفي. نشر في المنفى أغلب مؤلفاته، أهمها "الخطوات الست" و"رسائل النور". دفن في أورفا، لكن السلطات التركية العسكرية نقلت رفاته بالطائرة إلى جهة لا تزال مجهولة (المترجمة).

[٢٣] **محمد عاكف آرصوي:** شاعر شهير (١٨٧٣ – ١٩٣٦). انتسب إلى جمعية الاتحاد والترقي التي خدعته بشعاراتها، ولَمّا وقف على حقيقتها فَتُرَت علاقتُه بها. لَمّا هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، شارك في تحرير بلاده بقصائد شعرية ملهبة. انتخب في مجلس النواب في دورته ١٩٢٠ – ١٩٢٣ ممثلاً عن محافظته. وخلالها كتب نشيد الاستقلال الذي أقره البرلمان التركي ليكون نشيداً رسمياً منذ ١٩٢١. ولدى إلغاء السلطنة فالخلافة، صُدِمَ عاكف، لأنه كان يدعو إلى الوحدة الإسلامية. فتوجه إلى مصر ثم لبنان، ومنها إلى إستنبول، ليموت فيها. كتب كثيراً من المقالات السياسية والأدبية في مجلته "الصراط المستقيم". جُمِعَ شعره في سبعة دواوين: "صفحات، منبر السليمانية، أصوات الحق، منبر الفاتح، الخواطر، عاصم، والظلال" (المترجِمة).

تصريحاتِه التي أدلى بها في مطلعِ عامِ ١٩٢٤ عن مشاريعِ الحلِّ التي كانت تَعني فيما تعنيه نوعاً من شبهِ الاستقلالِ الديمقراطيِّ لأجلِ الكرد.

إقصاءُ الكردِ متعلقٌ بالاستفزازاتِ التآمرية، التي أثارَتها بريطانيا مع موالي السلطنةِ في سبيلِ إبقاءِ الموصلِ وكركوك خارجَ الحدود، رغمَ الميثاقِ المللي؛ أكثرَ من كونِه مرتبطاً بقرارٍ مقصودٍ من مصطفى كمال في القيامِ بالتطهيرِ الأثنيّ. هذا ما حصلَ بكلِّ صراحةٍ وشفافية: تمّ الاتفاق على تصفيتهم مقابل الموصل وكركوك، تماماً مثلما حصلَ تجاه الروم والأرمن. ولكن، لماذا رَمَت الجمهوريةُ بالكردِ خارجَ نطاقِ نظامِها، مقابلَ تنازُلاتٍ قَدَّمَتها لإمبراطوريةِ بريطانيا، التي حاربَتها في حربِ الاستقلال؟ إنّ هذا موضوعُ تفضيل، أكثر من كونِه خطأً تاريخياً. حيث يَسُودُ التفكيرُ بعدمِ الحاجةِ بعدَ ذلك إلى التحالفِ مع الكرد. علاوةً على أنّه ثمة مخاوفٌ من دعمِ الإنكليزِ للكرد. هكذا، فالوِفاقُ المتحققُ يُشبه المعاهداتِ المبرَمةَ مع اليونانيين والروس والفرنسيين. والحالُ هذه، فإحدى أهمِّ الخطواتِ اللاديمقراطية، التي خَطَتها الجمهوريةُ منذ سنواتِ تأسيسِها الأولى، هي تلك المتعلقةُ بالكرد. والنتيجةُ كانت مخاضاتٍ أليمةً وخسائر ماديةً فادحة، تَكَبَّدَتها الجمهوريةُ المُتَقَزِّمةُ باستمرار على المنحى اللاديمقراطيّ حتى يومِنا الحاضر.

ثاني خطوةٍ لاديمقراطيةٍ هامةٍ هي إنهاءُ التحالفِ مع الأمةِ الإسلامية. فما تَحَقَّقَ هو الخَيارُ السلطويُّ للنظامِ القائم، رغمَ الحملاتِ الأيديولوجيةِ والميدانيةِ المتواصلةِ ضد الأمةِ الإسلاميةِ تحت اسمِ العلمانية، ورغمَ عرضِها في هيئةِ التقدميةِ والرجعية. أي أنّ بسطَ الهيمنةِ على مفهومِ الأمةِ الإسلاميةِ وجماهيرِها التي تُشَكِّلُ الوزنَ الاجتماعيَّ الطاغي، هو حملةٌ لاديمقراطيةٌ مقصودةٌ للحداثةِ الرأسماليةِ التي بدأَ الولوجُ فيها. ودورُ القوى الأوروبيةُ المهيمنةُ البارزة، وعلى رأسِها الإمبراطوريةُ البريطانية، مهمٌّ في ذلك أيضاً. فالخَيارُ جرى في الوِجهةِ التي صَادَفَت هي أيضاً عليها. حيث اعتُبِرَ فصلُ جمهوريةِ تركيا الحديثةِ عن الأمةِ الإسلاميةِ داخلياً وخارجياً هدفاً استراتيجياً، وبموجبِ ذلك تم التصرفُ وتفضيلُ هذا الخَيار.

دارت المساعي لإبقاءِ ممثلي العمالِ وشرائحِ الشغيلةِ أيضاً خارجَ النظامِ منذ البدايةِ وإقصائِهم. الأمرُ لا يقتصرُ على مجزرةِ مصطفى صبحي ورفاقِه، بل إنّ الحظرَ الدائمَ عليهم، واعتقالَهم أيضاً كان يتأتى من خَيارِ النظامِ في الإقصاء.

موضوعُ الحديثِ هنا هو هيمنةُ بورجوازيةٍ تطمحُ في تكوينِ ذاتِها تحت كنفِ جناحِ الجمهوريةِ الحامي لها. فباستخدامِها ورقةَ حلفائِها الاستراتيجيين، تَمَكَّنَت من انتزاعِ الإذنِ من الحداثةِ الرأسماليةِ بالحظيِ بالسلطةِ تحت ظلِّ نفوذِها هي. موضوعُ الحديثِ هو دولةٌ جديدةٌ أَبدَت خيارَها علانيةً في صفِّ الرأسمالية، أثناء الشروعِ في الإعلانِ عن الجمهوريةِ في مؤتمرِ إزمير الاقتصاديّ، وبسطَت للعَيانِ تفضيلَها للحداثةِ عن طريقِ الثوراتِ المدنية، وأَعرَبَت عن خيارِها الصريحِ في موالاةِ المدنيةِ الغربية، من خلالِ إقصائِها حلفاءَها خارجَ النظام. الأمرُ الساري هنا هو مصطلحا الفترةِ السائدةِ والفترةِ البنيوية، أكثر من كونِه شخصيةَ مصطفى كمال بالتحديد. ذلك أنّ إحياءَ الجمهوريةِ المعلَنِ عنها كان يَمُرُّ من تقديمِ عربونِ الصداقةِ للإمبراطوريةِ البريطانية. أي أنّ الصداقةَ الأساسيةَ كانت مع جبهةِ بريطانيا بالضرورة، على الرغمِ من وجودِ معاهدةٍ وديةٍ مع الإدارةِ في موسكو.

هذا هو الواقعُ الذي ترك بصماتِه على السياسةِ الخارجيةِ لدى مصطفى كمال. ولدى وضعِ حقيقةِ مصطفى كمال نُصبَ العين، فسوف لن يستعصيَ علينا فهمُ مُجرياتِ آنذاك. فبصراحة، ما كان ممكناً للجمهوريةِ أنْ تَحيا، إلا بالتساوُمِ مع الإمبراطوريةِ البريطانية. وهذا ما حصل. موضوعُ الحديثِ هنا هو كيانٌ سياسيٌّ منسجمٌ تماماً مع السياسةِ البريطانيةِ في تلك الفترة. حيث سُمِحَ للجمهوريةِ أنْ تصبحَ دولةً قومية. ومقابل ذلك، تمَّ إقصاءُ الكردِ والإسلاميين والاشتراكيين. ولولا هذا الوفاقُ مع السياسةِ البريطانية، لَما كان بالمقدورِ غضُّ النظرِ عن حلفاءِ الجمهوريةِ الأساسيين. هذا وكان الانزلاقُ صوبَ النُّظُمِ التسلطيةِ والفاشيةِ السائدةِ آنذاك عاملاً مؤثراً أيضاً في تفضيلِ خَيارِ الدولةِ القومية. وقد برزَ هذا الخَيارُ بنحوٍ بائنٍ جداً بعد أعوامِ الثلاثينياتِ على وجهِ الخصوص. أي أنّ خَيارَ الجمهوريةِ كان في صفِّ المدنيةِ الغربيةِ علناً ولمدةٍ طويلة. في حين لَم يَدخل خَيارُ موالاةِ السوفييتِ أو العودةِ مجدداً إلى الحضارةِ الإسلاميةِ جدولَ الأعمالِ بتاتاً.

إنّ العملَ على إدارةِ دفةِ حُكمِ الدولةِ القوميةِ بقوميةٍ متطرفةٍ في جمهوريةِ تركيا اعتُبِرَ أهمَّ من شتى أنواعِ الخطواتِ الديمقراطية. ومصطفى كمال ليس الشخصيةَ التي تتصدرُ هذه التجربة، على عكسِ ما يُعتَقَد. وتجربتُه في تأسيسِ "الفرقة الحرة"[٢٤] عام ١٩٣٠، واهتمامُه العميقُ بالبحوثِ المعنيةِ بالسومريين

[٢٤] **الفرقة الحرة:** حزب اسمه "فرقة الجمهورية الحرة **Serbest Cumhuriyet Fırkası**، تأسس في بدايات عهد الجمهورية، ويعد التجربة الثانية على درب الانتقال إلى الحياة السياسية ذات التعددية الحزبية.

والحثيين؛ إنما هو مؤشرٌ على تطلُّعِه إلى روحٍ وطنيةٍ ديمقراطيةٍ وغيرِ عِرقية، بل تستندُ إلى الغِنى الثقافيِّ لبلادِ الأناضول. في حين، يرتبطُ منهاجُ الدولتيّةِ القوميةِ بكلِّ تطرفاتِه وحالاتِه الشاذة، وكذلك يرتبطُ الاستمرارُ بسرعةٍ ملحوظةٍ عليه بقوةِ تقاليدِ الاتحاديين. ويَكادُ ما من أحدٍ كافحَ هذه التقاليد، فيما خَلا مصطفى كمال. على النقيض، فالغالبيةُ الساحقةُ من مشهوري البيروقراطيةِ العسكريةِ والمدنية، وعلى رأسِهم عصمت إينونو[٢٥] وفوزي جاقماق[٢٦] وكاظم قَرَه بكر[٢٧]، كانت تنحدرِ من "الاتحادِ والترقي"، ولا تزالُ تقتفي أثر تلك التقاليد بِتَزَمُّت. ولم يَكُن حصلَ تغييرٌ، سوى في الانتقالِ من موالاةِ الألمانِ إلى موالاةِ الإنكليز. وأحداثُ ما بعد محاولةِ الاغتيالِ في إزمير، تدلُّ على أنّ مصطفى كمال بقي في عزلةٍ تامة. أي أنّ مصطفى كمال بعدَ عامَي ١٩٢٦ و١٩٢٧ باتَ منزوياً على نفسِه في بلدة جانقايا بين عَجَلاتِ البيروقراطية، حيث أُريدَ التشديدُ على أنّ الحقيقةَ الهامةَ هي كَونُ حُكمِ الأجواءِ السائدةِ هو الذي يَسري، وليس حُكمُ الأشخاص. هذا وينبغي عدم الإغفالِ قطعياً أنّ الحركةَ الصهيونيةَ التابعةَ للإمبراطوريةِ البريطانيةِ اقترحَت على اليهودِ في تلك المرحلةِ أنْ يَعتَبِروا تركيا الحديثةَ وطناً أُمّاً لهم، إلى أنْ تأسست إسرائيل عامَ ١٩٤٧.

باختصار؛ فسياقُ الجمهوريةِ إلى حينِ وفاةِ مصطفى كمال أتاتورك، كان من خلالِ أيديولوجيةِ وممارساتِ تقاليدِ الاتحاديين الدولتيةِ القوميةِ المتزمتةِ والمتطرفة، ذا بُنيةٍ سلطويةٍ مهيمنةٍ ومضادةٍ للديمقراطية. ورغمَ الاعترافِ بأولويةِ رأسماليةِ الدولةِ والصناعوية، إلا أنّ تَطَوُّرَهما بقيَ محدوداً. ولم تتمكنْ الحداثةُ الرأسماليةُ التي تُدعى بالمدنيةِ الغربيةِ المعاصرةِ من بسطِ نفوذِها، إلا تحت ظلِّ نظامٍ سلطويٍّ

أسسه علي فتحي بيك في أواسط عام ١٩٣٠ بناء على اقتراح من مصطفى كمال أتاتورك. ينص برنامجه على التزامه بالطابع الجمهوري والقومي والعلماني. ولكنه حُلَّ في نهاية العام نفسه (المترجِمة).

[٢٥] **مصطفى عصمت إينونو**: ثاني رؤساء الجمهورية التركية (١٨٨٤ – ١٩٧٣). تولى الرئاسة من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٠. كما شغل قبلها منصب رئاسة الوزراء عدة مرات شكل خلالها عشر حكومات، ووزارة الخارجية، ورئاسة الأركان العامة. كما كان زعيم حزب الشعب الجمهورية من ١٩٣٨ حتى ١٩٧٢ (المترجِمة).

[٢٦] **مصطفى فوزي جاقماق**: رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة التركية من ١٩٢٤ حتى تقاعده في ١٩٤٤ (١٨٧٦ – ١٩٥٠). كان من أهم القادة الذين شاركوا في حرب الاستقلال (المترجِمة).

[٢٧] **موسى كاظم قَرَه بكر**: سياسي تركي ومن أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وجنرال برتبة فريق أول (١٨٨٢ – ١٩٤٨). مشهور بانتصاراته في أغلب الحروب والمعارك. شارك في نشاطات البرلمان عام ١٩٢٢ كنائب عن منطقة أدرنة. له عدة مأثورات هامة منها: "رياح الحرب في أنقرة"، و"تاريخ الجمهورية" (المترجِمة).

يَعتَمدُ على الحزبِ الواحد. وازدادَت وطأةُ قضيةِ الديمقراطيةِ لأقصى حد، إلى أنْ انفَجَرَت مع ظهورِ "الحزب الديمقراطيِّ[٢٨]" خلال أعوامِ ١٩٤٥ و١٩٤٠ ارتباطاً بتصاعُدِ أمريكا كقوةٍ مهيمنةٍ جديدةٍ للنظامِ القائمِ فيما بعدَ الحربِ العالميةِ الثانية. ومع خروجِ هذا الحزب، أُلحِقَ قِسمٌ من الزعماءِ الإسلاميين بِعَجلةِ النظامِ القائم. أما الحدثُ المسَمّى بتراجُعِ العلمانية، فما هو في مضمونِه سوى انخفاضُ نصيبِ البورجوازيةِ البيروقراطيةِ من السمسرةِ داخلَ الدولة. حيث تمّ خوضُ الصراعِ تجاه السمسرةِ عن طريقِ العلمانية.

اليسارُ المعَرَّضُ للقمعِ أيضاً يَوَدُّ الحِراكَ في هذه المرحلةِ الجديدة. في الحينِ الذي تتخبطُ فيه الحركةُ الكرديةُ ضمن انطلاقةٍ أكثر وَهناً بكثير. وبينما جَهِدَت الحركاتُ الديمقراطيةُ الثلاثُ للانتعاشِ على التوالي، بعدَما قَمَعَتها الفاشيةُ الاتحادية؛ فإنّ جمهوريةَ تركيا، التي دخَلَت أيضاً إلى الناتو القابعِ تحت ظلِّ السيطرةِ الأمريكية، انتقَلَت من الحمايةِ الإنكليزيةِ إلى الحمايةِ الأمريكية. حيث تَقومُ أمريكا بحمايتِها إياها عبر شبكةِ غلاديو، فتَقومُ كافةُ البنى العسكريةِ والسياسيةِ في الفترةِ ما بين عامَي ١٩٥٠ و٢٠٠٧ بنشاطِها تحت رقابةِ شبكةِ غلاديو. إنّ إدراكَ كونِ كلِّ المراحلِ تَطَوَّرَت تحت سيطرةِ الحداثةِ الرأسمالية، فيما عدا الفترةُ اليعقوبيةُ خلالَ عامَي ١٩٢٠ و١٩٢٢، يتحلى بأهميةٍ بارزةٍ على صعيدِ القضيةِ الديمقراطية. فالاستقلالُ يوتوبيا البورجوازيةِ الصغيرة، ولا يُفيدُ بالحقيقة. إذ ما مِن بلدٍ أو دولةٍ بإمكانِه أنْ يَكُون مُستقلاً، في نظامٍ أَسَّسَت فيه الحداثةُ الرأسماليةُ هيمنتَها العالمية. وجمهوريةُ تركيا هي أكثرُ دولةٍ يُبقى عليها ضمن شبكةٍ من التبعيةِ للنظامِ القائم، نظراً لخصوصيةِ بلادِ الأناضول.

شبكةُ غلاديو، التي فَقَدَت أهميتَها بعدَ الحربِ الباردة، ظلَّ تأثيرُها سائداً في تركيا حتى عامِ ٢٠٠٧ بسببِ PKK. وغلاديو الناتو هذا، الذي سَيَّرَ نشاطاتِه في تركيا بأسماءٍ مختلفة، لَم يَفتحْ المجالَ أمام الديمقراطية، حتى ولو بالمعنى البورجوازيّ. وبينما لعبَت الجمهوريةُ التركيةُ دوراً مناهِضاً للسوفييت خلالَ أعوامِ ١٩٢٥ و١٩٩٠، أي حتى انهيارِ الاتحادِ السوفييتيّ، فقد أُريدَ استخدامُها كبلدٍ نموذجيٍّ في استحداثِ التقاليدِ الإسلاميةِ بعدَ عامِ ١٩٩٠. وللبُنيةِ الانقلابيةِ — الطُّغمَويّةِ داخلَ الدولةِ دورٌ كبيرٌ في مساعي استثمارِ الجمهوريةِ التركيةِ إلى هذه الدرجة. فتأليبُ مختلفِ الأجنحةِ فيها على بعضِها البعض، إنما يَخلقُ هذه الفرصة. كما أنّ حربَ العصاباتِ ضمن أروقةِ الدولة، يُثقِلُ من وطأةِ القضايا الاجتماعيةِ

---

[٢٨] **الحزب الديمقراطي (Demokrat Parti-DP)**: حزب سياسي قومي يميني محافظ تركي. أسسه سليمان ديميريل عام ١٩٨٣ باسم حزب الطريق القويم، ليتغير لاحقاً إلى اسمه الحالي المذكور (المترجِمة).

أكثر بكثير مما يُظَنّ. فهي تَنظرُ إلى أيةِ حركةٍ ديمقراطيةٍ قد تَظهر على أنها نهايتُها، فتقُومُ بسحقٍ ودهسٍ أيِّ تَململٍ ديمقراطيّ، مهما كان بسيطاً.

ينحصرُ معنى الجمهوريةِ التركيةِ بالنسبةِ للمدنيةِ الغربيةِ في مدى المساهمةِ في أمنِها، وفي السوقِ التي تَعرضُها على اقتصادِها، وفي تأمينِ اليدِ العاملةِ الرخيصة. وصراعُ الجمهوريةِ التركيةِ مع PKK لم يقتصرْ على كشفِ النقابِ عن سياسةِ النظامِ القائمِ هذه، بل وأثْبَتَ أيضاً أنّ تناقضاتِ PKK تكمنُ مع ذاك النظام، فتمّ إدراكُ استحالةِ أنْ يَكُونَ الانفصالُ الكرديُّ – التركيُّ هدفاً. هكذا اتَّخَذَ الكفاحُ الحقيقيُّ في سبيلِ الديمقراطيةِ داخلَ تركيا مشهداً راديكالياً، وأَوضَحَ لأولِ مرةٍ حقائقَ النظامِ المسيطرِ في هذا المنحى. لذا، من عظيمِ الأهميةِ استيعابُ كونِ صراعِ PKK ليس تجاه الجمهورية، بل معنيٌّ بنزعةِ مناهَضةِ الديمقراطية. فالنَّفاذُ من مأزقِ نزعةِ بناءِ دولةٍ قوميةٍ تجاهَ الدولةِ القومية، إنما يعني دمقرطةً مبدئية. وهذا ما معناه بدورِه دخولُ سياقِ حلِّ قضيةِ الديمقراطيةِ الشديدةِ الوطأة.

خلاصةً؛ فالسعيُ إلى حلِّ المشاكلِ المتزايدةِ بين صفوفِ أنسابِ الأغوز، بالتوجُّهِ نحو اعتناقِ الإسلامِ في مطلعِ القرنِ الحادي عشر؛ يُشَكِّلُ بدايةَ قضايا الدمقرطةِ في تركيا الحالية. فبينما عمِلَت الهرميةُ العُليا من تلك الأنسابِ على حلِّ قضايا بالتدول، فقد جهدَت الشرائحُ السفليةُ المقهورةُ إلى الاستمرارِ بحياتِها على شكلِ ديمقراطيةٍ بدائيةٍ وطبيعية، منتشرةً في أرجاءِ الشرقِ الأوسطِ باسمِ التركمان. وفي الحينِ الذي انصَهَرَت المزايا الأثنيةُ للطبقةِ العليا في بوتقةِ الثقافتَين العربيةِ والفارسية، فقد حَمَلَت الأنسابُ التركمانيةُ مزاياها الأثنيةَ وصانَتها حتى يومِنا الراهن. وبينما احتَلَّت أرستقراطيةُ النَّسَبِ مكانَها في إدارةِ الدولةِ والقيادةِ العسكريةِ ضمن المدنيةِ المركزية، ساهمَ التركمانُ في الحياةِ شبهِ المستقرة، مع بقائِهم بالأغلب مواظبين حتى الآن على حياتِهم البدويةِ القديمة. وغالباً ما اندَمَجوا مع الشعوبِ الآهلة. وبينما تطَوَّرَ النظامُ القائم، سواءً في عهدِ السلاجقةِ والأتابكة، أم في عهدِ العثمانيين، كمدنيةٍ مشتركةٍ للأرستقراطيةِ الإقطاعية؛ استمرَّ التداخُلُ على صعيدِ الشعوبِ كحالةٍ طبيعيةٍ للحياة.

أسلافُ الأتراكِ والكردِ الحاليين كانوا منتبهين للدورِ المصيريِّ الذي تؤديه كينونةُ العلاقاتِ الاستراتيجيةِ مع بعضِهم البعض، على الرغمِ من بعضِ التناقضاتِ فيما بينهم. إذ نلاحظُ أنّ كِلا الشعبَين تَحَرَّكا ضمن استراتيجيةٍ مشتركة، سواءً في فتحِ أبوابِ بلادِ الأناضولِ على مصاريعِها أمامَ أنسابِ الأوغوز في القرنِ الحادي عشر، أم في محاربةِ الجيوشِ الصليبية. هذه الأواصرُ الاستراتيجية المتناميةُ قومياً، والتي تتعدى نطاقَ الإماراتِ التركيةِ والكردية، لَم تقتصرْ على محاربةِ ومناهَضةِ

الإمبراطوريةِ البيزنطيةِ والصليبيين فحسب، بل وصانت تأثيرَها تجاه السَّلطَناتِ والمَلَكِيّاتِ والإماراتِ العربيةِ والفارسيةِ أيضاً. وتأسيسُ إقليمِ كردستان لأولِ مرةٍ في عهدِ السلاجقة، يُبَرهنُ هذه الحقيقة. هذه العلاقةُ التي تَغدو أكثر لفتاً للأنظارِ في السُّلالةِ الأيوبيةِ الكردية، تُواصِلُ حضورَها في عهدِ الأرتقيين[٢٩] والقره قويونلو[٣٠] والأق قويونلو[٣١] أيضاً. فالمشاكلُ التي واجَهَتها الإمبراطوريةُ العثمانيةُ أثناءَ توسُّعِها باتجاهِ إيران وشبهِ الجزيرةِ العربيةِ وقفقاسيا، يتمُّ تذليلُها بالوحدةِ المبرَمةِ مع الإماراتِ الكرديةِ حصيلةَ الانهماكِ الدبلوماسيِّ الطويلِ المدى لإدريس البدليسيِّ في هذا الشأن. هكذا تتسعُ رقعةُ الإمبراطوريةِ ضُعفَين. إنّ التحالفَ الاستراتيجيَّ أكثر شفافيةً ووضوحاً في تلك الفترة. والنواةُ الأساسيةُ للإمبراطوريةِ على الصعيدِ القوميِّ كانت تتألفُ من الأتراكِ والكرد. هذا وقد تَكَوَّنَت آنذاك مُحاكاةٌ وتشابُهٌ بين كِلا

---

[٢٩] **الأرتقيون أو بنو أرتق (Artukoğulları)**: سلالة تركمانية قطنت بلاد الأناضول وميزوبوتاميا، حكمت ما بين ١٠٩٨ و١٢٣٢م. جاءوا إلى تلك البلاد بعد انتصار السلاجقة في ملازكرد. مؤسس السلالة هو "أرتق بن أكسب"، كان حاكماً للقدس وفلسطين من قبل السلاجقة، وخلفه أبناؤه سنة ١٠٩١. قام الفاطميون بطردهم من فلسطين عام ١٠٩٨، ففرت الأسرة إلى أراضي كردستان الحالية، واستطاعت أن تؤسس إمارة جديدة. بلغت الدولة أوجها في عهد نصر الدين محمود (١٢٠١ – ١٢٢٢) في ديار بكر. قضى الأيوبيون على هذا الفرع ثم جاءت نهايتهم على يد القره قويونلو سنة ١٤٠٨ (المترجِمة).

[٣٠] **القره قويونلو أو الخِرفان السُّود (Karakoyunlular)**: قبيلة تركمانية تنتمي إلى أتراك الأوغوز. وقد تَسَمَّت باسم حيوانها المقدس، حيث كان الخروف شعارها، كما كانت تتخذه للتمائم أيضاً. حكمت في كردستان وأذربيجان والقفقاس وبعض أجزاء إيران والعراق خلال سنوات ١٣٨٠ و١٤٦٩. عرفت دولة القره قويونلو أوجَ اتساعِها في عهدِ جيهان شاه، الذي استطاع أن ينهي خطر التيموريين سنة ١٤٤٧. إلا أن أسرة الخِرفان البِيض تمكنت من خلع آخر سلاطين أسرة الخِرفان السوداء سنة ١٤٦٩ (المترجِمة).

[٣١] **الأق قويونلو أو الخِرفان البِيض (Akkoyunlular)**: من القبائل التركمانية التي تنحدر من أتراك الأوغوز. حكمت في ميزوبوتاميا وأذربيجان وفارس والعراق وأفغانستان وتركستان بين ١٤٦٧ و١٥٠٢. ترجع تسميتهم إلى تقديس الخروف لحد جعله حامي القبيلة وشعارها. شنت القبيلة حملات منظمة ضد بيزنطة منذ ١٣٤٠، كان هدفها هو السلب. ثم وسعت رقعتها. أول حكامها كان قره يلك عثمان، الذي عينه تيمورلنك حاكماً على ديار بكر وما حولها عام ١٤٠٢. بلغت الدولة أوجها في عهد حسن أوزون، الذي قضى على دولة الخرفان السود، وضم أراضيها إلى مملكته منذ ١٤٦٩. وبعد ١٤٩٠ بدأ الصراع مع الصفويين الذين استطاعوا إجلاءهم عن تبريز، لتبدأ بذلك مرحلة الانحلال. استقر آخر حكامهم في ماردين حتى ١٥٠٧ (المترجِمة).

المجتمعَين من خلالِ الانصهارِ الطبيعيّ، فبَرَزَ عددٌ وفيرٌ من الخصائصِ الثقافيةِ المشتركةِ بينهما، وتكاثَرَ التركمانُ ذوو المشاربِ الكردية، وكذلك الكردُ ذوو الأصولِ التركمانية.

إلا أنّ تَسَلُّلَ الحداثةِ الأوروبيةِ في ثقافةِ الشرقِ الأوسط، بعدَما صارَت مع نابليون حملةً استراتيجيةً في مطلعِ القرنِ التاسعِ عشر، إلى جانبِ ممارساتِ الاحتلالِ والاستعمارِ المتصاعدةِ طردياً؛ قد أَطرَأَت التغييراتِ على التوازناتِ الموجودة، وهَزَّتها من أركانِها. بالإضافةِ إلى ثقافةِ ونمطِ حياةِ الحداثةِ الرأسماليةِ المتناميةِ باكراً في صفوفِ الشعوبِ المسيحية، والتي استثارَت وأَجَّجَت النزعاتِ الدولتيةَ القومية. إنّ حداثةَ القرنَين التاسعِ عشر والعشرين مَزَّقَت ثقافةَ الشرقِ الأوسطِ المتميزةِ بتكامُلٍ امتدَّ لآلافِ السنين، وجَزَّأَتها بعامِلِ الدولةِ القومية، مُفسِحةً المجالَ بذلك أمام انجرارِها وراء فوضى عارمةٍ وأزماتٍ حادةٍ واشتباكاتٍ ضارية. هكذا تَشَتَّتَت الإمبراطوريةُ العثمانيةُ وانهارَت عن طريقِ مشروعِ الدولةِ القوميةِ ذاك للحداثةِ الغربية. إنّ جمعيةَ الاتحاد والترقي، التي عَوَّلَت على الطغمةِ العسكريةِ بُغيةَ تشكيلِ دولةٍ داخلِ الدولة، قامت بتجذيرِ أزمةِ الدولةِ أكثر فأكثر، بانتقالِها إلى مرحلةِ الطُغمة المسَلَّحةِ في ١٩٠٦. حيث اتَّجَهَت نحو إنشاءِ نزعةٍ قوميةٍ هي الأكثر رجعيةً وشوفينيةً وفاشيةً بذريعةِ سدِّ الطريقِ أمامَ ميولِ الدولةِ القوميةِ لدى الحداثة. هذا التيارُ التركياتيّ، الذي يطغى فيه وزنُ الذين ليسوا أتراكاً، بات دافعاً مُعَيِّناً ومصيرياً في انهيارِ الإمبراطورية، وفي شَحنِ سياقِ الجمهوريةِ بالمخاضاتِ الأليمة، وفي مسارِها المناهِضِ للدمقرطة. أي أنه ساهمَ في التشرذُمِ والانسدادِ بقدرِ الدولِ القوميةِ المنافِسة.

قامَ مصطفى كمال بإحياءِ مصطلحِ ونظريةِ ومؤسساتِ الجمهوريةِ الفرنسيةِ الثالثة، التي اختارَها نموذجاً لنفسِه، وذلك عن طريقِ الثورةِ اليعقوبيةِ المنجزةَ فيما بين عامَي ١٩١٩ و١٩٢٢ (تجاه موجةِ الاحتلالِ الأجنبيِّ المتزايدةِ من جهة، وتجاه أزلامِ السلطنةِ من الجهةِ الثانية)؛ مما غدا حلاً لأزمةِ الدولة، ولو بحدود. بمعنى آخر، فالجمهوريةُ التركيةُ شُيِّدَت على أنقاضِ الإمبراطوريةِ التي آلت بها طُغمةُ الاتحاد والترقي نحو الانقسامِ والانهيار، وعلى أرضيةِ الأزمةِ التي عَمَّقَتها تلك القيادة. هكذا تمّ حلُّ مشكلةِ الدولةِ قسمياً، ولكنّ القضايا الاجتماعيةَ ازدادَت عُمقاً. فمشروعُ الجمهوريةِ ما كان سوى مشروعاً حداثوياً. حيث دارت المساعي لإحيائِها بمصادقةٍ من القوى الغربيةِ المهيمنةِ في معاهدةِ لوزان. كان بوسعِ الثورةِ اليعقوبيةِ فيما بين ١٩٢٠ و١٩٢٢ ألا تقتصرَ على تجاوُزِ أزمةِ الدولةِ وحسب. وكان بإمكانِ الجمهوريةِ التطور طبيعياً صوب الديمقراطيةِ بكلِّ سهولة، لو لَم يتمّ إقصاء القوى المتحالفةِ المؤلَّفةِ من القوميين الأتراك العلمانيين والاشتراكيين والقوميين الإسلاميين وممثلي المجتمعِ الكردي؛

وذلك حصيلةَ مكائد ومؤامراتٍ لا يفتأُ الكشفُ تماماً عن وجهِها الباطنيِّ عسيراً. فبأيةِ حال، كان النصرُ قد تحققَ تحت ظلِّ تحالُفِ هذه القوى. إنّ عدمَ عَزوِ الإقصاءِ المطبَّقِ بالمؤامراتِ والحِيَلِ إلى مصطفى كمال، يتسمُ بالأهميةِ من أجلِ القيامِ بتحليلٍ صائب. حيث كانت حُبِكَت مؤامراتٌ وألاعيبٌ وعملياتُ اغتيالٍ جادةٌ ضد مصطفى كمال أيضاً. وللكادرِ الاتحاديِّ الذي طَوَّقَ مصطفى كمال، نصيبُه المحَدِّدُ في ذلك. ذلك أنّ "حزب الشعب الجمهوريّ CHP" قد تَغَيَّرَ اسماً، ولكنه مضموناً يُعَدُّ الشكلَ الجديدَ الذي اتَّخَذَه حزبُ الاتحادِ والترقي لنفسِه. لقد حاولَ مصطفى كمال كسرَ شوكةِ احتكارِ CHP عبرَ تجربةِ "الفرقة الحرة" (عام ١٩٣٠)، ولكنه عجزَ عن ذلك. فبرنامجُ CHP ونظامُه الداخليُّ لِما بَعدَ عامِ ١٩٣٥ قد اتَّخَذَ من الحزبِ الإيطاليِّ الفاشيِّ نموذجاً له بكلِّ علانية، مما كان واجَه ردودَ فِعلِ أتاتورك الصريحةِ للغاية.

ينبغي التبيان بكلِّ أهميةٍ بأنّ ما زادَ شأنُه وطغى بعدَ عامِ ١٩٢٦، ليسَ الاعتبارَ الشخصيَّ لأتاتورك، بل هو استيلاءُ الكادرِ الاتحاديِّ على الجمهوريةِ خطوةً خطوة، وتجربتُه في مَأسَسةِ ذهنيةِ التحولِ الفاشيِّ تأسيساً على نزعةِ الدولتيةِ القوميةِ المفرطة. ذلك أنّ موقفَ أتاتورك الشفافَ جداً في إبقاءِ الجيشِ خارجَ إطارِ السياسة، وتأسيسِ دولةِ القانون، ورفضِ الأسسِ المرتكزةِ إلى الطبقةِ أو الزمرة، وفي اتّباعِ سياسةِ الاستقلالِ والحريةِ تجاه الخارج؛ قد أُفرِغَ من محتواه عبرَ المؤامراتِ والسياساتِ الامتيازيةِ والمحسوبياتِ التي سَلَكَها الكادرُ الذي يُطَوِّقُه ويحاصِره، ولا تَبرحُ المساعي دائرةً حتى راهننا، في مزاولةِ هذه السياسةِ من خلالِ الانقلابات. موضوعُ الحديثِ هنا هو تجاربُ الانقلاباتِ داخلَ القصورِ والسَّرايا، والمؤامراتُ والانقلاباتُ الاتحادية؛ والتي أَخرَجَت الدولةَ من كونِها دولة، واستحوذَت عليها، وواظَبَت على تقاليدِ الحُكمِ الاستبداديِّ المسَلَّطِ على المجتمع. ومقابل ذلك، ثمة كفاحاتٌ جدُّ هامةٍ في سبيلِ الاستمرارِ بالدولةِ كدولةٍ حقيقيةٍ بالفعل. وتشييدُ مصطفى كمال للجمهورية، يأتي في مقدمةِ هذه المساعي والمحاوَلات.

هذان المفهومان المتعارِكان بالتبادلِ في مرحلةِ الحداثةِ الغربية، أَبقَيا الدولةَ ضمن أزمةٍ دائمة، تماماً مثلما تَرَكا المجتمعَ وجهاً لوجهٍ أمام قضايا ثقيلةِ الوطأة، وأعاقا تطبيقَ ديمقراطيةٍ مبدئيةٍ راسخة. هكذا، لم تتخلصْ الجمهوريةُ من كونِها بوابةً للانقلاباتِ والامتيازاتِ ولسمسرةِ الاحتكاراتِ الأوليغارشية، وعجِزَت عن التحولِ إلى دولةٍ علمانيةٍ واجتماعيةٍ وديمقراطيةٍ بالفعل، وإلى دولةِ قانونٍ حقيقية. والسببُ الأوليُّ وراءَ ذلك هو – بطبيعةِ الحال – القضاءُ على التوافقِ الاجتماعيِّ الديمقراطيِّ المبرَم في مستهلِّ

أعوامِ العشرينيات، إلى جانبِ مساعي الاحتكاراتِ الانقلابيةِ والامتيازيةِ والأوليغارشيةِ المهيمنة. ذلك أنّ الكفاحاتِ المخاضةَ داخلَ الدولةِ لَمْ تَكُنْ معنيةً بالقانونِ أو بمصطلحاتِ الدولةِ الاجتماعيةِ والعلمانيةِ والديمقراطية؛ بل كانت تطمعُ في الاستيلاءِ على الإتجارِ والسمسرةِ بالسلطةِ التي كانت ضخمةً للغاية.

بمقدورنا تقسيم هذا السياقِ إلى ثلاثِ مراحلٍ ممتدّةٍ على طولِ تاريخِ الجمهوريةِ. يمكن وصف المرحلةِ الأولى، التي تشملُ الأعوامَ ما بين ١٩٢٦ و١٩٥٠، بطابعِ الأوليغارشيةِ البيروقراطيةِ التسلطيةِ ذاتِ الحزبِ الواحد. المرحلةُ الثانيةُ تمتدُّ من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠، هي فترةُ المشاحناتِ الحادةِ والانقلاباتِ التي بادرَ إليها كلٌّ مِن أصحابِ الأراضي والبورجوازيةِ التجاريةِ والصناعيين الغرباءِ المستَوردين المتطلعين إلى مشاركةِ الأوليغارشيةِ البيروقراطيةِ وإعادةِ تشاطُرِ سمسرةِ الدولةِ معها. المرحلةُ الثالثةُ ما بين ١٩٨٠ و٢٠١٠، هي الفترةُ التي اتَّضَحَ فيها أكثر الدخولُ في سمسرةِ الدولة، بتدخُّلٍ مباشرٍ من رأسِ المالِ الماليِّ العالَميّ. الخاصيةُ المشتركةُ للمراحلِ الثلاث، هي مرورُها مليئةً بمَشادّاتِ وصراعاتِ الأحزابِ والنقاباتِ المتمحورةِ حول الاستيلاءِ والاستحواذِ على الدولة، وبالإداراتِ الأوليغارشيةِ الصارمةِ جداً، والتي سَلَّطَتها احتكاراتُ الدولةِ والاحتكاراتُ الخاصةُ المتناميةُ على شرائحِ الشعبِ والمجتمع. أما القوةُ المهيمنةُ المتحكمةُ بهذا السياقِ من الخارج، فهي أساساً الإمبراطوريةُ البريطانيةُ من ١٩٢٥ إلى ١٩٤٥، وأمريكا من ١٩٤٥ إلى ٢٠١٠. هذا وقد شارك الاتحادُ الأوروبيُّ وصندوقُ النقدِ الدوليِّ والبنك العالميّ أيضاً في هذا السياقِ نسبياً بعدَ الخمسينيات. في حين أنّ شبكةَ غلاديو في حلفِ الناتو هي المديرُ الرئيسيُّ له.

أما القوى المتحالفةُ في تأسيسِ الجمهورية، فبَقيَت بطبيعةِ الحالِ متخذةً حالةَ المقاومةِ تجاه الهيمنةِ المسَلَّطةِ عليها. إذ نَشهَدُ تصديَعضٍ من هذه القوىإزاء النظام، ومساعيَبعضِها الآخرِ في الالتحامِ والاندماجِ معهعلى مدارِ المراحلِ الثلاث، ولو بنحوٍ متبعثرٍ ومنفصلٍ عن بعضِها البعض. إنّ روسيا السوفييتيةَ ذاتَ النفوذِ في عهدِ تأسيسِ الجمهورية، والاشتراكيين والشيوعيين التابعين لها، كانوا أولَ القوى الضحيةِ التي تعرَّضَت لضرباتِ القوةِ المهيمنةِ وقمعِها. أما مرحلةُ الإبادةِ البادئةُ مع مجزرةِ مصطفى صبحي ورفاقه، فتعمَّقَت مع حظرِ الحزبِ الشيوعيِّ عام ١٩٢٧ واعتقالِ د. حكمت

كفلجملي وناظم حكمت[٣٢]. وتَرَكَّزَ القمعُ والحظرُ بعد الخمسينيات كوسيلةٍ للدخولِ إلى الناتو. هذا وأُعيدَ قمعُ الاشتراكيين بانقلابِ ١٢ آذار ١٩٧١، رغم مساعيهم في إبرازِ حضورِهم وإسماعِ صوتِ الديمقراطيةِ، عندما واتَتهم الفرصةُ مع الانقلابِ البيروقراطيِّ الحاصل في ٢٧ أيار ١٩٦٠. ورغمَ محاولاتِهم في المواظبةِ على المقاومةِ حتى مطلعِ الثمانينيات، إلا أنّ انقلابَ عام ١٩٨٠ قَصَمَ ظَهرَهم، لدرجةٍ عجزوا عن تحقيقِ الصحوةِ حتى يومِنا بأيِّ شكلٍ من الأشكال. ولا يَنفكّون يَتخبّطون للاستمرارِ بوجودِهم الواهنِ للغايةِ والبعيدِ عن المسؤولية، والمتشتت، عاجزين عن البلوغِ بذاتِهم إلى تنظيمٍ متحدٍ وتعدديٍّ على محورِ الديمقراطيةِ الراديكالية. من هنا، تنتظرهم مهامُّ تنشيطِ ذاتِهم وخطوٍ خطواتِهم على دربِ الدمقرطةِ بما يتماشى وطاقاتِهم الكامنة.

أما القومياتُ الإسلامية، فواجَهَت الضرباتِ التي لَحِقَت بها وعملياتِ الحظرِ والنفيِ والتشريدِ التي تَعَرَّضَت لها بمقاومةٍ أدنى مستوىً، ولكن مع مُراكَمةِ ردودِ فعلِها وحِنقتِها ضمنياً. وما مقاومةُ المتنورين المتجسدةُ في شخصياتِ محمد عاكف وسعيد النورسي ونجيب فاضل[٣٣] في غضونِ أعوام ١٩٢٣ و١٩٥٠، سوى مساعٍ إسلاميةٌ في الاستحداثِ والعَصرَنة. إنها ضربٌ من ريادةِ التآخي الإسلاميِّ والتصدي الإسلاميِّ المستَحدَثِ مجدَّداً في تركيا. لكنها، وخلالَ الفترةِ بين ١٩٥٠ و١٩٨٠، عقدَت علاقاتِها مع بعضِ القوى المهيمنةِ ذاتِ النفوذ، سواءً داخلياً أم خارجياً، مشاركةً بذلك في السلطة، وبالتالي في سمسرةِ الدولة، ومبتدئةً بذلك في سياقِ التحولِ إلى احتكارِ رأسِ المالِ عن طريقِ الرأسماليةِ

[٣٢] **ناظم حكمت:** شاعر تركي شيوعي شهير حُظِرت أشعاره في تركيا فترة طويلة (١٩٠٢ – ١٩٦٣). عارض الإقطاعية وشارك في حركة أتاتورك التجديدية، ولكن بعدها عارض النظام المُشاد وسجن في السجون التركية حتى ١٩٥٠. كتب عدة روايات ومسرحيات منها: "الرجل المنسي" و"فرهاد وشيرين" إلى جانب دواوين الشعر منها "ملحمة الشيخ بدر الدين" و"مناظر طبيعية وإنسانية من بلدي" (المترجِمة).

[٣٣] **نجيب فاضل:** مفكر وكاتب مسرحي وشاعر وصحفي وروائي قُلِّدَ وسام "أشعر شعراء اللغة التركية" ونال عمادة الأدب التركي بجدارة (١٩٠٥ – ١٩٨٣). له مؤلفات عديدة فيالسيناريو والمذكرات والدراسات الفكرية والأدبية والفنية وفي الأديان والتاريخ. في ١٩٤٣ أصدر مجلة "الشرق الكبير" العلمية والفكرية والأدبية والسياسية، والتي هي أطول المجلات عمراً في تركيا. من أهم دواوينه "بيت العنكبوت" و"الأرصفة". ومن مسرحياته "البذرة" و"الهوية" و"حجر الصبر" (المترجِمة).

الخاصة. وما "حركةُ أربكان[٣٤]" سوى حركةٌ إسلاميةٌ نموذجيةٌ آنذاك، وتُعبِّرُ عن مصالحِ وآمالِ وطموحاتِ العديدِ من التياراتِ الموجودةِ حينها لتمثيلِ ذاتِها في السلطة. بينما تستمرُّ حركةُ سعيد النورسي باسمِ "النورانية" بمنوالٍ أكثر باطنيّةً وعلى شكلِ عدةِ فروعٍ متشعبة. في حين، تَتخفى نقشبنديةُ[٣٥] القرنِ التاسعِ عشر في الخلفيةِ التاريخيةِ لجميعِ تلك الحركاتِ، التي عجزَت عن سلوكِ موقفٍ ديمقراطيٍّ مبدئيٍّ ومِنهجيّ، مع أنها طَوَّرَت نظاماً ديمقراطياً اقتصَرَ عليها فقط. وعلى الرغمِ من عثورِها على شمسيةٍ حاميةٍ لها مُشَخَّصةً في تورغوت أوزال خلالَ الفترةِ ما بين ١٩٨٠ و٢٠١٠، إلا أنها بقيت مُعَرَّضةً للتهديدِ الدائمِ على يدِ الأوليغارشيةِ البيروقراطيةِ في عهدِ التحولِ إلى سلطةٍ ورأسِ مال. أما العلاقاتُ التي أَبرَمَتها مع أمريكا والاتحادِ الأوروبيِّ وصندوقِ النقدِ الدوليِّ والبنكِ العالميِّ على وجهِ الخصوص، وكذلك مع بعضِ أوساطِ رأسِ المالِ العربيّ؛ فقد صَيَّرَتها شريكةَ النظامِ القائم. وقد اكتَسَبَت هذه الشراكةُ سمةَ الاستمراريةِ بعد أعوامِ ٢٠٠٠، أي في عهدِ تَرَأُّسِ رجب طيب أردوغان للوزارةِ والحزبِ الحاكمِ بعدَ رئاسةِ نجم الدين أربكان المحدودةِ الأجَل لها.

إنّ هذه القوى وجهاً لوجهٍ أمام قضيةٍ دمقرطةٍ ثقيلةِ الوطأة، حيث تَجِدُ نفسَها تجاه الأوليغارشيةِ البيروقراطيةِ مُحاقةً دوماً بالتهديد. لذا، إما أنْ تتخطى هذا التهديدَ بحملةٍ من الدمقرطةِ التامة، أو أنْ تَخسرَ وضعَها الحاليَّ على يدِ حملاتِ كَيلِ الضرباتِ والتعريضِ للتشتتِ بما يُشبهُ حالَ اليسار. ومحاكَمةُ الأرغانَكون يُفيدُ بهذه الحقيقة.

الكردُ الذين كانوا قوةً حليفةً في تأسيسِ الجمهورية، باتوا في وضعٍ هو الأكثرُ حرجاً ومأساويةً تجاه الأوليغارشيةِ البيروقراطية. فعلى الرغمِ من كونِهم عنصراً أصيلاً لا استغناءَ عنه في الجمهوريةِ وفي حربِ

---

[٣٤] **حركة أربكان:** حركة سياسية إسلامية ساهمت سنوات طويلة في صياغة المشهد السياسي التركي بأسماء متعددة: "حزب السلامة الوطني" ثم "حزب الرفاه" ثم "حزب الفضيلة" وحالياً "حزب السعادة". عاشت الحركة مراحل ذهبية من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧، وبرزت في إدارتها للبلديات ثم كفاعل سياسي في أنقرة، واستطاعت أن تكيّف نفسها مع الواقع السياسي لتشكل حكومات ائتلافية مع أحزاب علمانية وقومية. عاشت الحركة انقسامات واستقالات متعددة أيضاً لأسباب عدة (المترجِمة).

[٣٥] **الطريقة النقشبندية:** تنسب إلى محمد بهاء الدين شاه نقشبند. يقول أصحابها أن طريقتهم كانت تسمى "الصديقية" نسبة إلى أبي بكر الصديق. انتشرت الطريقة في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في كردستان وبلاد القوقاز وبخارى وسمرقند وتركمان وشبه القارة الهندية وفي معظم البلاد العربية. ظهرت النقشبندية في كردستان أوائل القرن التاسع عشر تزامُناً مع معركة جالديران بين الصفويين والعثمانيين (المترجِمة).

التحرير، إلا أنّ الوضعَ الذي أُقحِمَ فيه الكردُ يَحفُّه الضبابُ والظلامُ الدامس، لارتباطِه بكثيرٍ من المؤامراتِ والمكائدِ وعملياتِ التنكيل. من هنا، فإنّ سلوكَ سياسةِ تطهيرِ بلادِ الأناضولِ من الكردِ فيما بين ١٩٢٥ – ١٩٥٠ مثلما حلَّ بالرومِ والأرمن مِن قبل، وفرضَ سياسةِ اجتثاثِ الكردِ، وبدءَ سياقِ العصيانِ في غضونِ ١٩٢٥ – ١٩٣٨؛ كلُّ ذلك يُعَدُّ أمراً مفهوماً تأسيساً على هذه السياسةِ المُتَّبَعة. ودورُ الإمبراطوريةِ البريطانيةِ في ذلك مُطابِقٌ تماماً لدورِها في القضاءِ على الأرمنِ والرومِ والآشوريين. كما أنّ العلاقةَ المعقودةَ مع الإمبراطوريةِ البريطانيةِ غَدت مُعَيِّنةً في انحرارِ الجمهوريةِ وراء نظامٍ تسلُّطيّ، وفي تَبَعِيَّتِها للحداثةِ الرأسماليةِ في وقتٍ مبكِّر. هذا وبالمقدورِ القولُ أنه كان هناك مشاحناتٌ ونزاعاتٌ ضاريةٌ بين كوادرِ مصطفى كمال وبين الكوادرِ التابعين إلى عصمت إينونو، وأنّ انزلاقَ الجمهوريةِ صوبَ اليمين على مسارٍ مناهِضٍ للديمقراطية لعب دورَه في تلك المشاحنات. فبينما اتَّبَعَ مصطفى كمال موقفَ الصداقةِ مع السوفييت والمناداةِ بالاستقلال، قامَ الطرفُ الآخَرُ بعقدِ العلاقةِ المتعددةِ الجوانبِ مع الإمبراطوريةِ البريطانية.

اعتُبِرَت القضيةُ الكرديةُ منتهيةً بعدَ العصيان. حيث سُحِقَ أيُّ تَمَلمُلٍ بسيط، بالنظرِ إليه كعودةِ انبعاثِ مَن يُعتَقَدُ أنه مَيِّت. هكذا مرَّت فترةٌ ما بين ١٩٥٠ – ١٩٨٠ بإثباتِ الكردِ لوجودِهم كأكبرِ قضيةٍ بالنسبةِ لهم. حيث دارت كلُّ السِّجالاتِ وتَمَحورَت كلُّ المقاوماتِ حولَ سؤالِ "هل الكردُ موجودون أم لا؟". وقد ارتقى PKK موضوعياً إلى مستوى المؤثرِ السائدِ خلال أعوامِ ١٩٨٠ – ٢٠١٠ باسمِ كلِّ قوى المعارضة، وذلك بانطلاقتِه المبنيّةِ على تجاوُزِ تلك السجالاتِ ودخولِ مرحلةِ التحرر. تلك المرحلةُ التي استَشرَت فيها قضيةُ الدمقرطةِ إلى أقصاها تزامُناً مع انقلابِ ١٢ أيلول ١٩٨٠، والتي شَهِدَت خَرقَ حقوقِ الإنسانِ عالمياً، وبَسَطَت العصاباتيةُ سيطرتَها داخلَ الدولة؛ قد انتهت بسَحبِ أمريكا يَدَها ودعمَها من حركةِ أرغانَكون، التي أعادَت بناءَ هيكليتِها كشبكةِ غلاديو تركية. أما الاتفاقُ المبرَمُ في شهرِ تشرين الثاني من عامِ ٢٠٠٧ بين أمريكا والجمهوريةِ التركية، فيَنُصُّ على تسويةِ أمرِ PKK مقابلَ: تصفيةِ شبكةِ غلاديو التركية، وتقديمِ أعضائِها العاقّين للمحاكمة، وجرِّ الباقين منهم إلى مؤسساتِ الدولةِ النظامية (محافِلِها الرسمية). وفي هذه النقطةِ بالذاتِ دارت أعظم جدالاتِ الدمقرطةِ في تاريخِ الجمهورية، وبَرزَت مساعي إعادةِ تصييرِها جمهوريةً دستوريةً ديمقراطية.

مواقفُ القوى الموجودةِ هي التي ستُحَدِّدُ كيفيةَ الخروجِ من أكبرِ أزماتِ تاريخِ الجمهورية، والتي لا تَنبَري قائمةً ومستمرةً بأعلى وتيرةٍ لديها، سواءً داخلَ الدولةِ أو داخلَ المجتمع. والبحثُ الجاري والجدلُ

الدائرُ حول الدستورِ الديمقراطيّ، إنما هو سببٌ ونتيجةٌ لهذه الأزمةِ في آنٍ معاً. أو بالأحرى، كِلاهما يَنشطان ضمن آليةٍ وديناميةٍ فعالةٍ تَجعَلُهما يُوَلِّدان بعضَهما بعضاً. ومرةً أخرى تحتلُ القضيةُ الكرديةُ في هذه الحالةِ منزلةَ الصدارة. في الحقيقة، يتعلقُ هذا الواقعُ بمبدأٍ غائرِ الأعماقِ في التاريخ؛ ألا وهو أنّه يستحيلُ قمع القضايا الاجتماعيةِ عِنوةً، لأنها عندما تَجِدُ الفرصةَ المناسبةَ ستفرضُ حضورَها بنحوٍ أكثر شِدةً من أيِّ وقتٍ مضى. ومن هذه الجهة، وكأنه يُعادُ عيشُ مرحلةِ ما بين عامَي ١٩٢٠ – ١٩٢٥ كسياقٍ أكثر غرابةً وإثارةً في التاريخ، وعلى شكلِ **دوامة**؛ ولكن، ليس بغرضِ قمعِ الحلفاءِ المؤسِّسين هذه المرة، بل وكأنه تتمُّ مناشدتُها للعملِ بِهِمّةٍ من أجلِ إنشاءِ الجمهوريةِ الديمقراطيةِ التي عَجِزَت عن إنشائِها فيما مضى. إنّ الخطَّ الرفيعَ الفاصلَ بين التاريخِ والحاضر، وتفسيرَه على أنه دوامةٌ حلزونية، يتيحُ المجالَ لاستيعابٍ أفضل وأَصحّ لهذه الحقيقة، ويُزَوِّدُها بإمكانيةِ أداءِ أدوارِها التاريخية.

ب- الخروج من الأزمة وحل الدستور الديمقراطي:

ثمة توافُقٌ ضمنيٌّ بين كافةِ الجهاتِ الاجتماعيةِ بشأنِ دمقرطةِ تركيا. ما يَنقصُ هنا، هو تصييرُ هذه الرغبةِ الضمنيةِ والتاريخيةِ إرادةً حيةً ومكشوفة. والدستورُ الديمقراطيُّ هو يَقينُ هذا الواقعِ وحقيقتُه، والتعبيرُ الجوهريُّ عنه. إنّ البندَ الثاني من هذا التقييم، وبالأخصِّ قِسمُ المبادئ، يَرسمُ الإطارَ المعنيَّ بماهيةِ الدستورِ الديمقراطيِّ اللازمِ لتلبيةِ مَطلَبِ الدمقرطةِ التاريخية. بالمقدورِ إعادة صياغة هذه المبادئِ المرتكزةِ إلى المصطلحاتِ والنظرياتِ العلمية، ولو بشكلٍ جدٍّ مختَزَل ومُستَخلَص، في سبيلِ الخروجِ من الأزمةِ وإعادةِ بناءِ هيكليةِ الجمهوريةِ تأسيساً على الدستورِ الديمقراطيّ.

١- الأمة الديمقراطية:

تعريفُ الأمةِ الديمقراطيةِ المتألفةِ من الأفرادِ الذين يتشاطرون حقوقَهم وحرياتِهم الرئيسيةَ بالتساوي، بقدرِ ما تتألفُ من شتى أنواعِ الثقافاتِ والأثنياتِ والأديان (مفهوم الهوية المرنة والمنفتحة الأطراف)،

والمستندةِ بالتالي إلى دعامةِ وحدةِ الحقوقِ الفرديةِ والجماعية؛ هذا التعريفُ يتحلى بالقدرةِ على تأمينِ التكاملِ الأشملِ ضمن تناغُمٍ مع تعريفِ الوطنِ المشترك.

٢- الوطن المشترك (الوطن الديمقراطيّ):

ينبغي تعريفه على أنه المكانُ الذي يعيشُ عليه الأفرادُ الأحرارُ كمواطنين ديمقراطيين، ويَقطنُه المجتمعُ الأيكولوجيُّ والاقتصاديُّ والديمقراطيّ، دون عَزوِه إلى أيةِ مجموعةٍ أثنيةٍ أو دينية، ودون اللجوءِ إلى إقصاءِ أيٍّ منها. فهذا التعريفُ يحتوي على معنى غنيٍّ يُخَوِّلُه لتأمينِ التكاملِ الأشملِ بِمُفردِه.

٣- الجمهورية الديمقراطية:

ويُشِيدُ بضرورةِ اتخاذِه من المجتمعِ الديمقراطيِّ أساساً، باعتبارِه المطَبِّقَ المعَيَّنَ للمزايا العلمانيةِ والقانونيةِ والاجتماعيةِ للدولة. فالجمهوريةُ هي نموذجٌ مثاليٌّ لشكلِ دولةِ المجتمعِ الذي تَنشطُ فيه الديمقراطية. وفي جمهوريةٍ كهذه تَبرزُ الصفاتُ العلمانيةُ والاجتماعيةُ والقانونيةُ إلى الميدانِ من حيثُ النتيجة.

٤- الحل الديمقراطي:

تتجسدُ دعامةُ الحلِّ الديمقراطيِّ في تواجُدِ مؤسساتِ الجمهوريةِ ومؤسساتِ المجتمعِ الديمقراطيِّ معاً ضمن أجواءٍ سلمية. وضمن نطاقِ هذا التعريف، تُعَدُّ احتكاراتُ الدولةِ القوميةِ والرأسماليةِ والصناعويةِ مُرغَمةً على القبولِ بالعيشِ المشتركِ ضمن أجواءٍ سلمية، استناداً إلى الوفاقِ مع المؤسساتِ الكومونالية الكونفدراليةِ الديمقراطيةِ والاقتصاديةِ والأيكولوجيةِ ضمن المجتمعِ الديمقراطيّ. بصراحة، وكيفما لا تُرفَضُ الدولةُ التي لا تغيبُ فيها الديمقراطية، فإنه لا يتمُّ فرضُ ديمقراطيةٍ بلا دولة.

٥- التِحامُ الحقوقِ والحرياتِ الفرديةِ والجماعية:

المجتمعاتُ كياناتٌ جماعيةٌ بقدرِ ما هي فردية، وفرديةٌ بقدرِ ما هي جماعية. وفصلُ كِلَيهما عن بعضِهما البعض، ما هو سوى سفسطةٌ ليبراليةٌ تَرمي إلى الاستغلالِ والقمع. ولا يُمكنُ سدُّ الطريقِ أمام هذه اللعبة، إلا بعيشِ الحقوقِ الفرديةِ والجماعيةِ ملتحمةً كالتحامِ الظفرِ واللحم.

٦- الحريةُ الأيديولوجية والاستقلالُ الأيديولوجيّ:

سوف يَبقى حلُّ قضايا الدمقرطةِ ناقصاً ومعلولاً، ما لَم يتمّ تجاوُز الهيمنةِ الأيديولوجيةِ للمدنيةِ الطبقيةِ عموماً، وللحداثةِ الرأسماليةِ على وجهِ الخصوص. ونخصُّ بالذكرِ في هذه الحالةِ مدى صعوبةِ تحليلِ الوضعيةِ Pozitivizm الأوروبيةِ والثقافةِ الشرقيةِ والشرقِ أوسطيةِ بوجهةِ نظرٍ حرة، وصعوبةِ الانتقالِ بهما إلى الحلولِ الديمقراطية. ولن يَستطيعَ بلوغَ هذه التحليلاتِ والحلول، أو تطبيقَ الحياةِ الحرة؛ إلا أولئك الذين يَصوغون طبيعتَهم الاجتماعيةَ وتاريخَهم الاجتماعيَّ بِحُرّيةٍ على شكلِ مصطلحاتٍ ونظرياتٍ ومؤسسات.

٧- التاريخانية والحاضرية:

يحتوي التاريخُ على شروطِ الحاضر، بقدرِ ما يُجَسِّدُ الحاضرُ التاريخَ أيضاً. والفرقُ بينهما هو عرضُ إمكانيةِ التدخلِ في الحاضر، وبالتالي تقديمُ فرصةِ تحريرِه. وكيفما لا تاريخ بلا حاضر، فلا حاضر بلا تاريخ. وما مساعي الحداثةِ في التجريدِ من التاريخ، سوى حربُ جَرِّ المجتمعِ والفردِ نحو القمعِ والاستغلالِ السهل، وتعويدِهما على ذلك عن طريقِ تجريدِهما من الذاكرةِ والأخلاقِ والسياسة. وهذا ما يجبُ رفضه كلياً.

٨- الأخلاق والضمير:

لا تَكفي المواقفُ الاقتصاديةُ والسياسيةُ لوحدِها في تحليلِ القضايا الاجتماعيةِ وتحقيقِ الدَّمقرَطَة. فلَطالَما عاثَ المجتمعُ وُجودِيّاً بالأخلاقِ والضميرِ على مدارِ التاريخ. أما الحربُ التي شَنَّتها الحداثةُ على الأخلاقِ والضميرِ الاجتماعيَّين، فهي تَهدفُ إلى شرعنةِ القمعِ والاستغلال. بالتالي، فالحلولُ الاقتصاديةُ والسياسيةُ النابعةُ من تلك المواقفِ غيرُ ممكنةٍ من حيثُ المضمون. بل إنها تُزيدُ من وطأةِ القضايا الاجتماعية، مثلما أنها تُفرِغُ جهودَ الدمقرطةِ من فحواها. من هنا، لا بدَّ بكلِّ تأكيدٍ من ضرورةِ اللجوءِ إلى مبدأِ الأخلاقِ والضمير، لأنه لا يَعتَرِفُ بمبدأِ القوةِ ضمن الحلِّ الديمقراطيِّ للقضايا.

٩- الدفاعُ الذاتيُّ في الديمقراطيات:

من التشخيصاتِ العلميةِ أنّه، ليس الكائناتِ الحيةَ فحسب، بل وحتى الموجوداتُ التي تُعَدُّ جامدةً، تَعيشُ بنظامِ الدفاعِ الذاتيِّ في كلِّ زمانٍ ومكان. بناءً عليه، فتَمَتُّعُ المجتمعاتِ والمؤسساتِ الديمقراطيةِ والأفرادِ الديمقراطيين بنظامٍ كافٍ من الدفاعِ الذاتيِّ إزاءَ عناصرِ الحداثةِ الرأسمالية (الدولة القومية، الرأسمالية، والصناعوية)، يُعتَبَرُ ضرورةً حتميةً لا غِنى عنها من أجلِ حياةٍ حرةٍ ومتساويةٍ عادلة.

كُلّي قناعةٌ بأنّ هذه السرودَ التاريخيةَ المصاغةَ باقتضابٍ لدى التوجهِ نحو الدمقرطةِ وحلِّ القضيةِ الكرديةِ في تركيا، وهذه المبادئَ التي عُمِلَ على إيضاحِها باختصار من أجلِ جمهوريةٍ دستوريةٍ ديمقراطية؛ إنما هي مُنَوِّرةٌ وحَلاّلة. وتأسيساً على هذه الأرضية، سيَكونُ بالمقدورِ مَوضَعَةُ القضيةِ الكرديةِ وتحليلُها بسهولةٍ أكبر ضمن إطارِ التكاملِ الديمقراطيِّ في تركيا، وتقديمُ نموذجِ حلٍّ أو عرضُ نماذجٍ بديلةٍ مُحتَمَلة.

الفصل الرابع

القضيةُ الكردية واحتمالاتُ الحل

قـد تَكُـونُ أولُ قضـيةٍ اجتماعيـةٍ بـارزةٍ مـع المدنيـةِ الطبقيـةِ معنيـةً بأسـلافِ الكـردِ الأصـليين. فمصطلحاتُ كورتي Kurti وهوري Hurri وگوتي Guti وآري Ari، التي غالباً ما تَظهرُ أمامنا أثناء تصاعُدِ المدنيةِ السومرية، تُذَكِّرُنا دوماً بالجذورِ ذاتِها. معنى هذه المصطلحاتِ هو "الجبليون" أو "الشعبُ الجبليّ". ومعلومٌ أنّ هذه الكِنانةَ نفسَها تُطلَقُ دوماً كلَقبٍ على الكردِ أيضاً. لقد نَمَت المدنيةُ السومريةُ كأطروحةٍ مضادةٍ للمجتمعِ النيوليتيّ. بمعنى آخر، فإنّ ميزوبوتاميا السفلى، أي الوديانَ السهليةَ لنهرَي دجلة والفرات تصاعدَت كبديلٍ لميزوبوتاميا العليا، أي للوديانِ والتِّلالِ الجبلية. ومشاكلُ المجتمعِ النيوليتيّ وقضاياه مرتبطةٌ بهذا التصاعد. إنّ الحديثَ عن تطابُقٍ تامٍّ بين المجتمعِ النيوليتيّ والكردايتيةِ الراهنة، لا يُعتَبَرُ تشخيصاً علمياً بالتأكيد. لكنّ التشابُهاتِ بين إرثِ المجتمعِ النيوليتيّ الذي لا يزالُ حياً وبين مجتمعِ ما قبل عشرِ آلافِ سنة، ليست محضَ صدفة. والتاريخُ الاجتماعيُّ يقول بضرورةِ متانةِ حلقاتِ الربطِ فيما بينهما. ويتحدثُ علمُ الآثارِ وعلمُ الأتيمولوجيا عن كونِ التشابهِ بينهما أقوى. وتَرجحُ كفةُ احتمالِ اتسامِ المجتمعِ القاطنِ على حوافِّ سلسلةِ جبالِ زاغروس – طوروس بِسِمَةِ الكردِ الأوائل.

تُوصَفُ الحقبةُ المبتدئةُ من أعوامِ ٥٠٠٠ ق.م إلى حين توسعِ الإسلامِ بالعصورِ الأولى. معلومٌ أنّ إنتاجَ المؤسساتِ الأوليةِ المعنيةِ بالمدنيةِ قد نَمَا كالتيهورِ في مجتمعِ تلك الحقبة، وعلى رأسِها: الهرمية، السلالة، الدولة، المدينة، الطبقة، التجارة، الزراعة، الحِرفة، العائلة، المرأة، العبودية، الدين، الكتابة، العلوم، الآداب، التماثيل، الإعمار، والصناعة. وتطوُّرٌ في هذا المنحى يفيدُ بتفاقُمِ القضايا الاجتماعيةِ أيضاً كالتيهور. وأوائلُ الكردِ يَكمنون في مركزِ تلك القضايا. وعلى صعيدِ الحل، انعَكَفوا على الزراعةِ وتربيةِ المواشي كسبيلٍ أساسيةٍ وجدوها أمامَهم، ولاذوا إلى قممِ الجبالِ للخلاصِ من أعدائِهم. هاتان الميزتان لا تَبرحان عامِلَين رئيسيَّين في وجودِ الكردِ اليومَ أيضاً. وبينما عَمِلَت الطبقةُ العليا من الكردِ الأوائلِ دوماً على الانصهارِ في بوتقةِ المدنياتِ الدولتيةِ المجاورةِ سعياً منها إلى حلِّ قضاياها الطبقيةِ الاجتماعية، فإنّ الجماعاتِ الكادحةَ المتبقيةَ خاضت حربَ الوجودِ بالانكبابِ على الزراعةِ وتربيةِ المواشي، كأشباهِ رُحَّلٍ يتنقلون دائماً بين السهولِ والجبالِ على شكلِ قبائل وعشائر لا عدَّ لها ولا حصر. هؤلاء المتبقون في الجبالِ والمنشغلون بالزراعةِ وتربيةِ المواشي، كانوا كُرداً على وجهِ العموم (الاستثناءُ لا ينفي القاعدة). في حين، كانت الحِرَفُ الحرةُ والتجارةُ مهنتَين يُزاوِلُهما الأرمنُ والآشوريون الحاليونفي المدينة، وكأنه كان هناك تقسيمٌ طبيعيٌّ للعمل. لقد كانت الشعوبُ الرئيسيةُ لنهرَي دجلة والفراتِ مرتبطةً ببعضِها بعضاً بدياليكتيكِ حياةٍ من هذا القبيل.

أولُ انفصالٍ كبيرٍ شهدَته هذه الشعوب، تَزامَنَ مع المسيحية. كان يَهوَهYehova، إلهُ إبراهيم الاصطلاحيّ، يمثِّلُ انفصالاً أكثرَ جذريةً فيما قبل. ينبغي عدم النسيان بتاتاً أنّ القضايا الاجتماعيةَ المتوَلِّدةَ من أحشاءِ المدنية، قد عَبَّرَت عن نفسِها دوماً في هيئةِ إلهٍ وديانٍ جديدَين. فبقدرِ ما تَكَوَّنَت المصطلحاتُ الدينيةُ والإلهيةُ المتناقضة، فإنّ القضايا الاجتماعيةَ أيضاً قد استَشرَت وتنوعَت بالمِثل. فبينما عَبَّرَت الديانةُ الزرادشتيةُ في جبالِ زاغروس عن سُمُوٍّ، أي إلهيةِ الزراعةِ وتربيةِ الحيوان، فآلهةُ سومر وبابل وآكاد وآشور أيضاً يَعكسون وجهَ المدينةِ والتجارةِ والدولةِ والسلالة، ويُصَرِّحون بذلك علانيةً. أما تَشَكُّلُ المسيحيةِ كدينٍ للفقراءِ والمسحوقين لأول مرة، فيُعَبِّرُ في الحقيقةِ عن البحثِ عن حلٍّ للقضايا الاجتماعية، وبلغةٍ دينيةٍ وإلهية. وفي الحين الذي تُولَدُ فيه الموسويةُ بوصفِها دينَ قبيلة، فإنّ المسيحيةَ تَنشأُ منه كدينِ شعب، لتَغدوَ أولَ خطوةٍ عظيمةٍ على دربِ القومِ والكونية. ورغمَ أنّ المحمَّديةَ اتَّخَذَت الشعبَ والقومَ أساساً لدى ولادتِها، إلا أنها في عهدِ السلطنةِ ستؤسِّسُ لهيمنتِها ونفوذِها كدينِ طبقةٍ ودولةٍ ومدنيةٍ حاكمة.

كردايتيةُ العصورِ الوسطى (من ولادةِ الإسلامِ في القرنِ السابعِ حتى دخولِ الحداثةِ الرأسماليةِ إلى الشرقِ الأوسطِ في القرنِ التاسعِ عشر) تُواصِلُ إرثَ العصورِ الأولى. وبينما التَحَمَت الطبقةُ العليا المتألفةُ من الأمراءِ والبيكواتِ والزعماءِ والمشايخِ مع المدنيةِ المسيطرة (لا فرقَ إنْ كانت عربيةً أم عجميةً أم تركية)، فقد تَخَلَّت عن قَفطانِها وزِيِّها الكرديِّ مقابل ذلك. فالكردايتيةُ لا تتناسبُ ومصالحَهم في العيشِ كدولة. بل تُرغِمهم منافعُهم على أنْ يَكُونوا عرباً أو عجماً أو أتراكاً أفاضل. وهكذا تضاعفت القضيةُ الاجتماعيةُ بالنسبةِ للكرد، لتستَفحِلَ مشاكلَهم على شاكلةِ الهويةِ المضطَهَدةِ والهويةِ الثقافيةِ المتعرضةِ للخيانة.

هل كانت قضايا الكردِ ومشاكلُهم في العصورِ الوسطى ستُحَلُّ بالتحولِ إلى دولة؟ كانت فكرةٌ كهذه تَكَوَّنَت في عهدِ الاشتراكيةِ المشيدة. حيث كان يُصاغُ الفكرُ القائلُ بأنّه وكأنّ قضايا الشعوبِ وهوياتِها ستَصِلُ حلَّها النهائيَّ مع تحوُّلِها إلى دولة. يجب عدم الاستغرابِ من هذه الفكرة، لأنه تمّت المطابقةُ حتى بين الاشتراكيةِ وبين التحولِ إلى دولةِ البروليتاريا. وكنا نتأسفُ على عدمِ امتلاكِنا دولة. بَيدَ أنّ الحضارةَ الديمقراطيةَ قد أَثبَتَت كونَ التحولِ إلى دولةٍ مَصدرٌ لأعظمِ الهمومِ والغموم. كما لَمَ يَكُ ثمةَ شيءٌ من قَبيلِ دولةِ العربِ أو العجمِ أو الأتراك. بل كانت هذه مخادعاتٌ ابتَكرَتها الدولةُ القومية في غضونِ القرنِ الأخيرِ المنصرم! كان ثمة دولةٌ مشتركةٌ للإسلام، وكان حُكّامُها العُلَماءُ مُتَّحدين، رغم النزاعاتِ والمشادّاتِ فيما بينهم أحياناً بموجبِ مصالحهم. هذا وكان للإسلامِ شعبُه أو قومُه. لكنّ عالَمَه تَضَعضَعَ وانحَلّ، ليُصبحَ عالَمَ القضايا المتفاقمة. كان هناك قطبان رئيسيان بطبيعةِ الحال، قضاياهما مشتركةٌ بقدرِ اشتراكِ الحلول. وكان يُعَبَّرُ عنها ويُسعى إلى حلِّها باسمِ الدينِ والإله. كانت المشاكلُ والقضايا تُذكَرُ وفق توصياتِ وتزكياتِ الدينِ أو المذهبِ المشتركِ أو الأديانِ الموجودة، رغمَ وجودِ طابعِ الكردايتيةِ أو العروبةِ أو التركياتيةِ أو الفارسيةِ على الصعيدِ الثقافيّ. فلا الأمويون أو العباسيون صاروا دولةَ العربِ فقط، ولا السلاجقةُ أو العثمانيون كانوا دولةَ الأتراكِ وحسب. كما ولَمَ تَكُن تقاليدُ الدولةِ لدى العجمِ قائمةً على العِرق. وبينما كانت الطبقةُ الأثنيةُ أو القوميةُ العليا تُعَزِّزُ وجودَها الطبقيَّ بتحولِها إلى دولة، فإنها كانت ترمي بالباقين من بَني جِلدَتِها إلى دوامةِ القضايا الاجتماعية. وما الكردُ والأرمنُ والآشوريون والروم والتركمانُ والبَدوُ، وكذلك العجمُ الذين لم يُصبحوا دولة، سوى حقائقٌ ثقافيةٌ مرميٌّ بها في دوامةِ هكذا قضايا.

عندما دخلَت الحداثةُ الرأسماليةُ منطقةَ الشرقِ الأوسطِ بعناصرِها الثلاثة: الدولة القومية والرأسمالية والصناعوية، فكأنها قَرَعَت جرسَ الموتِ بالنسبةِ للشعوبِ والهوياتِ الثقافيةِ المقموعةِ والمضطَهَدةِ والمستَغَلّةِ والمهمّشةِ جداً والمعَرّاةِ في العصورِ الوسطى. تلك الشعوبُ المتعرضةُ منذ زمنٍ بعيدٍ لخيانةِ حُكّامِ وعُلَماءِ طبقتِها العليا، كانت كميدانِ صيدٍ جديدٍ بالنسبةِ للحداثةِ الرأسمالية. حيث أُلِّبَت على بعضِها بعضاً، لتتعارك فيما بينها اعتباراً من مطلعِ القرنِ التاسعِ عشر باسمِ الدولتيةِ القوميةِ أولاً. وإلى جانبِ ذلك، شُغِّلَت بمنوالٍ أسوأ من الدوابِّ في مصانعِ الرأسماليةِ والصناعوية، اللتَين لا تَأبهان بأيةِ عوائق في سبيلِ جشعِ الربح. هكذا صارت مرتعاً للربحِ ورأسِ المال، وتضاعفَ الاغترابُ ثلاثةَ أضعاف: اغترابُ العصورِ الأولى، والعصورِ الوسطى، والعصرِ الحديث.

وبِحُكمِ القوميةِ المفروضةِ على كلِّ ثقافة، فقد نالَ الكردُ أيضاً نصيبَهم من هذه الكوارث، بل وبأَشَدِّ الأشكالِ وطأة! لم تَنتَهِ الدولتياتُ القوميةُ بالنصر. فبينما احتَلَّت الطبقةُ العليا مكانَها مرةً أخرى ضمن ردهاتِ الدولتياتِ القوميةِ المجاورةِ بما يَليقُ بإرثِها، كانت تَنظرُ بالمقابلِ إلى خيانتِها لثقافتِها الشعبيةِ التقليديةِ بِعَينِ الشرعية. وراحَت تَدَّعي أنها عربيةٌ أو عجميةٌ أو تركيةٌ بسلوكٍ يَتَشَبَّهُ بالملِكِ أكثرَ من الملِكِ نفسِه، بل وباتت تتسابقُ على ذلك. ذلك أنّ المزيدَ من خيانةِ القِيَمِ والهوياتِ الثقافيةِ كان يعني مزيداً من المصلحةِ والمالِ والراتِب. أما الروحُ الكردايتية، فكانت لا تَفتأُ معتَقدةً بحمايتِها لوجودِها وتَصَدّيها للفناء، من خلالِ تَشَبُّثِها بالزراعةِ وتَربيةِ المواشي من جهة، وبلجوئِها إلى الجبالِ من جهةٍ ثانية؛ بوصفِهما لا يزالان سبَبَين مُقَدَّسَين لوجودِ الكردِ الأوائلِ منذ آلافِ السنين.

أ- الدياليكتيك التاريخي في العلاقات التركية – الكردية:

إنّ التقييمَ الكثيبَ والعَيِيَّ للعلاقاتِ والتناقضاتِ الكائنةِ في القَرينةِ التركيةِ – الكرديةِ مُؤَطَّرةً بالسردِ العامِّ المذكور، سيُسلِّطُ النورَ على إشكالياتِها وفُرَصِ حلِّها. ذلك أنّه، لا يمكنُ إدراكُ القضايا ولا سُبُلِ الحلِّ كفايةً في معمعانِ دوامةِ العنفِ المجحِفة. بينما إذا كان التنوُّرُ أو الوعيُ بِحَدِّ ذاتِه قريباً من الحقيقة، فهذ ما مفادُه بلوغُ منتصفِ الحلّ. والنصفُ الآخَرُ هو السيرُ بخطىً سديدةٍ على الدربِ المقطوع.

عندما بَلَغَ السلاجقةُ نَسَباً وأُمراءً مشارفَ تخومِ كردستان (يَغلبُ الظنُّ بأنّ كلمةَ كردستان أنشأَها وتَلَفَّظَ بها السلاطينُ السلجوقيون الذين وصلوا الحدودَ الثقافيةَ للكرد)، اقترحوا القتالَ المشتركَ بسلاحِ الأخوةِ الإسلاميّةِ في وجهِ بيزنطة. وقد ساندَ الكردُ استراتيجيةَ القتالِ المشترك، بِحُكمِ اعتناقِ الغالبيةِ الساحقةِ منهم للإسلام، ونظراً للحزازياتِ والتوتراتِ المتواليةِ التي مروا بها تجاه بيزنطة. كان السلطان ألب أرسلان[٣٦] يتطلعُ في شهرِ أيار من عامِ ١٠٧١ إلى التحالفِ مع الأمراءِ الكردِ والعشائرِ الكرديةِ في مدينةِ ميافارقين (سيلوان الحالية)، التي كانت تُعَدُّ آنئذٍ عاصمةً للكرد. وبإضافتِه قوةَ هؤلاءِ الأنسابِ والأمراءِ الكرد، والتي يُخَمَّنُ أنها تُشَكِّلُ نصفَ قواتِه، كان سيُحرزُ النصرَ في شهرِ آب من العامِ نفسِه، واعتُبِرَ ذلك منعطفاً تاريخياً. لذا، ومن دونِ التحليلِ السليمِ لدورِ الأنسابِ والأمراءِ الكردِ في هذه المعركة، يستحيلُ تحليلُ العلاقاتِ بين الأنسابِ والأمراءِ الكردِ والتركِ كفايةً. كان النصرُ استراتيجياً، حيث كان يَفتحُ أبوابَ بلادِ الأناضولِ على مصاريعِها أمام الأنسابِ والأمراءِ الأتراك. بينما كان يقضي على المخلَّفاتِ والمخاطرِ البيزنطيةِ بالنسبةِ للأنسابِ والأمراءِ الكرد. إنّ توطيدَ العلاقاتِ على أرضيةٍ كهذه يتحلى بعظيمِ الأهمية، وسيؤدي دوراً رئيسياً في رسمِ مسارِ المستقبل.

وفيما بعد، وبينما تَرَكَّزَ وجودُ الأنسابِ والأشراف الأتراك أساساً في بلادِ الأناضولِ المنفتحةِ باتجاهِ أعماقِ الأناضولِ وصوبَ البحرِ الأسودِ وغربي البحرِ الأبيض؛ فلَم تتوانَ الأنسابُ الكرديةُ وأشرافُها من توطيدِ أماكنِ استقرارِها وتعزيزِ قِواها. لَم تبادر الأنسابُ التركيةُ وأشرافُها أبداً إلى تَبَنّي أو الاستيلاءِ على الأماكن التي استقرَّ فيها الكردُ وتَحَكّموا بها، ولا على تقاليدِهم الثقافيةِ السائدةِ في تلك الأماكن. والتحالفُ الاستراتيجيُّ فيما بين الطرفَين، وثقافةُ التضامنِ والحياةِ المشتركةِ كانت لا تستدعي ذلك. هذا وواظَبَ الشعبان الأرمنيُّ والسريانيُّ في تلك الأثناءِ على وجودِهما بالأغلبِ في المدنِ كشعبَين

---

[٣٦] **السلطان ألب أرسلان (Sultan Alparslan)**: هو عضد الدولة أبو شجاع ألب أرسلان محمد بن جفري بيك داوود بن ميكائيل بل سلجوق بن دقاق (١٠٢٩ – ١٠٧٢). كان رابع حكام السلاجقة. ويعني اسمه "الأسد الثائر"، والذي اكتسبه من مهاراته القتالية وانتصاراته العسكرية. بعد سنوات من العمل الجاد، نجح في المحافظة على ممتلكات دولته، وتوسيع حدودها على حساب الأقاليم المسيحية للأرمن وبلاد الروم، ودانت له الأقاليم بالطاعة والولاء. وبعد انتصاره على الإمبراطور ألكسيوس الأول في معركة ملاذ كرد عام ١٠٧١ بعام واحد، قتل على يد أحد الثائرين عليه وهو في الرابعة والرابعين من عمره (المترجِمة).

صديقَين. كان لديهما مشاكل مذهبيةٍ مع البيزنطيين، بالتالي، فابتعادُ بيزنطة عن المنطقةِ لَم يضرّ بهما كثيراً.

ورغم تأسيسِ بعضِ الإماراتِ التركيةِ في كردستان في هذه الفترةِ باسمِ الأرتقيين والقره قويونلو والأق قويونلو، إلا أنها كانت قصيرةَ الأجَل، وكانت الأنسابُ التي ترتكزُ إليها غالباً ما تَنصهرُ في بوتقةِ الثقافةِ الكرديةِ انصهاراً طبيعيّاً. ويمكن استشفاف أثرِ هذه الحقيقةِ حتى في يومِنا الراهنِ أيضاً. أما الكرد، فواصلوا حيواتِهم الاجتماعيةَ في العهدِ الإسلاميِّ بقضاياها المستفحلةِ على شكلِ عشائر وقبائل، إلى جانبِ عددٍ جمٍّ من الإماراتِ المحلية. هذا وكانت خصائصُهم القوميةُ تتنامى. لكن، ومثلما الحالُ لدى الأنسابِ التركية، فبينما طَوَّرَت الشريحةُ العليا إماراتِها في كنفِ خدمةِ مختلفِ المدنيات، فقد كانت الشرائحُ السفلى تتميزُ عنها إلى طابعٍ مختلفٍ تحت اسمِ الكرمانج (الكردمانج). هكذا تتسارعُ في تلك الفترةِ عمليةُ التمايزِ بين الكرد بما يُماثِلُ قرينةَ العرب – البَدو وقرينةَ الأتراكِ – التركمان. أما ما طغى على العلاقاتِ بين الأنسابِ التركيةِ والكرديةِ وأشرافِها حتى عهدِ السلطنةِ العثمانية (حتى مطلع أعوامِ ١٥٠٠ تقريباً)، فكان الاحترامَ لحقوقِ بعضِهم بعضاً ولو ضمنياً، واتباعَ استراتيجيةٍ مشتركةٍ تجاه المخاطرِ الخارجية، والالتزامَ بذلك. أي أنّ جانبِ العلاقاتِ الإيجابيةِ كان يطغى على جانبِ التناقضاتِ السلبية. ولم يُشاهَد بينهم عهداً من التناقضاتِ والنزاعاتِ المنهجة.

المرحلةُ الاستراتيجيةُ الثانيةُ الهامةُ من العلاقاتِ الكرديةِ – التركية، بدأت مع انفتاحِ الإمبراطوريةِ العثمانيةِ على الشرقِ الأوسط. فالتوتراتُ المتزايدةُ بين الإماراتِ الكرديةِ والسلالةِ الصفويةِ المتصاعدةِ في إيران على الخلفيةِ الشيعيةِ في مستهلِّ القرنِ السادسِ عشر، كانت قد تضاعَفَت بنسبةٍ ملحوظةٍ مع نموِّ الصراعاتِ المذهبية، ليزداد نفوذُها طردياً على بلادِ الأناضولِ أيضاً. وكان التناقضُ عينُه قائماً أيضاً مع السلاطين المماليك[٣٧] الذين يتخذون مصر مركزاً لهم. وكان تأثيرُ المماليك يتزايدُ في منطقةِ البحرِ

---

[٣٧] **المماليك:** سلالة من الجنود حكمت مصر والشام والعراق وأجزاء من الجزيرة العربية في ١٢٥٠ – ١٥١٧. تعود أصولهم إلى آسيا الوسطى. أسسوا دولتَي المماليك البحرية والمماليك البرجية، وكانت عاصمتهم القاهرة. كانوا في الأغلب أطفالاً يربَّون وفق قواعد صارمة في ثكنات عسكرية معزولة، حتى ضمان ولائهم التام للحاكم. قاموا أولَ عهدهم بصد غزو المغول على بلاد الشام ومصر، ثم قضوا على آخر معاقل الصليبيين فيها. وبدءاً من ١٤٥٠ بدأت دولتهم تفقد السيطرة على النشاطات التجارية، وأخذت الحالة الاقتصادية تتدهور. وفي ١٥١٧ تمكن سليم الأول من القضاء على دولتهم وضم مصر والشام والحجاز إلى إمبراطوريته (المترجِمة).

الأبيضِ المتوسطِ وجنوب المشرق[٣٨]. كان شأنُ المماليكِ الكرديةِ يتميزُ بدورٍ استراتيجيّ. حيث أنّ الطرفَ الذي ستتحالفُ معه، كان سيغدو القوةَ السائدةَ في منطقةِ الشرقِ الأوسط. وموقفُ السلطانِ العثمانيِّ ياووز سليم بعقدِه التحالفَ الاستراتيجيَّ بين القوتَين اللتَين تكادان تُعتَبَران متكافئتَين، لَمْ يتأخرْ عن إعطاءِ ثمارِه التاريخية. والتحالفُ المبرَمُ كان يعترفُ للإماراتِ الكرديةِ بشبهِ استقلاليةٍ واسعةِ النطاقِ وبصلاحياتِ التحولِ إلى حكومة. وأكثر من كونِه تحالفاً، فقد كان يَشُقُّ طريقَه صوب إمبراطوريةٍ تركيةٍ – كردية، مثلما حالُ الإمبراطوريةِ النمساويةِ – المجرية. وأيُّ راصدٍ يَقِظٍ للتاريخ، سيَتمكنُ من رؤيةِ الطابعِ الاستراتيجيِّ للشراكةِ بين بلادِ الأناضولِ وميزوبوتاميا، متمثلةً في أُولى تجاربِ الحثيين – الهوريين والميتانيين في خضمِّ عهدِ المدنيةِ منذ مطلعِ أعوامِ ٢٠٠٠ ق.م، حيث لا يستطيعُ أحدٌ فعلَ شيءٍ دون الآخر. بل تتلاحمُ العلاقاتُ الاقتصاديةُ – السياسيةُ فيما بينهم بسرعة. وتُبرهِنُ هذه الظاهرةُ التاريخيةُ حضورَها ثانيةً في أَوجِ قرنِ ازدهارِ العثمانيين.

كان الوضعُ الجديدُ يتجسدُ في زيادةِ شأنِ الإماراتِ الكرديةِ السُّنِّيّةِ ضمن الإمبراطورية، في الحين الذي تثاقلَت فيه قضايا الكردِ العَلَوِيّين والإيزيديين، وازدادَ وضعُ الكرمانجِ سوءاً بسبب زيادةِ حِدةِ التناقضاتِ الطبقيةِ والمذهبية. أي أنّ وضعَ الشراكةِ ذاك، والذي دامَ حوالي ثلاثةِ قرونٍ بأكملِها، بدأَ بالتفككِ والتضعضع، مع تَسَلُّلِ الحداثةِ الرأسماليةِ إلى الشرقِ الأوسطِ في مطلعِ القرنِ التاسعِ عشر. فسَعَت الإمبراطوريةُ البريطانية، التي ضاعَفت من تأثيرِها في المنطقةِ عن طريقِ العراقِ ومصر، إلى تصعيدِ نزعةٍ قوميةٍ مركزُها مدينةُ السليمانية. وقد انبَثَقَ أولُ تمردٍ من منطقةِ السليمانيةِ على يدِ زعماءِ قبيلةِ بابان[٣٩]. هذا السياقُ الذي دامَ قرابةَ قرنَين من الزمن متخذاً أشكالاً مختلفة، لا يزالُ مستمراً في جنوبِ كردستان متجسداً في ممارسةِ شبهِ الدولةِ القوميةِ الحالية. أما التمرداتُ الكرديةُ في القرنِ التاسعِ عشر، فكانت قوميةً رأسماليةً بدائية، نظراً لسماتِها الطبقية. ورغم قيامِ كلِّ الأقوامِ الكائنةِ في كنفِ الإمبراطوريةِ

---

[٣٨] **جنوب المشرق:** المقصود هنا بلاد مصر (المترجمة).

[٣٩] **قبيلة بابان:** لها شأن كبير في التاريخ الكردي الحديث. قاد أمراؤها عدة ثورات ضد الحكم العثماني بدايات القرن التاسع عشر. كان لها مجالس علمية يتردد عليها كثير من علماء بغداد. تولت الزعامة على كثير من العشائر الكردية شمال العراق، وحكمت تلك الأصقاع لفترة. والبابانيون أصحاب إمارة بابان الكردية (١٦٤٩ – ١٨٥١)،إذ كانت حدودها واستقلاليتها تتغير حسب التحالفات والضغوط الخارجية والصراعات الداخلية. في ١٧٨١ بنى البابانيون مدينة السليمانية، واتخذوها عاصمة. كانت علاقاتهم متوترة مع الإمارات الكردية الأخرى، إضافة لصراعهم مع الدولة العثمانية والقاجار الإيرانيين. انتهى نفوذهم بيد العثمانيين في ١٨٥١ (المترجمة).

بالانفصالِ عنها تأسيساً على الدولةِ القومية، إلا أنّ عدمَ انفصالِ الكردِ عن الأتراكِ له أسبابُه التاريخيةُ مثلما ذُكِر. موضوعُ الحديثِ هنا هو ذهنيةُ دولةٍ تنبعُ من شراكةِ الطبقةِ العليا لقومَين يُشَكِّلان نواةَ دولةِ الإمبراطورية. أي أنّ الدوافعَ الاستراتيجيةَ تقتضي الحِراكَ المشتركَ للمدنيةِ المتصاعدةِ في ميدانَين اثنَين منذ ولادةِ الدولة. وفي حالِ العكس، سيغدو وجودُ المجتمعاتِ ومصالحُها في كِلا الميدانَين معرَّضاً للخطر. أي أنّ كل كيانٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ بارزٍ إلى الوسط، هو تعبيرٌ صارخٌ عن قيمةِ كَينونةِ الشراكةِ النفيسةِ الثمن.

تَجرِبةُ السلطنةِ التركيةِ السلجوقيةِ والعثمانيةِ تؤكدُ مرةً ثانيةً مصداقيةَ هذا الدياليكتيكِ التاريخيّ. حيث تحوَّلَت الشراكةُ التي بين البيك والسلطان في القمةِ مع مُضِيِّ الزمنِ إلى علاقةٍ بين الشيخ والآغا والتاجر. ثم تَضَعضَعَت تلك العلاقاتُ أكثر في عهدِ السلطان محمود الثاني[٤٠] (١٨٠٨ – ١٨٣٩). حيث أنّ التأثيرَ المفسِدَ للحداثةِ قد صَعَّدَ من التناقضاتِ بين كِلا الطرفَين، مُصَيِّراً القرنَ قرنَ تمردات من بدايتِه إلى نهايته. أما فشلُ التمردات من جهة، ومساعي إعادةِ تشييدِ الإمبراطوريةِ العثمانيةِ على مسارِ الدولتيةِ القوميةِ من جهةٍ ثانية؛ فقد أَفسَدَ الطابعَ التقليديَّ للعلاقاتِ بين كِلا القومَين. وازدادَ الانقطاعُ بينهما مع الشروعِ بالدفاعِ بشكلٍ مستورٍ ثم علنيٍّ عن نزعةِ الدولةِ القوميةِ التركيةِ على يدِ "العثمانيين الشباب[٤١]" و"تركيا الفتاة" إلى جانبِ "جمعيةِ الاتحادِ والترقي" التي تُمَثِّلُ الشريحةَ الأكثر قوموية (١٨٨٩). وانكَبَّت القوميةُ الكرديةُ على إظهارِ ذاتِها مقابل ذلك. تُقابِلُ القضيةُ الكرديةُ هذه المرحلةَ بمعناها العصريّ. أما بدءُ جمعيةِ الاتحادِ والترقي بِحُكمِ الطغمة، وتوَجُّهُها نحو التركياتيةِ علناً بدلاً من

---

[٤٠] **السلطان محمود الثاني:** كان السلطان الثلاثين للدولة العثمانية (١٧٨٥ – ١٨٣٩). شهد عصره خطوات إصلاح واسعة للنهوض بالدولة إلى ما تستحقه من مكانة. تقلد مقاليد الخلافة عام ١٨٠٨. قضى على الانكشارية، ووجه عنايته إلى بناء فرق عسكرية تعمل بنظام التجنيد الإجباري. عُني بتنظيم التعليم، وبمدرسة تعليم اللغات لتخريج المترجمين. قام بتجديد المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وإصلاح أجهزة الدولة المركزية، وأجرى أول إحصاء للأراضي الزراعية التركية، وشهد عصره نشاطاً في حركة التعمير (المترجِمة).

[٤١] **حركة العثمانيين الشباب أو العثمانيين الجدد (Genç Osmanlılar):** كانت هذه الحركةُ القوميةُ أسبق ظهوراً وتأسيساً من حركةِ "تركيا الفتاة"، حيث تأسست عام ١٨٦٥ معتمدةً فكرياً على "ابراهيم شناسي أفندي"، الذي كان من دعاة تحديث الأدب العثماني على الطراز الغربي. من أدباء الحركة "نامق كمال" الذي لعب دوراً هاماً في تحديث الأدب التركي وإلحاقه بالأدب العالمي. رأى أعضاء الحركة أن إصلاحات فترة التنظيمات غير كافية، وارتأوا الحل البيروقراطي المثالي أساساً (المترجِمة).

القوميةِ الإسلامية؛ فقد زادَ من وطأةِ القضيةِ أكثر. حيث تَكَوَّنت شريحتان: القوميةُ التركيةُ العِرقية، والقوميةُ الإسلامية. جَهِدَ الكردُ للمواظبةِ على وحدتِهم التلقيديةِ مع القوميين الإسلاميين. ومولانا خالد[٤٢] وسعيد النورسي، اللذان هما من الشيوخِ النقشبنديين، كانا يمثِّلان هذه النزعةَ كتيارٍ أساسيّ. كانا مُصِرَّين على الماهيةِ المشتركةِ الإمبراطوريةِ ثم لكيانِ الدولة. لقد كان الإسلامُ يُستَخدَمُ لهذا الغرضِ عبرَ تحديثِ الأيديولوجيةِ القومية. أما الشيوخُ وأصحابُ النزعاتِ الطرائقية، الذين ازدادَ نفوذُهم ودورُهم في القيادةِ الاجتماعيّةِ بَعدِ البيكوات (١٨٧٨)، فقد ثابَروا على الاستمرارِ بهذا النهجِ إلى يومِنا الراهن.

أما جمعيةُ الاتحاد والترقي، فانعكفَت على قوميةٍ عِرقيةٍ داخل الدولة، وخاصةً بعد هزيمتِها في حروبِ البلقان (١٩١٢ – ١٩١٣)، دون الالتفاتِ إلى الشراكةِ التاريخيةِ التي بين بلادِ الأناضولِ وميزوبوتاميا. لَمَ يَكُ ثمة مكانٌ للكردايتيةِ في هذه القومية. فإما كان سيُقضى عليهم بشكلٍ ما، أو كان عليهم هجر أراضيهم التي وُلِدوا عليها، مثلما حالُ الأرمن. كانت الوضعيةُ الفرنسيةُ تُغذّي هذه السياسة. إذ كانت الحياةُ من حقِّ القويِّ فحسب، وكان يُرادُ تطبيقُ الحتميةِ الداروينيةِ القائلةِ "البقاءُ للأقوى" على المجتمعِ كما هي، وكأنها واقعٌ علميّ. إنّ وحشيةَ الحداثةِ الرأسماليةِ تَعكسُ نفسَها هنا بكلِّ رهبتِها. هذه الأيديولوجيا الوضعيةُ الصارمة، التي لَمَ تُقحِمْ الأرمنَ والروم والسريانيين والكردَ فحسب في وضعٍ لا يُطاق، بل وفعلَت ذلك بالأتراكِ والعربِ أيضاً؛ هذه الأيديولوجيا انتهَت إلى طَوَيٍ صفحةِ الإمبراطوريةِ على يدِ جمعيةِ الاتحادِ والترقي، مع استمرارِ سيطرةِ تداعياتِها ضمن تركيا الجمهوريةِ أيضاً. لا داعي لتكرارِ الماهيةِ اليعقوبيةِ لثورةِ الجمهورية، والتحالفاتِ التي ارتكزَت إليها، وقيادةِ مصطفى كمال؛ نظراً لتقييمِها في الفصلِ السابق. الكردُ أيضاً كانوا عنصراً مؤسِّساً في الجمهورية، مثلما الحلفاءُ الآخرون. ومثلما الأمرُ على مدارِ التاريخ، فقد كانوا احتلوا مكانَهم ثانيةً كشريكٍ استراتيجيّ، سواءً في التحررِ القوميِّ أم في تشييدِ الجمهورية.

---

[٤٢] **مولانا خالد:** هو خالد بن أحمد بن حسين الميكائيلي (١٧٧٩ – ١٨٢٦). نال الطريقة النقشبندية على يد الشاه عبد الله الدهلوي في الهند، ثم عاد أدراجه إلى كردستان. كانت الطريقة القادرية هي السائدة في كردستان آنذاك. لكن استقبال المريدين والمتصوفة النقشبنديين كان على يديه. لم يشأ أن يستقر إلا بالسليمانية قريباً من حاكم الإمارة الكردية البابانية محمود باشا الذي بنى له خانقاه في ١٨١٨. عرف مولانا خالد بأشعاره التصوفية الرائعة وكتبه. توفي بمرض الطاعون، ودفن في مسجد كان بني له في حي الأكراد بدمشق (المترجِمة).

ولدى انتزاعِ امتيازِ الدولةِ القوميةِ من الإمبراطوريةِ البريطانيةِ داخلَ حدودِ الميثاقِ المللي المتبقيةِ مقابلَ الموصل وكركوك، تحققَّت تجزئةُ الكردِ إلى أربعةِ أجزاءٍ من جهة، وشُرِعَ من الجهةِ الأخرى بسياسةِ القضاءِ على وجودِهم ضمن الجزءِ الداخليِّ بسرعةٍ لا هوادة فيها، ولا تنفكُّ هذه السياسةُ مستمرةً بالوتيرةِ عينها على الدوام. هذا وعليّ التبيان هنا بأنّ اتفاقيةَ قصر شيرين المبرَمةَ مع السلالةِ الصفويةِ الإيرانيةِ عامَ ١٦٣٩، كانت تُخالِفُ التحالفَ الاستراتيجيَّ القائمَ بين كِلا القومَين. ذلك أنّها كانت تشتملُ على حدودِ الإمبراطوريةِ العثمانيةِ الموالية لكلِّ الكرد. فحدودُ الميثاقِ المللي كانت قد رُسِمَت تأسيساً على وحدةِ الكردِ والأتراكِ بكلِّ تأكيد. من هنا، فالاتفاقياتُ المبرَمةُ مع الإنكليزِ والفرنسيين تَشذُّ بالتأكيدِ عن الميثاقِ المللي. هذه الاتفاقياتُ التي مَحوَرَت الكردَ حولَ إشكاليةِ الوجودِ – العدَمِ الأثقل وطأةً في تاريخهم، تَشذُّ دون أيِّ شكٍّ عن شَراكةِ وأخوَّةِ ألفِ سنة، التي طالَما يَدورُ الحديثُ عنها بين الأتراك والكردِ. لكنّ السؤالَ الذي لَم يُطرَحْ هو: مَن هو المسؤولُ عن هذه الاتفاقياتِ الشاذة؟ إذ أنكَ ستُجَرِّئُ الكردَ وجودياً إلى أربعةِ أجزاءٍ مقابلَ تنازُلاتٍ مُعطاةٍ حصيلةَ علاقاتٍ مَعقودةٍ مع بعضِ القوى المهيمنةِ من جانب، وستَقولُ من الجانبِ الثاني "بعضُ الكردِ يُفسِدون أخوَّةَ ألفِ سنة"! هذا الموقفُ الذي يَغضُّ النظرَ عن الحقائقِ بقدرِ ما هو مهزَلةٌ تَهَكُّمِيّة، قد آلَ بالقضيةِ الكرديةِ إلى حافةِ الإبادةِ الثقافيةِ على مدارِ تاريخِ الجمهورية.

نظراً للمفاهيمِ والممارساتِ الإنكاريةِ التي تَدفَعُ جانباً بنحوٍ كليٍّ فعلاً روحَ الصداقةِ الاستراتيجيةِ المعَمِّرة ألفَ سنة، فإنّ القضيةَ الكرديةَ قد خرجَت من كونِها مجردَ قضيةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وسياسيةٍ وعسكرية، لتغدوَ مسألةَ وجودٍ أو عدمِ وجودِ شعبٍ ثقافيّاً. وكيفما نَبَعَت التمرداتُ (١٩٢٥ – ١٩٤٠) من قضيةِ الوجودِ – العدمِ هذه، فقد استُثمِرَت أيضاً لهذا الغرض. واضحٌ جلياً أنّ الذهنيةَ الاتحاديةَ كانت ترمي إلى إقصاءِ الكردِ أيضاً عن الدولةِ والمجتمعِ على السواء، وكانت تفرضُ إخراجَهم من كونِهم مجتمعاً. ولهذا السببِ تَحَوَّلَت هذه السياسةُ إلى سؤالٍ طُرِحَ طيلةَ سنين طويلة، ألا وهو: "هل الكردُ موجودون أم لا؟". لذا، ينبغي الإدراكَ كَم أنّ الإخراجَ من كينونةِ العنصرِ المؤسِّسِ للجمهورية، والإقحامَ في سياقِ العدمِ والفناءِ ذاك هو هجومٌ مُرَوِّع، ومعرفة ذلك من خلالِ وضعِ النفسِ مكانَ الآخرين قليلاً. أي أنّ القضيةَ الكرديةَ ليست قضيةَ انفصال، بل هي قضيةُ الخروجِ من سياقِ الفناءِ والعدم، وبلوغُ منزلةِ الصداقةِ والشراكةِ والأخوّةِ الاستراتيجيةِ مُجَدَّداً بما يليقُ بالتاريخ. واستيعابُ هذه الحقيقةِ غيرُ ممكنٍ إلا بوضعِ النفسِ مكانَ الآخرين بمنوالٍ وجدانيّ.

ب- انسدادُ مشروع الحداثة الرأسمالية للجمهورية، وظهور PKK إلى الساحة:

كانت القوى التي لعبت دوراً رئيسياً في تشييدِ الجمهورية، تُمثِّلُ وفاقاً دمقراطياً. وكانت قيادةُ مصطفى كمال السببَ والنتيجةَ معاً لهذا الوفاق. ودستورُ عامِ ١٩٢١، وبُنيةُ "البرلمانالتركي الأول" يوضحان هذا الوفاقِ على أفضلِ نحو. وكان يُشَدَّدُ بتواصلٍ على وجودِ الأمةِ الإسلامية، ويتمّ الدفاعُ عنها، ويُصَرَّحُ بأن الأتراكَ والكردَ عنصران رئيسيان من هذه الأمة (القوم)، ويَدورُ الحديثُ عن مناهَضةِ الإمبرياليةِ وعن الصداقةِ مع السوفييت. ولَطالَما تُصادَفُ آثارُ هذه الظواهرِ في محاضرِ المجلس. أما أنْ تَكونَ اشتراكياً، أو كردياً أو كردستانياً؛ فيُنظَرُ إليها بِعَينٍ طبيعية. ساطعٌ أنّ عهدَ ثورةِ اليعاقبةِ في الجمهوريةِ يُعَبِّرُ عن التوافقِ العامِّ للمجتمع. كانت الإمبراطوريةُ البريطانيةُ تُستَهدَفُ بدرجةٍ أوليةٍ في تلك المرحلة. ولكن، عندما تمَّ العبورُ إلى تفضيلِ نظامٍ جديدٍ بعدَ صدِّ الاحتلالِ بالثورة، فقد قَطَعَت مجموعةٌ مواليةٌ للإمبراطوريةِ البريطانيةِ من بين الكوادرِ الاتحاديين مسافاتٍ جادةً اعتباراً من ١٩٢٥، سواءً بحبكِ مؤامرةِ الشيخ سعيد، أم بمساعيها في شلِّ تأثيرِ مصطفى كمال عبرَ حبكِ عددٍ جمٍّ من المكائدِ والدسائسِ والمؤامرات، وفي مقدمتها محاولةُ الاغتيالِ المباشر. وقد تَعزَّزَ شأنُ هذه المجموعةِ أكثرَ فأكثر في عهدِ تَسَنُّمِ عصمت إينونو لرئاسةِ الوزراء. وقيامُ مصطفى كمال قُبَيلَ وفاتِه بتسويةِ أمرِ إينونو، كان لن يُغَيِّرَ من النتيجةِ شيئاً.

انتقالُ الهيمنةِ العالميةِ إلى يدِ أمريكا بعد الحربِ العالميةِ الثانية، قد يَسَّرَ عملَ هذه المجموعةِ لحَدٍّ كبير. وعصمت إينونو قريبٌ من هذه المجموعة، رغم كلِّ مظهرِهِ الحياديّ. علماً أنّ العلاقةَ الاستراتيجيةَ مع أمريكا قد أقامَتها رئاسَةُ عصمت إينونو، وليست رئاسةَ "الحزب الديمقراطيّ DP". حيث أُرسِلت أولُ مجموعةٍ من الضباطِ الأتراكِ إلى أمريكا لتلقي التدريبِ عامَ ١٩٤٤، أي، قبل دخولِها الناتو. وقد تسارَعَت وتيرةُ العلاقاتِ أكثر في عهدِ "الحزبِ الديمقراطيّ"، ليتمَّ التوجهُ برئاسةِ أمريكا المباشرةِ صوب تأسيسِ شبكةِ غلاديو التابعةِ للناتو ضمن بنيةِ الجيشِ عامَ ١٩٥٢. نَظَّمَت شبكةُ الغلاديو نفسَها داخلَ تركيا في البدايةِ باسمِ "لجنة التدقيق والتفتيش Seferberlik Tetkik Kurulu". وقد

غُطِّيَت احتياجاتُها الماليةِ والإداريةِ من طرفِ أمريكا. ومنذ تلك السنواتِ والتنظيمُ تشَعَّبَت وانتظَمَت وضربَت جذورَها في كافةِ الميادين، بما فيها الميادينُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والسياسيةُ والعسكرية. وكيفما أنها تتحكمُ بكلِّ الأحزابِ السياسيةِ العلنية، فإنها بالذاتِ قد تَحَكَّمَت أيضاً بالطبقةِ العاملةِ عن طريقِ نقابةِ "تورك- إيش" التي أسسَتها إلى جانبِ شبكةِ غلاديو عامَ ١٩٥٢. وطَبَّقَت قمعاً تَعَسُّفياً على "الحزب الشيوعيِّ" والنقاباتِ الموالية للسوفييت. فبالأصل، غايتُها الأساسيةُ هي السحقُ الفوريُّ لأيِّ تَسَرُّبٍ شيوعيٍّ أو اشتراكيٍّ بسيط. ومع رسوخِ اعتبارِ الكردايتيةِ على علاقةٍ بالشيوعية، تَعَرَّضَت حينها للعاقبةِ نفسِها. هذا وثمة علاقاتٌ استراتيجيةٌ وسريةٌ مع إسرائيل المشيَّدةِ حديثاً آنذاك. وهناك علاقاتٌ من طرازِ غلاديو مع الشخصياتِ والعوائلِ الدينيةِ التقليديةِ والقوميةِ البدائيةِ بين صفوفِ الكرد. وقد أُقيمَت علاقاتٌ مشابهةٌ مع المونارشياتِ الإيرانيةِ والعراقية. أما منظمةُ الحلف المركزي سانتو CENTO، فكانت بمثابةِ التنظيمِ الجامعِ لهذه العلاقات. ومن خلالِ نموذجٍ كهذا أُريدَ سدُّ الطريقِ أمام الشيوعيةِ في الشرقِ الأوسط.

ساطعٌ بوضوحٍ أنّ هذا النموذجَ المطَوَّرَ بزعامةٍ أمريكية، هو المظهرُ الجديدُ الذي اتَّخَذَته الحداثةُ الرأسماليةُ لنفسِها تزامُناً مع الحربِ الباردةِ بعد خمسينياتِ القرنِ العشرين. والجمهوريةُ التركيةُ تؤدي دورَ الصدارةِ بِمَعِيّةِ أمريكا في تأسيسِ الحداثةِ المستَحدَثةِ وتعزيزِها في بلدِها أولاً وفي الشرقِ الأوسطِ ثانياً. في حين أنّ الحداثةَ التي رامَ مصطفى كمال إلى تطبيقِها كانت مختلفة، بحيث كانت قريبةً من الطرازِ السوفييتيّ، وتعتمدُ على الصداقةِ الاستراتيجيةِ مع الاتحادِ السوفييتيّ. ومن دونِ رؤيةِ هذا الفرقِ بينهما، لن يَكُونَ بمقدورِنا صياغة تحليلٍ صائبٍ لأعوامِ الخمسينيات، وحتى لعناصرِ الحداثةِ المطَوَّرةِ بعدَ عامِ ١٩٢٥ رغماً عن مصطفى كمال. ثمة فوارقُ تفضيلٍ جادةٌ على الصُّعُدِ الطبقيةِ والسياسيةِ والدبلوماسيةِ والاقتصاديةِ فيما بين كيفيةِ تطبيقِ عناصرِ الدولتيةِ القوميةِ والرأسماليةِ والصناعويةِ بين كِلتا الحداثتَين. وفي المحصلة، فإنّ الرابحَ في صراعِ الهيمنةِ كان الإمبراطوريةَ البريطانيةَ ثم أمريكا. بَيدَ أنّ الأواصرَ الاستراتيجيةَ ساريةُ المفعولِ دوماً بين كلتَيهما. هذه الحداثةُ المطَبَّقة، لَم تَقتَصِرْ على تصفيةِ الوفاقِ الديمقراطيِّ في الجمهورية، بل وألَّبَت جميعَ القوى المتحالفةِ الرئيسيةِ على بعضِها من خلالِ الحرب التي شَنَّتها على جميعِها. وهذه هي النقطةُ التي تَعَسَّرَ على مصطفى كمال إدراكُها. ولبقائِه تحت التأثيرِ العميقِ للأيديولوجيةِ الوضعيةِ نصيبُه الوافرُ في ذلك. وعلى الرغمِ من أنّ هَيامَه بالاستقلالِ والحريةِ واحترامَه

الكبيرِ للثقافةِ المحلية، أي لثقافةِ الأناضولِ قد كَبَحَ جِماحَ الوضعيةِ كي لا تؤدي دوراً تخريبياً أكثر؛ إلا أنّه عجزَ عن سدِّ الطريقِ أمام تداعياتِها.

الدوغمائيةُ الوضعيةُ التي أُقيمَت محلَّ الدوغمائيةِ الدينية، لا تَفتأُ تتسمُ بتأثيرِها العميقِ على الشريحةِ القوميـةِ العلمانيـةِ في تركيـا. وهـذه النزعـةُ العلمانيـة، لا تنـادي بالجمهوريـةِ الديمقراطيـة، ولا حـتى بالجمهورية؛ بل هي استبداديةٌ وديكتاتوريةُ الطابع؛ على عكسِ ما يُعتَقَد. وممارستُها النموذجيةُ ميدانياً هي النزعةُ الاتحاديةُ ونزعةُ "حزب الشعب الجمهوريّ CHP" حسبَ ما أَثَّرَت فيه. إنّ الأطروحاتِ التي صاغَها فيلسوفُ الحقوقِ والسياسةِ كارل شميث خلالَ أعوامِ ١٩٢٠ و١٩٣٠ في ألمانيا بشأنِ الثيولوجيا الدينيةِ والسياسية، تَسري أكثر على تركيا. نظيرُ كافةِ المصطلحاتِ السياسيةِ للحداثةِ يكمن في ثيولوجيا العصورِ الوسطى، بل وحتى في ثيولوجيا العصورِ الأولى حسبَ رأيي. وسومر أصلُها العريق. وما فعلَته الوضعيةُ هو طِلاءُ تلك المصطلحاتِ بطلاءِ الحداثة، وتسويقُها باسمِ "العلمية"، وعرضُها باسمِ الرأسمالية. سيَكونُ من الواقعيِّ والمنيرِ إلى أقصى حدٍّ البحثُ في التناقضاتِ والتشابُهاتِ الكائنةِ بين الدوغمائيتَين الوضعيةِ والدينيةِ عن أجوبةٍ شافيةٍ تتعلقُ بظنونِ وشكوكِ مصطفى كمال، وحالتِه النفسيةِ المتوترةِ دوماً، ومُطالعتِه الكتبَ عن المدنياتِ إلى أنْ تُدمِعَ عيناه من الألمِ في بزوغِ الفجر.

من عظيمِ الأهميةِ رؤيةُ وإدراكُ كونِ كلِّ الكوادرِ النُّخبَوِيّين في الجمهوريةِ التركيةِ شَهِدوا فيما يتعلقُ بموضوعِ الحداثةِ جهلاً فظيعاً وكفراً عميقاً إلى جانبِ الدوغمائيةِ الغائرة. هذا الأمرُ يَسري على كلِّ القرائنِ مِن قبيلِ: اليسار – اليمين، العلمانيّ – الدينيّ، العَلَوِيّ – السُّنِّيّ، والتركيّ – الكردي وما شابه. أما كيفيةُ تصعيدِ وتوجيهِ التناقضاتِ والنزاعاتِ القائمةِ بين عناصرِ الحداثةِ الرأسماليةِ من جهة، وبين القوميين الإسلاميين والاشتراكيين والقوميين الكرد، بل وحتى قسمٍ من القوميين الأتراكِ أيضاً من الجهةِ الثانية؛ فلا تزالُ موضوعاً بعيداً عن التحليل. ونخصُّ بالذِّكرِ هنا النتائجَ الفاجعةَ المعاشةَ بتوجيهٍ أمريكيٍّ لشبكةِ الغلاديو. محالٌ فهمُ الأزماتِ والتوتراتِ والاشتباكاتِ الدائرةِ داخلَ الدولةِ والمجتمعِ على السواء، ما لَم يُسَلَّطْ الضوءُ على العلاقاتِ القائمةِ منذ ما يُقاربُ قرناً من الزمنِ بين المفاهيمِ والتنظيماتِ الطغمويةِ والانقلابيةِ ضمن الدولةِ من جانب، وبين عناصرِ الحداثةِ الرأسماليةِ من الجانبِ الآخر. أما إيضاحُ علاقاتِ النظامِ القائمِ مع القوى المهيمنة، وبالأخصِّ مع بريطانيا وأمريكا وتنويرُ دورِها في تلك التوتراتِ والنزاعات؛ فيتميزُ بدورٍ مصيريٍّ في الدمقرطةِ وفي حلِّ القضيةِ الكرديةِ في آنٍ معاً. كما أنّ استيعابَ أسبابِ عدمِ جدوى كلِّ مساعي مصطفى كمال والقوى المرتبطةِ به من الصميم

على دربِ الاستقلالِ والحرية، بل وإثمارِها عن نتائجَ مناقِضة؛ غيرُ ممكنٍ إلا بمعرفةِ مَن هي القوى الداخليةُ والخارجيةُ المؤثرةُ والنافذةُ في مشروعِ الجمهوريةِ بشأنِ الحداثة، ومَا هي الأيديولوجياتُ المهيمنةُ التي تَلتزمُ بها، وما هو كَنَهُ ممارساتِها الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والسياسيةِ والعسكرية. في حين أنّ الانقلاباتِ العسكريةَ وامتداداتِها المدنيةَ أيضاً لَمْ تستطعْ أداءَ دورٍ أبعدَ من تَبَعِيَّتِها لدوامةِ السبب — النتيجة في تلك التناقضاتِ والنزاعات. بينما التشخيصُ المشتركُ الذي يُجمِعُ عليه علماءُ الاجتماعِ هو أنّ كافةَ مساعي أولئك في الإنقاذِ قد زادت من الطينِ بلّة، وأغلَقَت منافذَ الأمر. فمشروعُ الجمهوريةِ بشأنِ الحداثة، وُلِدَ مَعطوباً ومُختَلاً منذ البداية. هذا العُطبُ الذي يُشَدِّدُ عليه بإلحاح، هو إقحامُ الجمهوريةِ في تناقضٍ مع عناصرِ القوى الأساسيةِ المحَقِّقةِ للتحريرِ والمشَيِّدةِ للجمهورية، وجَرُّها إلى الاشتباكِ والصراعِ معها جميعاً. وإذ ما أشَرنا على التوالي، فإنّ مجردَ ترتيبِ أعوامِ ١٩٢٥ — ١٩٢٦، ١٩٣٠، ١٩٣٧ — ١٩٣٨، ١٩٤٥ — ١٩٥٠، ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٧، ٢٠٠١ — ٢٠٠٢ يَعكسُ بوضوحٍ كافٍ ووافٍ الاعتلالَ والخللَ البنيويَّ الموجود.

في الفترةِ ما بين ١٩٦٥ — ١٩٨٠، تَطَلَّعَت العناصرُ الأصيلةُ المؤسِّسةُ للجمهوريةِ إلى إثباتِ وجودِها ثانيةً. وشرعَت تبحثُ عن إبرازِ حضورِها بانطلاقاتٍ انفعالية؛ دون أنْ تُحَلِّلَ أو تتعرفَ كفايةً على الأوليغارشيةِ وتَكتُّلِ القوى المهيمنةِ التقليديةِ التي تُواجِهُها. إنها لَمْ تَكُ في وضعٍ يُخَوِّلُها لإنجازِ ثورةٍ أو ثورةٍ مضادة، مثلما زُعِمَ كثيراً؛ ولكن، هكذا رُوِّجَ لها. وعندما نَهَضَت، سُحِقَّت جزئياً، وتمّ التسللُ إلى القسمِ الباقي منها وتأهيلُه. لَكَم هو مؤلمٌ أنّ القوى المستَثمَرةَ بشكلٍ متبادَل كانت بعيدةً كلَّ البُعدِ عن فهمِ دورِ شبكةِ الغلاديو. ما مِن شكٍّ في استحالةِ السجالِ هنا حول الفوارقِ بين المكافحين بإيمانٍ لا يتزعزعُ من أجلِ الاستقلالِ والحريةِ والمساواة، وبين المناهِضين لهم. لكنّ ارتباطَهم بالانقلاباتِ أيضاً حقيقةٌ قائمة. أما التنظيماتُ القوميةُ والإسلامويةُ المشادةُ في تلك المرحلة، فأواصرُها مع تكتيكاتِ شبكةِ الغلاديو المناهِضةِ للشيوعيةِ تصبحُ أكثرَ بروزاً. وتأثيرُ تلك القوى هامٌّ على ميادينِ الحياةِ الاقتصاديةِ والثقافية. أما المعَيِّنُ في رسمِ مسارِ كافةِ ميادينِ الحياةِ الاجتماعية، فهو الإدارةُ العُليا ذاتُ طابعِ الغلاديو لعناصرِ الحداثةِ الرأسمالية. ويأتي في مقدمةِ ذلك مراقبةُ الجيشِ والبنى السياسية والتحكمُ بها. هذا الطرازُ من الاستخدامِ في إدارةِ الجمهورية، واضحٌ تماماً أنه بمثابةِ امتدادٍ لطغمةِ الاتحادِ والترقي. وجهودُ مصطفى كمال أتاتورك لَمْ تَكفِ لإفسادِ ذلك. لذا، ومن دونِ تخطي التقاليدِ الطغمويةِ

والانقلابيةِ والتحكمُ ذو طابعِ الغلاديو، محالٌ استتبابُ الأمنِ والاستقرارِ والنظامِ في الجمهوريةِ بماهيتِه الديمقراطيةِ والحقوقية.

على ضوءِ هذه التحليلات، سيُفهَمُ بمنوالٍ أفضل الدورُ المحَدِّدُ لبُنيةِ الجمهوريةِ العقيمةِ والمنسَدّةِ والمؤَلِّدةِ للقضايا في ظهورِ PKK. فأعوامُ السبعينياتِ كانت حقاً فترةً حارَت فيها الانطلاقةُ الديمقراطيةُ على القوة. وانقلابُ الثاني عشر من آذار لَمَ يَكُ بالقوةِ التي تُمَكِّنُه من إيقافِ عجلةِ هذا السياق. أما القوى الاجتماعيةُ المؤثرةُ في تأسيسِ الجمهورية، فكانت تَظهَرُ مجدَّداً على مسرحِ التاريخ. فالاشتراكيةُ والتيارُ الإسلاميُّ والقوميةُ الكرديةُ كانت تبحَثُ عن شرعيةٍ لذاتِها داخلَ الجمهورية، حيث كانت مُثقَلَةً بالمطالبِ الديمقراطيةِ التي كان بمُستطاعِها وصول الحلِّ عن طريقِ الدمقرطة، لو أنها لَمَ تُقمَعْ بالانقلاباتِ والممارساتِ الفاشية. إلا أنه تمّ ترجيحُ الاستمرارِ بالأزمةِ الناجمةِ عن الحربِ الباردةِ والكائنةِ في عناصرِ الحداثة، وذلك من خلالِ أساليبِ القمعِ الصائرةِ فاشيةً مع مُضيِّ الزمن. هكذا أصبَحَت الجمهوريةُ التركيةُ بلداً يُطَبَّقُ فيه التحكمُ ذو طابعِ الغلاديو بأفظعِ أشكالِه وأحلكِ ألوانه. ونظامُ ١٢ أيلول قد تصاعدَ بوصفِه واحداً من الأمثلةِ الأكثر ترويعاً وترهيباً لهذا التحكم والمراقبة.

عدمُ التمكنِ من قمعِ PKK كلياً، أمرٌ يتعلقُ بالبنيةِ الداخليةِ للكردِ من جانب، وبالتَّقَلُّباتِ الجاريةِ في الشرقِ الأوسطِ من الجانبِ الثاني. في الحقيقة، فانقلابُ ١٢ أيلول كاد يُطْبِقُ على الأنفاسِ ويَكبتُها في غضونِ أربعٍ وعشرين ساعةً فحسب. أما ضلالُه بشأنِ الكرد، فكانت تتسترُ خلفه دوافعُ اجتماعيةٌ أكثر غُوراً. حيث كان يُعتَقَدُ أنه تمَّ القضاءُ على الكردِ مجتمعاً وشعباً. وكان يُنظَرُ بعينِ المستحيلِ لصَحوتِهم ثانيةً بعدَ سحقِ التمرداتِ وتطبيقِ سياقٍ صارمٍ جداً من عمليةِ الصهر. ونخصُّ بالذِّكرِ في هذا المضمارِ الذهنيةَ الاجتماعيةَ الجديدة، التي كانت تَعتَبِرُ الكردَ امّحَوا من صفحةِ التاريخ، وعلى رأسِها ذهنيةُ البيروقراطيةِ والطبقةِ الوسطى المتناميتَين بناءً على عناصرِ الحداثةِ الرأسمالية، والتي تناسَت دورَهم في التاريخ. أما الموجوداتُ المتبقيةُ فُرادى، فكانتْ تُعَدُّ مُعادِلةً للمخلوقاتِ البدائية. في حين أنّ الطبقةَ العليا كانت تثابرُ على أداءِ دورِ خادمِ السلطةِ بمهارة، من خلالِ سلوكياتِها التي تتشبَّهُ بالمِلكِ أكثر من المِلكِ نفسِه. أما العناصرُ القوميةُ والطرائقيةُ التي لها صِلاتُها مع أمريكا، فكان يُبقى عليها فوق أرضيةٍ مضادة، بدلاً من عقدِ أواصرِها مع المقاومةِ والحرية. وPKK كان قادراً في هذه الظروفِ على عقدِ علاقاتٍ مع الفقراءِ المضطَهَدين في المدنِ والقرى من بين صفوفِ شرائحِ الكرمانج، الذين يُعَدّون ديناميكيةً كرديةً اجتماعيةً تَعَرَّضَت كثيراً للتخريبِ والتهشيش. كما كان يستفيدُ من البنى

الثقافية ومن المشاعرِ الوطنيةِ وعواطفِ الكردايتية، بل وكان يُحييها ويُنعِشُها مجدَّداً. كانت الطبيعةُ الاجتماعيةُ للكردِ مشحونةً بالكياناتِ البُنيوية، على الرغمِ من كلِّ السحقِ الذي تَعَرَّضَت له والتجزئةِ التي حَلَّت بها. ما كان لازماً هو حدٌّ أدنى من العواطفِ الوطنيةِ ونبذةٌ من التوعيةِ الاصطلاحية. وكانت قد تَشَكَّلَ كَمٌّ وافٍ من هذه العواطفِ والاصطلاحاتِ المؤثرةِ بين صفوفِ PKK آنذاك. فما كان يلزَمُه هو تفعيلُ تلك العواطفِ والمصطلحاتِ بوتيرةٍ قصوى، وليس الكوادرَ الدبلوماسيةَ والسياسيةَ العُليا. وعملياتٌ وممارساتٌ محدودةٌ كانت كافيةً لتأمينِ هذه الوتيرةِ بكلِّ سهولة.

بهذا الطرازِ تم المسيرُ منذ انطلاقةِ السبعينياتِ إلى مُستَهَلِّ الثمانينيات. كان ابتداءُ السياقِ المسمى بانطلاقةِ ١٥ آب١٩٨٤ وإعلانُ الكفاحِ المسلحِلن يَكُونَ عسيراً، عندما اتَّخَذَ عامِلُ لجوءِ نظامِ ١٢ أيلول إلى العنفِ المفرطِ وقمعِه الباكرِ لليسارِ والقوى المعارِضةِ الأخرى، مع حقيقةِ سجن ديار بكر وواقعِ التخندقِ في الشرقِ الأوسط. في حقيقةِ الأمر، كان بالمقدورِ ابتداءُ هذا السياقِ في عامِ ١٩٨٢ أيضاً. حيث أنّ عدمَ قيامِ بعضِ العناصرِ على ذرى الجبالِ بمهامِّها كما يجب، كان قد أَخَّرَ الحملةَ إلى شهرِ آب من عامِ ١٩٨٤. هذا وساهَمَت حربُ إيران والعراق أيضاً في تقديمِ الإطارِ المناسب. إلا أنّ الحركةَ لَم تَغِبْ أبداً عن كردستانِ تركيا، بل صانت وجودَها فيها باستمرار. لا يُمكنُ الحديث عن حربٍ أنصاريةٍ محترِفةٍ ومُتَمَرِّسة، بل تمَّ رسمُ صورةٍ كاريكاتوريةٍ عنها. بل حتى إنّ العواملَ الصالحةَ لأنْ يَكُونَ ١٥ آب حملةً غير مُتَوَقَّعةً من قِبَلِ الدولة، قد استُثمِرَت بمنوالٍ سيئٍ للغاية. وعلى الرغمِ من تَسَلُّلِ الدولِ وقوى كردستانِ العراق ومعارَضَتِها، إلا أنّ التخَندُقَ في الشرقِ الأوسطِ كان كافياً للاستمرارِ بالحركةِ ونَيلِ الدعمِ والمساندةِ من كافةِ أجزاءِ كردستان المقَسَّمةِ ومن الكردِ في أوروبا.

ولدى بدءِ طرازِ تدَخُّلِ نظامِ ١٢ أيلول بالتَمَخُّضِ عن نتائج لصالحِ الحركة، تمَّ العبورُ إلى سياقِ حالةِ الطوارئِ وعهدِ "قوات الدرك والاستخبارات ومكافحة الإرهاب JİTEM". بينما دَخَلَت شبكةُ غلاديو التابعةُ للناتو قيدَ التنفيذِ بنحوٍ مؤثرٍ بزعامةِ ألمانيا اعتباراً من عامِ ١٩٨٥. أما مؤامرتا اغتيالِ البابا[٤٣] وبالمه[٤٤]، فكانتا على صِلةٍ مباشرةٍ وغيرِ مباشرةٍ مع انطلاقةِ الكريلا في كردستان، بقدرٍ

[٤٣] **البابا يوحنا بولس الثاني:** هو بابا الكنيسة الكاثوليكية الرابع والستون بعد المائتين منذ ١٩٧٨ وحتى وفاته، وكان البابا البولندي الأول في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية (١٩٢٠ – ٢٠٠٥). في ١٩٨١ كان البابا يجول على حشود من المؤمنين في ساحة القديس بطرس في الذكرى السنوية لظهور العذراء في بلدة فاطمة بالبرتغال، حين

ما كانتا ضمن الحساباتِ العامة. تُعَبِّرُ مرحلةُ انطلاقةِ PKK خلالَ الأعوامِ من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣ عن وضعٍ يطغى عليه جانبُ التأثيرِ الأيديولوجيِّ والسياسيّ، بينما يؤدي الجانبُ المسَلَّحُ فيه دوراً ثانوياً. أما انطلاقةُ عامِ ١٩٨٤، فكان الجانبُ المسَلَّحُ فيها يَحتَلُّ مرتبةَ الصدارة، بالإضافةِ إلى أنها كانت تُواظِبُ على تَطَوُّرِها الأيديولوجيِّ والسياسيِّ أيضاً. دورُ حالةِ الطوارئِ و"قوات الدرك والاستخبارات ومكافحة الإرهاب"موضوعٌ يقتضي التوقفَ عنده مَلِيّاً. إذ معلومٌ أنه تمّ تنفيذُ العديدِ من العملياتِ التي تَؤولُ إلى الانحلالِ والرعونةِ داخلَ الحركةِ وخارجَها حينذاك. من هنا، فالعملياتُ المنَفَّذةُ دون تمييزٍ بين امرأةٍ أو طفل، واستهدافُ الشرائحِ التي ينبغي ألا تَكُونَ هدفاً؛ يُمكنُ أنْ يُعزى إلى ميولِ المزاحيةِ القصوى وعدمِ تَبَنّي الحدِّ الأدنى من المسؤولياتِ والمهام.

لكنّ الغريبَ في الأمرِ كان اكتسابُ PKK القوةَ كلما نُعِتَ بالشيطانِ ولُعِن. وهذا ما كان مؤشراً على العطشِ الشديدِ الذي أصابَ الشعبَ الكرديّ. فكلُّ شيءٍ انعكسَ إيجابياً لصالحِ خانةِ PKK، على الرغمِ من أنّ حركاتِ التهجيرِ الكبرى المطَبَّقةَ على الكردِ تَزيدُ أضعافاً مضاعفةً على إجماليِّ ما طُبِّقَ منها على الأرمنِ والرومِ والسريانيين أجمع. ما من ريبٍ في أنّ الظروفَ التاريخيةَ والجغرافيةَ كانت مؤثرةً في ذلك. فتلبيةُ احتياجاتِ مَطلبٍ تاريخيّ، أي، صونُ الوجودِ الاجتماعيِّ وتَبَنّي كرامةِ وعِزّةِ الإنسانية، كان العاملَ المعَيِّنَ والمصيريَّ الأساسيَّ في إحرازِ التقدم. من هنا، يجب عدم الاستخفافِ بالمسارِ التلقائيِّ للمطالبِ التاريخية.

سياسةُ رئيسِ الجمهوريةِ تورغوت أوزال التي اتَّبَعَها بشأنِ الكردِ اعتباراً من عامِ ١٩٩٢، لَمْ تَكُن مُتَوَقَّعة. وقد انتَبَهنا لأهميتِها متأخراً قليلاً. ومن وجهةِ نظري، فسأستذكِرُ إفراغَ فرصةِ الحلِّ المتولدةِ من محتواها بنحوٍ جادٍّ بموتِه على أنها خسارةٌ تاريخية. ذلك أنه كان بالمقدورِ أنْ تَغدوَ فرصةَ الحلِّ الديمقراطيِّ في الجمهورية، لكنّ بعضَ قوى شبكةِ الغلاديو – حسبَ رأيي – لَمْ تُتِحْ المجالَ أمامَها بشكلٍ مقصود.

أقدم مسلح تركي هو محمد علي آغا، الذي يوصف بخبرته في الرماية كونه عضواً في "جماعة الذئاب الرمادية الفاشية" بإطلاق النار عليه. فاستقرت الرصاصات في الأمعاء، ولكنه بقي حينها على قيد الحياة (المترجِمة).

٤٤ **أولف بالمه:** وزعيم حزب العمل الاجتماعي الديمقراطي ورئيس وزراء السويد (١٩٢٧ – ١٩٨٦). اشتهر دولياً بمواقفه الجريئة وصراحته الشديدة فيما يخص كثيراً من القضايا الدولية كقضايا السلام والديمقراطية والتفاهم الدولي والأمن المشترك. في عام ١٩٨٦، وكان حينها لا يزال يشغل منصب رئيس الوزراء، تعرض لحادث اغتيال قتل فيه بطلقات نارية عند خروجه من السينما بصحبة زوجته (المترجِمة).

والتصريحُ الذي أدلى به دوغان غوريش، رئيس هيئة الأركان حينها (بدايات التسعينيات)، لدى عودتِه من إنكلترا قائلاً "لقد أُضيءَ الضوءُ الأخضرُ لي من أجلِ الإبادة"؛ إنما يَعكسُ هذه الحقيقةَ نسبياً. كما أنّ انقلابَ تانسو جيللر، الذي تصاعدَ بُعَيدَ موتِ تورغوت أوزال، وحبكُ عددٍ لا يُحصى من المؤامراتِ داخلَ الجيشِ وخارجَه؛ إنما يُعَدُّ إحدى العُقَدِ الأوليةِ التي تستلزمُ التحليلَ والتفكيك. وتوثيقُ عضويةِ تانسو جيللر كعميلٍ في وكالةِ الاستخباراتِ الأمريكيةِ CIA، يُوَضِّحُ هذه العقدةَ قِسْمِياً. أما قَتلُ حشدٍ غفيرٍ من المتنورين الأتاتوركيين الحقيقيين والشخصياتِ الكرديةِ النابغة، والآلافُ من جناياتِ الفاعلِ المجهول، وإفراغُ القرى، واستفزازُ "حزب الله"؛ كلُّ ذلك يعني بالنسبةِ لي وكأنه أحدَ أفظعِ المؤامراتِ المحاكةِ ضد الجمهورية. وهي تَجلبُ إلى الخاطرِ الفترةَ المشحونةَ بالمؤامراتِ والمكائدِ والتمردات فيما بين عامَي ١٩٢٤ – ١٩٢٧ ضمن الجمهوريةِ في عهدِ مصطفى كمال. حيث سُوِّيَ أمرُ العناصرِ الديمقراطيةِ الكائنةِ في أرضيةِ الجمهورية، وقُضِيَ عليهم أيضاً في تلك السنوات. ولا يزالُ هذا الوضعُ بعيداً عن التنوير. ولكن، واضحٌ بسطوعٍ أنّ الرابحَ هنا هو الإمبراطوريةُ البريطانيةُ والحداثةُ الرأسمالية. هذا ولا يُمكنُ أيضاً استصغار دورِ قوى الهيمنةِ الخارجيةِ وأزلامِها المتواطئين المتشبثين بها شديداً في فرضِ العُقمِ على فرصةِ الحلِّ الديمقراطيِّ البارزةِ في مطلعِ التسعينيات، عن طريق مؤامراتٍ وتمردات وجناياتٍ وتصفيةِ حساباتٍ مشابهةٍ بحقِّ الكرد. نادرةٌ جداً هي الأمثلةُ التي بمستطاعِها إيضاحُ معنى مراقبةِ وتَحكُّمِ الهيمنةِ المسَلَّطةِ على الجمهورية، بقدرِ ما هي عليه التعقيداتُ والفوضى والمجازر والاستفزازاتُ التآمريةُ التي سادت فترةً ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٧، إلى جانبِ الحركاتِ الديمقراطيةِ الموجودةِ حينها.

إننا نتحدثُ عن فترةٍ مثيرةٍ وتَندرُ مصادفةُ مَثيلٍ لها، قُضِيَ فيها كلياً على الكَنَهِ الحقوقيِّ والعلمانيِّ والاجتماعيِّ والديمقراطيِّ للدولة، فأُدرِجَت تحت رقابةِ وتَحكُّمِ "الجيتام"، وحُفِّزَت فيها البنى الاحتكاريةُ القائمةُ ضمن كافةِ عناصرِ الحداثةِ الرأسماليةِ على الخدمة. في نهاياتِ تلك المرحلة، تمّ الردُّ إيجاباً على محاولاتِ عقدِ العلاقةِ معنا، والتي بادرَ إليها كلٌّ من رئيسِ الوزراءِ آنذاك السيد نجم الدين أربكان عن طريق الرئيسِ السوريّ، وقِسمٌ ممن في الجيشِ باسمِ "قسم العلاقاتِ الاجتماعية" عن طريق بروكسل. وتمّ إرسالُ الرسائلِ وتبادُلُ المعلومات. إلا أنّ هذا السياقَ أيضاً عُرِّضَ للفشلِ من خلالِ الإطاحةِ بنجم الدين أربكان وإخراجي من الشرقِ الأوسط. إني على قناعةٍ بضرورةِ عدمِ الاستخفافِ بدورِ المحيطِ التابعِ لشبكةِ غلاديو الداخليةِ والخارجيةِ في هذا الفشل. حيث كان بالإمكان إعاقة الأزمةِ الكبرى والاشتباكاتِ والحربِ المنخفضةِ الكثافة، التي لا تنفكُّ الجمهوريةُ تمرُّ بها وتَشهدُها. فوقفُ إطلاقِ النارِ

الأحاديُّ الجانبِ من جهة، ووضعُ العلاقاتِ القائمةِ حينها من الجهةِ الأخرى، كانا يُفسِحان المجالَ أمام ذلك. لكنّ هذه المبادراتِ قُمِعَت وأُفرِغَ هذا السياقُ من محتواه عن وعيٍ ومعرفة، فأُزيلَت فرصةُ الحلِّ القائمةُ آنذاك من الوسط.

وخروجي إلى أوروبا فيما بعد، وبحثي عن حلٍّ سياسيٍّ أيضاً قد أُفرِغَ من فحواه علناً عن طريقِ إنكلترا. فاختطافي إلى كينيا بالطائرةِ الخاصةِ التي أَطلَقَتها إنكلترا المتحالفةُ مع شبكةِ الغلاديو في إدارةِ أثينا من مطارِ سويسرا؛ إنما يُنيرُ هذه الحقيقةَ بأفضلِ وجه. ما من جدالٍ في أنّ جميعَ الدولِ الأوروبيةِ أعضاءِ حلفِ الناتو كانت موجودةً في التمشيط، لكنّ إنكلترا كانت العَقلَ المدَبِّر. وأمريكا كانت المنَفِّذَ الرسميّ. في حين أنّ إسرائيل كانت في وضعِ المرشدِإلى الطريق، حيث كانت القوةَ التي أعاقَت بقائي في موسكو، وكانت قبلَ ذلك بكثير، عندما كنتُ في كينيا، بل وعندما كنتُ في الشرقِ الأوسطِ أيضاً؛ قالت لي علناً بإمكانيةِ لجوئي إليها. لكني لَمْ أَثِقْ بها، ولَمْ أُفكِّر إطلاقاً بالثقةِ بها. كان يُرادُ فرضُ الاستسلامِ على فرصةِ حريةِ الكردِ متجسدةً في شخصي. وكنتُ واثقاً كلَّ الثقةِ بموضوعِ ضرورةِ عدمِ تجرؤِ أحدٍ على فِعلِ ذلك أو التفكيرِ به، حتى لو كان ذاك الشخصُ هو أنا. لَكَم هو غريبٌ حقاً أنّ الألاعيبَ المحبوكةَ على إدارةِ الجمهوريةِ كان يُرادُ حبكُها عليَّ وعلى الكردِ أيضاً عن طريقِ PKK. ومرةً أخرى ما كان قيدَ العَمَلِ أساساً هو عناصرُ الحداثةِ الرأسماليةِ المرتبطةُ ببعضِها بعضاً بألفِ قيدٍ وقيد.

إني هادئٌ وصابرٌ باعتباري استخلصتُ الدروسَ والعِبَرَ اللازمةَ من مُجرياتِ سياقِ إمرالي. وقد حافظتُ على موقفي هذا خلال سياقِ التحقيقِ والمحاكمةِ والسجن. أعتقدُ أنّ المحَقِّقين تناولوا الأمرَ بتكتيكاتٍ يوميةٍ مؤقتة، وفسَّروا هدوئي وصبري بمنوالٍ خاطئ. هذا وكانت تُصاغُ التفسيراتُ الخاطئةُ نفسُها من داخلِ التنظيمِ وخارجِه أيضاً. لكني لم أتخلَّ عن موقفي هذا، رغم كلِّ التفسيراتِ الخاطئة. ولا أبرحُ الآن في عامي الحادي عشر من سلوكِ هذا الموقفِ بمفردي. وقد مررتُ بأربعةِ مستوياتٍ من الدفاعِ خلال هذا السياق.

مستوى الدفاعِ الأول: كنتُعملتُ أثناء المحاكمةِ على الإجهارِ بفكرةِ "مانيفستو الحلِّ الديمقراطيّ" على شكلِ كُتَيِّبٍ صغير. ولو أنه لَمْ يَلقَ رَواجاً كبيراً، إلا أنه كان بمثابةِ عرضٍ لأحجارِ الزاويةِ اللازمةِ من أجلِ الحلِّ الديمقراطيّ. أما عجزُ الحكومةِ والأوساطِ السياسيةِ عن الاستفادةِ منه، فهو خسارة. حيث تُرِكَ السياقُ يَسيرُ تلقائياً، للاعتقادِ بإمكانيةِ الحلِّ بهذه الشاكلة. في حين أنّ بعضَ الخطواتِ التي

حَطاها رئيسُ الوزراءِ حينها السيد بولند أجاويد الميّالُ إلى الحل، قد أُفرِغَت من محتواها على يدِ "حزبِ الحركة القومية MHP" الذي كان شريكاً في الائتلافِ آنذاك. أما "حزب العدالةِ والتنمية AKP"، فلم يَرغبْ في فهمِ القضيةِ قطعياً. ربما أنه كان يرى كفايةً وجودُ "خريطةِ طريقٍ" معيَّنةٍ مرسومةٍ سلفاً منذ زمنٍ بعيدٍ ومتمحورةٍ حولَ الإدارةِ في شمالِ العراق (جنوب كردستان). لذلك، لَمْ يَرِدْ أيُّ جوابٍ على الرسائلِ التي كتبتُها إلى الإدارةِ العليا، إلى السيد عبد الله غول عندما كان رئيسَ وزراء، وإلى السيد رجب طيب أردوغان، ولا على المرافعاتِ التي دوَّنتُها إزاءَ عقوبةِ العُزلةِ داخلَ العُزلة، التي اتُّخِذَت بحقي إحدى عشرة مرة. هكذا تمَّ هَدرُ الوقتِ حتى عامِ ٢٠٠٥، فباتَ لا بدّ من سياقٍ عملياتيٍّ جديد.

مستوى الدفاع الثاني: تمّ تدوينُ مرافعتي باسمِ "من دولةِ الكهنةِ السومريين نحو الحضارةِ (**الجمهورية**) الديمقراطية"، وتقديمُها في مُجَلَّدَين إلى الجلسةِ الأولى من جلساتِ "محكمةِ حقوقِ الإنسانِ الأوروبية". لقد كانت تجربةً أعمق على دربِ الحلِّ الديمقراطيّ.

مستوى الدفاع الثالث: من خلالِ الكتابِ المنشورِ باسمِ "دفاعاً عن شعب"، تمّت المشاركةُ في الجلسةِ المعقودةِ في "الدائرةِ العُليا لمحكمةِ حقوقِ الإنسانِ الأوروبية". لقد كانت تُشَكِّلُ المستوى الثالث، حيث حصلَ فيها بلوغُ شكلٍ أبرز وأوضح لكيفيةِ تَكَوُّنِ القضيةِ الكرديةِ ولاحتمالاتِ حلولِها.

مستوى الدفاع الرابع: أما السياقُ الذي لا أزالُ أمرُّ به، فأَعتَبِرُه مستوى الدفاعِ الرابعِ والأخير. حيث تمَّ الانتهاءُ من تدوينِ أربعةِ مُجَلَّداتٍ من مرافعتي المَعنونةِ باسمِ "مانيفستو الحضارة الديمقراطية، والمؤلَّفةِ من خمسةِ مُجَلَّدات (١- المدنية، ٢- المدنية الرأسمالية، ٣- سوسيولوجيا الحرية، ٤- الحضارة الديمقراطية في الشرق الأوسط، ٥- حل الحضارة الديمقراطية في تركيا وكردستان). وسيُعمَلُ على الانتهاءِ من تدوينِ المجَلَّدِ الأخير (المجَلَّد الخامس) مستقبَلاً. أما التقييمُ الذي أَصوغُه حالياً بعنوان "خريطة الطريق"، فيُعَدُّ شكلاً تمهيدياً لذلك المجَلَّدِ الأخير.

بالمقدورِ تقييم فترةِ الخمس وعشرين عاماً الأخيرة (١٩٨٤ – ٢٠٠٩)، والتي لعبَ الكفاحُ المسلَّحُ دوراً رئيسياً فيها، بأنها حربُ الحقيقة. فهي تُعَبِّرُ عن سردِ وبَسطِ الحقائقِ للمَلأ، أكثر من تعبيرِها عن تحريرِ مجتمع. وهذا التحولُ الحقائقيُّ حَدَثَ على الصعيدِ العالميّ. فالقضايا التاريخيةُ والاجتماعيةُ تَلِجُ دربَ الحلِّ بالتناسُبِ طرداً مع مدى سردِ الحقائقِ المعنيةِ بها للعَيان. علماً أنّ الانتصاراتِ العسكريةَ تُشَكِّلُ مصدراً للمشاكلِ من الأساس، ما دامَت ليست دفاعاً مشروعاً اضطرارياً. أي أنّ المهمَّ هنا ليس الانتصارَ أو الهزيمة، بل مدى كَونِ صراعِ خمسٍ وعشرين عاماً أدى دورَه في الحلّ. ينبغي التساؤل هنا:

ما جدوى حربِ المائةِ عام[٤٥] الدائرةِ بين إنكلترا وفرنسا، فيما خلا أنها بَرهَنَت إمكانيةَ أنْ يَكُونَ بحرُ المانش[٤٦] حداً فاصلاً بينهما؟ وربعُ القرنِ الأخيرُ المنصرمُ أصبحَ مصيرياً في إثباتِ وجودِ الكرد. أما تتويجُ وجودِهم بالدولةِ القومية، فكان من أهدافِ PKK في بداياتِه. لكن، وكلما ساهمَت مئاتُ التجاربِ المعاشةِ في نموِّ المعرفةِ في أواخرِ تلك المرحلةِ والإدراكِ بأنّه لا داعي البتةَ لهذا التاج، بل على النقيض، فقد يَكُون مصدراً لقضايا وإشكالياتٍ جديدة؛ كلما ازداد معنى وقيمةُ الكيانِ السياسيِّ الديمقراطيِّ للمجتمع، وباتَ حَلاّلاً.

إنّ فهمَ مراحلِ التَطَوُّرِ والتَحَوُّلِ التي عايَشَها PKK، هي الدربُ السليمُ لفهمِه بالنحوِ الصحيح. كان اعتبارُ الذاتِ من معسكرِ الاشتراكيةِ المشيدةِ يَسري على PKK أيضاً في أجواءِ الحربِ الباردةِ لعالَمِ السبعينيات. أو هكذا كانت النيةُ على الأقلّ. والخنادقُ التي تَموقَعَ فيها كانت تُعَبِّرُ عن ذلك. لكنَ مستواه الفكريَّ لَمْ يَكُ يتعدى كثيراً مستوى المشاعرِ والمصطلحاتِ الثورية. كما أنّ الطبيعةَ الكرديةَ الاجتماعيةَ أيضاً لَمْ تَكُ موضوعاً قابلاً للإيضاحِ بالمصطلحاتِ والنظرياتِ المعاصرة. بل كانت الإرادةُ الثوريةُ هي المحَدِّدةُ بنسبةٍ أعلى بكثير. كان يَستوحي إلهامَه من الحياةِ الحرةِ أكثر من الأيديولوجيا. ولهذا السببِ بالتحديدِ لَمْ يتأثرْ كثيراً لدى سقوطِ اعتبارِ الاشتراكيةِ المشيدة. لقد كان أشبهَ بحركةٍ مبنيةٍ على أرضيةٍ أخلاقيةٍ وعقائدية، أكثر مما هو حزبٌ يساريٌّ حداثويّ. لَمْ تَكن النظريةُ غائبة، لكنّ القيمةَ التي يُلتَزَمُ بها أساساً كانت الأخلاقَ والعقيدة. ولَربما كان رأسُ المالِ الأكبرُ ضمن المجتمعِ الكرديِّ في سياقِ الحرب، هو ظروفُ الحياةِ العصيبة، التي لا تنفكُّ قائمةً إلى الآن، والتي تُحَدِّدُ مستوى قوةِ الأخلاقِ والجرأةِ وتَحَمُّلِ الشدائد. أما عدمُ تَبَنّي PKK كثيراً لنموذجِ الحزبِ اليساريِّ الحداثويِّ مثلما في الأمثلةِ الأخرى، فربما أنه كان أحدَ الأسبابِ الأوليةِ في كونِه مُبدِعاً وتَقَدُّمياً. ولَئِنْ كان كلُّ انشقاقٍ

---

[٤٥] **حرب المائة عام:** هي صراع طويل بين السلالات الحاكمة في فرنسا وإنكلترا دام ١١٦ سنة من ١٣٣٧ إلى ١٤٥٣. قوطِعت هذه الحرب بعِدّةِ فترات طويلة من السلام قبل أن تنتهي بطرد الإنكليز الطامعين في العرش الفرنسي. كانت الحرب سلسلة من النزاعات مقسمة إلى ثلاثة مراحل: الحرب الإدواردية وحرب كارولين وحرب لانكاستريان. وهي تعد نهاية للعصور الوسطى وبداية للعصور الحديثة. وأسبابها عديدة تتمثل في مدى حصة الحاكمية والسيطرة لكل منهما سياسياً واقتصادياً وسلطوياً (المترجِمة).

[٤٦] **بحر المانش (La Manche):** يسمى ببحر المانش عند الفرنسيين، وبالقناة الإنكليزية عند الإنكليز. وهو جزء من المحيط الأطلسي الذي يفصل بريطانيا عن فرنسا، ويربط بحر الشمال بالمحيط الأطلسي. يبلغ طوله حوالي ٥٦٣كم (المترجِمة).

شَهِدَه أو خسارةٍ تَكَبَّدَها لم يتمكنْ من عرقلةِ مسارِ تطوُّرِه، فأهمُّ عاملٍ في ذلك هو تَجَنُّبه التعَلُّقَ الزائدَ بالحزبِ اليساريِّ الحداثويِّ وطرازِ حياتِه. لَمْ يَنتَعِشْ وجودُ المجتمعِ فحسب في شكلِ PKK، بل وشَهِدَ إلى جانبِ الواقعِ الاجتماعيِّ المتناقضِ أيضاً صراعاً داخلياً محتدماً عبر القوةِ التي مَدَّه بها السيرُ على دربِ الحرية. أي أنّ PKK عاشَ أشدَّ أشكالِ الصراعِ الاجتماعيِّ حِدةً وضَراوةً بين صفوفِه بالذات. ووضعُ الصراعِ الداخليِّ الذي يَعجزُ حزبٌ حداثويٌّ عن تَحَمُّلِه، أصبحَ مؤثِّراً أيضاً في تقويمِ مسارِ تطوُّرِه أكثر.

كان التحولُ الأصلُ في PKK يتجسدُ في خروجِه من المسارِ المتمركزِ حولَ الدولة والمتطلعِ إليها، ودخولِه في منحى متمحورٍ حول الكيانِ السياسيِّ الديمقراطيّ. لَمْ يَكُن تَغييرُ الوِجهةِ نابعاً من مصاعبِ تشييدِ دولةٍ قوميةٍ مبنيةٍ على أرضيةِ الاشتراكيةِ المشيدة. بل إنّ طرازَ الحياةِ الذي لا يختلفُ عن الحياةِ الرأسماليةِ الشائعةِ في عمومِ أرجاءِ العالَم، كان السببَ الأصلَ في هذا الانقطاع. فإما أنه كان سيَعثرُ على فرصةِ الحياةِ في عالَمٍ آخر، أو أنه كان سيتَعثرُ كما انهيارُ الاشتراكيةِ المشيدة. والمساهمةُ الأهمُّ التي قدَّمَها سياقُ إمرالي، كانت تَعبيدَه ورَصفَه دربَ الحلِّ الديمقراطيِّ بمنوالٍ أعمق، بعدَما كان التركيزُ عليه محدوداً خارجَ السجن. والمرافعاتُ المدوَّنةُ والأحاديثُ الجاريةُ تَعكسُ مدى عُمقِ هذا الدربِ بشكلٍ لافتٍ وصاعق. لكن، لا الدولةُ ولا PKK استطاعا فَهمَ المستجداتِ الحاصلةِ في هذه الوِجهة، واعتقدا أنها مجردُ تغييراتٍ تكتيكية. ونظرَ إليها البعضُ على أنها بدايةٌ لضربٍ من ضروبِ مراحلِ التصفية. في حين أنه كان يُعاشُ عمقٌ غائرٌ جداً في النظريةِ السياسيةِ والمعرفةِ السوسيولوجية. كان PKK وجهاً لوجهٍ أمام تَحَوُّلٍ جدٍّ شامل. إلا أنّ اللامبالين، وبالتالي المنحطّين أخلاقياً لم يتوانَوا عن تصييرِ لحظةِ التحولِ هذه ذريعةً للهربِ والفرار. أي أنّ العنصرَ المعَيِّنَ في عملياتِ الهروبِ الحاصلةِ بعد عامِ الألفَين، هو التدني الأخلاقيُّ المعاشُ تجاه جديةِ التحول.

كانت الدولةُ وبعضُ الأوساطِ اليساريةِ المهتمةِ بالأمر قد عقدت آمالَها على أنْ يقضي بنفسِه على نفسِه. كان هذا موقفاً خاطئاً ومشحوناً جداً باللامبالاة. ولو أنّ الدولةَ تناولَت الأمرَ بروحِ مسؤوليةٍ بعدَها، لَكان بالإمكان عيشُ تحوُّلاتٍ ديمقراطيةٍ تاريخية بعدَ عامِ ١٩٩٩. فعدمُ الردِّ بجدارةٍ على المساعي الأحاديةِ الجانب، كان تبذيراً وهَدراً لفرصةٍ تاريخيةٍ بكلِّ معنى الكلمة. أما اليسارُ الهَشُّ والفرديةُ الليبراليةُ التي انغَمَسَ فيها، فقد اقترَبَ بلامبالاةٍ أفظع مما كانت عليها الدولةُ أيضاً. الفارّون لَمْ يكونوا آبهين بأيةِ ذريعةٍ أخلاقية. ومرةً أخرى تبيَّن في المجتمعِ الكرديِّ وبنحوٍ لَمْ يَكُن متوَقَّعاً، أنه محالٌ تضليلُ

وخداعُ المجتمعاتِ مدةً طويلةً من الزمن. أي أنّ المخاضاتِ الأليمةَ المعاشةَ كانت مُفيدةً ومُعَلِّمةً بشكلٍ مذهل. ووفاءٌ زهيدٌ كان يكفي لبقاءِ المجتمعِ صامداً من أجلِ الوحدةِ والحرية. وحتى لو قُضِيَ على PKK كتنظيمٍ وسُوِّيَ أمرُه، فقد كان أُنشِئَ مجتمعٌ مستعدٌّ للانتفاضِ في كلِّ لحظةٍ من أجلِ حريتِه وكرامتِه وعِزّتِه، وتَكَوَّنَ أفرادٌ أحرارٌ وشعبٌ حر.

وكنتيجة؛ فالقضيةُ الكرديةُ لَمْ تَلْكُ قد حُلَّت، ولكنّ إمكانياتِ وفُرَصَ الحلِّ تكاثرت إلى أقصاها. وكان المجتمعُ وكأنه مستنفرٌ ومنتفضٌ ينتظرُ الحل. وكان PKK يثابرُ على أنْ يَكُونَ منبعاً للحلِّ بنحوٍ أكثر رسوخاً وبشكلٍ أحاديِّ الجانب، ولو أنه لَمْ يَصُغْ الحلولَ التي كان يرمي إليها. كان حلُّ الدولةِ القوميةِ قد خرجَ من كونِه شرطاً حتمياً، ولكن، فُتحَ المجالُ أمام الحلولِ السياسيةِ الديمقراطيةِ الغنيةِ جداً بمحتواها. والدولةُ أيضاً كانت قاصرةً عن فرضِ حلولِها الأحاديةِ الجانب. وكانت قد أدركَت جيداً استحالةَ استمرارِها بالإنكارِ الصارمِ لوجودِه كما كان سابقاً. في حين، باتَ الحلُّ العسكريُّ طرازَ حلٍّ بِطانتُه أغلى من قماشِه. والقوةُ التي لا حدودَ لها، قد تَقتلُ صاحبَها أحياناً. وكان قد بُلِغَ حالةٌ كهذه. حيث كانت قد شوهِدَت تضَعضُعاتُ وانشقاقاتٌ داخلَ الدولةِ أيضاً، شبيهةٌ بما جرى في PKK. كانت الدولةُ تتجرأُ على محاكمةِ ذاتِها لأولِ مرةٍ تحت اسمِ الأرغانكون. ولأولِ مرةٍ دخَلَت الجمهوريةُ التركيةُ السياقَ الأكثر جديةً من المساءلةَ والمحاسبةِ في تاريخِها. هكذا، فعددٌ لا يُحصى من الحقائقِ القائمةِ المنكَرةِ سابقاً، باتَحديثَ الساعة.

ما من ريبٍ في أنّ أهمَّ حدثٍ جرى في هذه المرحلةِ الجديدة، هو لقاءُ الرئيسِ الأمريكيِّ في شهرِ تشرين الثاني من عامِ ٢٠٠٧ مع رئيسِ وزراءِ الجمهوريةِ التركية، والذي لَمْ يُصَرَّحْ عن مضمونِه تماماً إلى الآن. حيث تقَرَّرَ فيه وضعُ حدٍّ نهائيٍّ لإدارةِ شبكةِ الغلاديو بطرازِها القديم، وذلك مقابلَ تسويةِ أمرِ الكفاحِ المسَلَّحِ في PKK والقضاءِ عليه. ومحاكمةُ أرغانكون كانت تعبيراً ملموساً عن ذلك. كان ذلك يعني بشكلٍ ما الرجوعَ ثانيةً إلى عامِ ١٩٢٣. كان يَسودُ التجرؤُ على العزوفِ عن أخطاءٍ دامت خمساً وثمانين سنة. والعناصرُ الأصليةُ المؤسِّسةُ للجمهوريةِ كانت تلتقي ثانيةً. كان يُعادُ العبورُ من تاريخٍ حرجٍ وحساس. فالكردُ المشَتَّتون، كانوا يرغبون في الوحدةِ والتكامل، بل وتأسيساً على ميثاقٍ مللِيٍّ مُستَحدَث. قد يعاني التاريخُ من عملياتِ ظلمٍ وجُورٍ كبيرة، ولكنه لا ينسى البتة. حيث يأتي يومٌ ما، تتواعدُ فيه الأطرافُ المعنيةُ ثانيةً لتَخَطّي عملياتِ الظلمِ والجورِ تلك. لَمْ يَلْكُ قد استَتَبَّ الحلُّ بعد، ولكنه تمّ ولوجُ سبيلِ الحل. وآمالُ الحلِّ المتفتحةُ في الآفاق، تتقوى أكثر فأكثر مع مرورِ كلِّ يوم.

للجمهوريةِ طاقتُها الكامنةُ في تشكيلِ نموذجِها الديمقراطيّ. فإذا ما تمَّ تَبَنّي الإرثِ الزخمِ للمدنياتِ المعاشة، والتصرفُ بما يليقُ بروحِ الوحدةِ التي أَسفرَت عنها أُخُوّةُ ألفِ سنةٍ وكينونةُ الأمةِ والقوم؛ فإنّ تلك الطاقةَ الكامنةَ لن تقتصرَ فقط على عرضِ نموذجِها، بل وستُشَكِّلُ نموذجاً قُدوةً لكافةِ شعوبِ المنطقةِ البائسةِ والتعيسة. والبحثُ عن حلٍّ للقضيةِ الكرديةِ يَجعلُ من النموذجِ الديمقراطيِّ احتمالاً لا مهربَ منه.

ج- احتمالاتُ الحلِّ في القضية الكردية:

استقرارُ هيمنةِ الحداثةِ الرأسماليةِ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ اعتباراً من بدايةِ القرنِ التاسعِ عشر، قد أَوصَلَ القضايا الاجتماعيةَ واحتمالاتِ حلولِها إلى مستوى جديد. حيث أنّ القضايا الخاصةَ بالعصورِ الأولى والوسطى، وسُبُلَ حلِّها قد تَكَوَّنَت مجدَّداً، ولكن على يدِ عناصر جديدةٍ ومع تغييرٍ في المركز؛ ودَخَلَت ثانيةً أجندةَ التاريخِ من قِبَلِ المدنياتِ الغربيةِ المهيمنة. حيث أنّ قضيةَ الشرقِ الأوسطِ عموماً المسَمّاةَ بقضيةِ الشرق، والتي بإمكاننا نعتها مضموناً بسياقِ تَمَزُّقِ وتشتُّتِ الإمبراطوريةِ العثمانية، قد باتت حديثَ الساعة، ودخلَت جدولَ الأعمالِ في كلِّ مجتمعٍ وشعبٍ وأمةٍ بخصائص مختلفةٍ إلى جانبِ خصائصِها المتشابهة. هكذا بدأَت القضايا تُعاشُ بكثافةٍ متزايدةٍ طردياً، سواءً على أساسِ الأقوامِ يتصدرُهم العربُ والعجمُ والأتراكُ والكردُ والأرمنُ والرومُ والسريانيون واليهود، أو على أساسِ الأديانِ والمذاهبِ يتصدرُها الإسلامُ والمسيحيةُ والموسويةُ والعلمانية، علاوةً على أرضيةِ المجالاتِ الطبقيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والسياسيةِ والأيديولوجيةِ والعسكرية. وبإضفاءِ المضامين والأشكالِ الجديدةِ على القضايا القديمة، أصبَحَت – أو جُعِلَت – المنطقةُ تعاني من حالةِ أزماتٍ ونزاعاتٍ وحروبٍ مستمرة. موضوعُ الحديثِ هنا كان التفوقَ الجذريَّ للمدنيةِ الغربية. وكلما نَضَجَ هذا التفوقُ واستتب، كلما صار لا مفرَّ من تكاثُفِ القضايا وازديادِ عملياتِ البحثِ عن حلولٍ لها داخلَ كلِّ بلدٍ وأمةٍ ومجتمع.

لا يتمخضُ التاريخُ عن القضايا فحسب؛ بل إنّ المراحلَ والأماكنَ التي تُعاشُ فيها المشاكل، إنما تَحملُ بين طياتِها أيضاً احتمالاتِ الحلِّ في كلِّ زمان. المهمُّ هنا هو التعريفُ الواقعيُّ والمعقولُ للمصادرِ

الأوليةِ للقضايا الموجودة، ولسُبُلِ حلِّها المحتمَلةِ بناءً على الظروفِ الزمانيةِ والمكانيةِ القائمة، والانتقالُ بها إلى التطبيقِ على أرضِ الواقع. والمداولاتُ الكافيةُ والتنويراتُ الوافيةُ اللازمةُ من أجلِ ذلك، إنما تتسمُ بأهميةٍ حياتية. وإلا، فقد تتحولُ المداولاتُ والمساعي المبذولةُ من أجلِ الحلِّ إلى عِراكٍ عقيمٍ في حالِ العكس. وقد حَصَلت – أو فُرِضَت – المعاناةُ من نوعٍ يَدنو نوعاً ما إلى العِراكِ الأعمى والعقيمِ في واقعِ الشرقِ الأوسطِ الملموسِ في غضونِ القرنَين الأخيرَين المنصرمَين اللذَين مَرَّا تحت كنفِ هيمنةِ الحداثةِ الرأسمالية. ولَم يبقَ فردٌ أو شريحةٌ اجتماعيةٌ إلا وعَلِقَ بشبكةِ الصيد، حصيلةَ تطبيقِ مختلفِ الأساليب، بدءاً من سياساتِ "فرقْ – تَسُدْ" عموماً، وصولاً إلى التكتيكاتِ اليوميةِ الهادفةِ إلى نشرِ الهيمنةِ في كافةِ المجالاتِ والحقول.

أرضُ كردستان والمجتمعُ الكرديُّ أيضاً يتصدران الأوطانَ والمجتمعاتِ التي تأثرت بالأكثر سلبياً من هيمنةِ الحداثةِ الرأسمالية، وتَمَزَّقَت وتجزَّأَت، وغرقَت في معمعانِ القضايا والإباداتِ والتمردات. ومثلما مرَّ الكردُ وأسلافُهم بلداً ومجتمعاً بسياقاتٍ شبيهةٍ خلالَ العصورِ الأولى والوسطى أيضاً، فبالإضافةِ إلى القمعِ والاستغلالِ اللذَين عانَوه في عهدِ الحداثةِ الرأسمالية، بدؤوا يَشهدون لأولِ مرةٍ سياقاً، تعرَّضَ فيه وجودُهم للخطرِ والهلاكِ بنحوٍ جادٍّ ومنهجيّ. فالمرحلةُ المولوجُ فيها كانت عهداً خطيراً للغاية، نظراً لبدءِ تسييرِ عملياتِ التطهيرِ والإبادةِ الثقافيةِ والجسديةِ مِراراً وتكراراً خلالها. بالتوازي مع تصاعُدِ وتعاظُمِ قضيةِ الكردِ وكردستان ضمن هذا الإطارِ العام، فإنّ احتمالاتِ الحلِّ التي حملَتها بين ثناياها في كلِّ وقتٍ قد أحرزَت التطورَ ومرت بالتحولِ أيضاً.

بالمقدورِ تقييم التطوراتِ والتحولاتِ الجاريةِ وفق ثلاثةِ أشكالٍ رئيسية:

١- حل الإبادة القومية لدى هيمنةِ الحداثةِ الرأسمالية:

طرازُ الحلِّ هذا هو النموذجُ الأكثر تطرفاً، والذي يعتمدُ على العنفِ في متروبولاتِ ومستعمَراتِ النظامِ الرأسماليّ. ونظراً لأنّ احتكاريةَ العناصرِ الثلاثةِ الأساسيةِ للحداثةِ الرأسمالية، أي الدولة القومية والرأسمالية والصناعوية، تُكَوِّنُ نموذجَ المجتمعِ التَنميطيِّ المتجانسِ في بنيةِ كلِّ مجتمعٍ قوميٍّ تتغلغلُ فيه؛ فهي ترى الحاجةَ مِراراً وتكراراً إلى اللجوءِ إلى سياساتِ الإنكارِ والإبادة. وتتخذُ هذه السياسةُ أو شكلُ

الحكمِ والتوجيهِ أشكالاً مختلفةً تتغيرُ وفق مستوى مقاومةِ الظاهرةِ الاجتماعيةِ التي تواجهُها. فقد تبلغُ حِدّةُ العنفِ درجةَ الإباداتِ العِرقية، في حالِ رامَت إلى القضاءِ على الكيانِ الاجتماعيِّ الذي تواجِهُه، أو إلى صهرِهِ في بوتقةِ عناصرِ حداثتِها الرأسمالية. وأحياناً يُستَبعَدُ المجتمعُ المستَهدَفُ من وطنِه إلى أراضٍ محاصَرةٍ ومناطقِ منفى تتسيرُ فيها عمليةُ الصهر. فما الجَرُّ من القرى والأريافِ إلى المدن، سوى شكلٌ آخَر من أشكالِ العنف. في حين أنّ المجَمَّعاتِ السكنيةَ القَسريةَ والسجونَ والمجازرَ الجماعيةَ ممارساتٌ يتركزُ فيها العنفُ أكثر. وتجزيءُ الوطنُ الأمُّ أيضاً شكلٌ مختلفٌ من أشكالِ العنف، يُطَبَّقُ بُغيةَ التوجيهِ بسهولةٍ أكبر. كما أنّ ممارساتِ الصهرِ تندرجُ في لائحةِ العنفِ أيضاً، إرغاميةً كانت أم مَدعومةً بظروفٍ ملائمة. هذا وتُعَدُّ حملاتُ الاعتقالِ والبطالةُ وتَدَنّي الظروفِ الصحيةِ والأشغالُ الشاقةُ وكافةُ أنواعِ الحظرِ، أشكالاً قائمةً في الأجَندةِ من أشكالِ العنفِ الممنهجِ والنظاميّ. وإذا كانت الجماعةُ أو المجتمعُ المستَهدَفُ لا يزالُ صامداً رغمَ كلِّ ذلك، وإذا كان لا بدَّ من القضاءِ عليه وتسويةِ أمرِه؛ فيُتَمَّمُ هذا المسارُ بالإبادة الجسديةِ والثقافيةِ معاً.

شَهِدَ الكردُ وكردستان في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ كافةَ أشكالِ العنفِ المذكورةِ في مختلفِ الظروفِ الزمانيةِ والمكانية، وذلك على يدِ عناصرِ الحداثةِ الرأسمالية، ومن قِبَلِ حُكّامِها وإداراتِها الاحتكارية، وبالأخصِّ من قِبَلِ الدولِ القومية. إنّ عَزوَ هذه الممارساتِ إلى الحُكّامِ الأتراكِ والعَربِ والعجمِ ودُوَلِهم القوميةِ فحسب، يُعتَبَرُ تناوُلاً ناقصاً. ذلك أنّه، ومن دونِ دخولِ هيمنةِ المركزِ الرأسماليِّ المحوَرِيِّ في الأجندة، ما مِن إدارةٍ استبداديةٍ أو دولةٍ قوميةٍ تَمتَلكُ القدرةَ على تطبيقِ عنفِ الإبادةِ القوميّةِ بمفردِها. حيث لا تستطيعُ إبداءَ استطاعتِها بهذا الشأنِ حتى لو شاءت، ما لَم يَسمَحْ النظامُ بذلك؛ وفي حينِ أَبدَتها، فلن تَكُونَ راسخةً مستَتِبّة. فمنذُ مطلعِ القرنِ التاسعِ عشر حتى عامِ ١٩٤٥، كانت الإمبراطوريةُ البريطانيةُ طرفٌ منحازٌ في كافةِ الممارساتِ الاستعماريةِ الخاصةِ بالدولِ القوميةِ المحليةِ (التركية، الإيرانية، والعربية)، والتي طبَّقَتها على الكردِ وكردستان من حروبِ الإبادةِ القوميةِ إلى المجازرِ الجماعيةِ إلى التجزئةِ والتقسيم. أي، ما كان بالإمكان رسمُ إطارِ الوضعِ القائمِ بشأنِ الكردِ وكردستان أو تطبيقُه خلال القرنَين الأخيرَين، ما لَم تَكُن بريطانيا وقوى الهيمنةِ الأخرى. إلا أنّ هذا لا يُفيدُ بأنّ المسؤوليةَ كلَّها تقعُ على عاتقِ المتروبولاتِ الإمبريالية؛ بل إنّ عناصرَ الحداثةِ الرأسماليةِ المحليةَ المشادةَ ضمن نطاقِ نظامِها، أصبحت أكثر تَعَسُّفِيّةً وإبادة. ورأسماليةُ الدولةِ ودولتيتُها القوميةُ وصناعويتُها من الطرازِ الفاشيِّ والرجعيّ؛ هي التي أَقحَمَتها في هذا الوضع. ذلك أنّ تَعَرُّفَها المتأخرَ على الحداثةِ الرأسمالية، وهشاشةَ

الخبرةِ الثقافيّةِ لديها، غالباً ما أَرغَمَ هذه العناصرَ على اتِّباعِ الإنكارِ والإبادةِ القوميةِ في طرازِ الحُكم. إنها مُرغَمةٌ على سلوكِ طرازِ الحُكمِ هذا، نظراً لِكَونِ الرأسماليةِ المطبَّقةِ قد تصاعدت على شاكلةِ احتكاريةِ الدولة، ونظراً لطابعِها الاستيلائيِّ والنّهّاب، ولِعَمَلِها أساساً بالربحِ والاستغلالِ دون تطويرِ حتى القوةِ العاملةِ المأجورة.

هذا وتَفرضُ ممارسةَ الطرازِ عينِه أيضاً في القطاعِ الخاصِّ الذي تُضَخِّمُه وتُسَمِّنُه. ساطعٌ بجلاء أنه لا يُمكنُ للرأسماليةِ أنْ تُطبِّقَ هذا الشكلَ من الدولةِ والقطاعِ الخاصِّ بسهولة، ما لَمْ تُبقِ على الإبادةِ والصهرِ الإرغاميِّ في الأجندة. وما الدولةُ القوميةُ في كَنَهِها سوى بمنزلةِ أكبرِ ربٍّ عملٍ رأسماليّ. لذا، فتعريفُ الدولةِ القوميةِ على أنها الشكلُ الأكثر تنظيماً وكثافةً للرأسمالية، إنما يتحلى بأهميةٍ مصيريةٍ على صعيدِ فهمِ السياق. و"هندسةُ المجتمع" لدى الدولةِ القومية، تَنشطُ بلا رحمةٍ كعجلةٍ للتنميطِ الشاملِ باسمِ الأثنيةِ الوطنيةِ الحاكمة، إلى أنْ يُقضى على الشرائحِ المعَرَّضةِ للإقصاء. والدولُ القوميةُ العربيةُ والتركيةُ والعجميةُ المنشَأةُ والمسَلَّطةُ بأكملِها على الكردِ وكردستان، إنما هي مُثقَلَةٌ بهذه الوظيفة.

هذا وينبغي الإدراك أنّ الصناعويةَ أيضاً ممارسةٌ احتكاريةٌ ذاتُ إبادةٍ قومية. فهي تتصدرُ بمفردِها أفظعَ ممارساتِ الحداثةِ في الإبادةِ المجتمعية، من خلالِ تدميرِها لمجتمعِ الزراعةِ والقرية. تتعدى الصناعويةُ نطاقَ الإبادةِ لتغدوَ مصدرَ هَلاك، نظراً لأنها تعتمدُ على الطاقةِ المائيةِ والفحميةِ والنوويةِ التي تؤدي إلى إفراغِ آلافِ المناطقِ السكنيةِ بكلِّ ما فيها من إرثٍ ثقافيٍّ غنيّ، وتُلَوِّثُ البيئةَ وتُسَمِّمُها وتُعَرِّضُها للإشعاعات، وتُخِلُّ توازُنَ المناخ. وتخريبُ البقايا التاريخيةِ في كردستان ونَهْبُها، وعجزُ الكردِ عن التعبيرِ بحريةٍ عن ثقافتِهم، وظواهرُ الحظرِ المفروضةُ على القيمِ الثقافية، وغيابُ حريةِ التعليمِ والتعلم؛ كلُّ ذلك يشيرُ إلى جوانبِ الإبادةِ الثقافيةِ لحُكمِ العنف، والتي هي خطيرةٌ بقدرِ الإبادةِ الجسديةِ بأقلِّ تقدير.

طرازُ الوحشيةِ الاجتماعيةِ هذا، والمسمى بالحلِّ العسكريِّ أو حلِّ القوة، على صِلَةٍ بالداروينيةِ الوضعيةِ التي تتخذُ من حقِّ القويِّ في الحياةِ أساساً لها. والكردُ يتصدرون المجتمعاتِ التي تعاني حتى النخاعِ من حلِّ القمعِ والإبادة، الذي يسلكه حُكّامُ القوةِ العسكريةِ الذين يُسنِدون ظَهرَهم إلى عناصرِ الحداثةِ الرأسمالية. وقد أصبحَ الأرمنُ والرومُ والسريانيونُ والبدوُ والتركمانُ أيضاً ضحايا حلولٍ مشابهة. إنّ خلقَ أمةٍ حاكمةٍ متجانسة، هو كارثةٌ بكلِّ معنى الكلمة. فكلُّ أمةٍ نمطيةٍ تعني إبادةً الآلافِ من القيمِ الثقافية. أما المقاوماتُ والتمردات المتطلعةُ إلى الدفاعِ عن الوجودِ وصونِ الكرامة، والتي تُبدى في وجهِ الحداثةِ الرأسمالية، وبالأخص إزاءَ الدولتيةِ القومية؛ فعادةً ما انتهَت بالمجازر، بسببِ اختلالِ موازينِ

القوى. وكلُّ مجزرةٍ اعتُبِرَت خطوةً على دربِ الحلِّ العسكريّ. والتجزُّؤُ الذي شَهِدَته كردستان بَعدَ تقسيمِها في معاهدةِ قصر شيرين (١٦٣٩) رغمَ الميثاقِ المللِيّ، فقد زادَ من تفاقُمِ الكارثةِ أكثر، وأفسَحَ المجالَ أمام تطبيقِ حلولِ القوةِ العسكريةِ بكثافةٍ أكبر. هكذا أُبقِيَ على كلِّ جزءٍ من أجزاءِ كردستان في وضعٍ، باتَ فيه كطاولةِ عملياتٍ تُجَرَّبُ عليها الحلولُ العسكريةُ على مدارِ تسعين سنةٍ تقريباً. كما وابتُدِعَت صورةُ "الكرديِّ العاقِّ والمتخلف" ورُوِّجَ لها عن وعي، لتَكُونَ ذريعةً في شنِّ حروبِ السحقِ والإبادةِ عليه.

القوةُ الاجتماعيةُ الأساسيةُ الكامنةُ خلفَ حلِّ القوةِ العسكرية، هي بورجوازيةُ وبيروقراطيةُ الطبقةِ الوسطى المتشكلةِ على يدِ عناصرِ الحداثة. فهذه الطبقةُ قد فَتَحَت عَينَيها على أساسِ إنكارِ الكرد. وتعاظُمُها يَمُرُّ من تحقيقِ استغلالِ الكردِ وسَكبِ دمائِهم بلا مَقابل. ويُعتَبَرُ الكردُ وكردستان أحدَ الواردِ الطبيعيةِ للمادةِ الخامِ بالنسبةِ لهذه الطبقة، فلا يُنظَرُ إليهم بعينِ الذاتِ الفاعلةِ في أيِّ وقتٍ من الأوقات، بل يُعَدّون دوماً موضوعاً شيئانياً، ويُبقى عليهم في وضعِ عبوديةٍ أسوأ بكثير مما يُطَبَّقُ على المرأة. بالتالي، فانتفاضُ تلك الطبقةِ في وجهِ قوى الهيمنةِ الغربيةِ التي تُطَبِّقُ سياسةً استعماريةً أكثر رخاوةً نسبياً، لا ينبعُ من هَيامِها بالاستقلالِ والحرية، بل قَلَقاً وخوفاً من خروجِ المادةِ الخامِ من قبضةِ يدِها، والتحكمِ بها ضمن ظروفٍ أنسب، والتسببِ بالتالي في احتمالِ تمردِها عليها هي.

موضوعُ الحديثِ هنا هو تحالفٌ رباعيٌّ ضمنيٌّ ومَستورٌ ضد الكردِ وكردستان تحت كنفِ الهيمناتِ الغربيةِ منذ عشرينياتِ القرنِ الماضي، وذلك مقابلَ التنازلاتِ المُقَدَّمَةِ إليها. فالهيمناتُ الغربيةُ اعتَبَرَت التلاعبَ من وراءِ الستارِ بالكردِ وكردستان حكمةً ونَباهةً منها، بُغيةَ توجيهِ تلك الدولِ القوميةِ الأربع كما تشاء (إيران، تركيا، سوريا، والعراق). حيث تظاهَرَت بدعمِ الكردِ إلى أنْ بَلَغَت مرامَها، لتتخلّى عنهم في منتصفِ الطريقِ لأنّ ذلك يتوافقُ ومصالحَها. لَمْ تُستَخدمْ القوةُ العسكريةُ ولَمْ تُحبَكْ المؤامراتُ والألاعيبُ بهذه الدرجةِ على أيِّ شعبٍ أو وطنٍ آخر في أرجاءِ المعمورة. الأرمنُ والرومُ والسريانيونُ أيضاً كانوا ضحايا هذا النوعِ من ممارساتِ الحداثة. هذا وإنّ انهيارَ الدولةِ القوميةِ في العراقِ عامَ ٢٠٠٣ قد أدخَلَ الرعبَ والذُّعرَ في قلوبِ حُكامِ سوريا وإيران وتركيا، وآلاَ بهم إلى تَركِ كافةِ مشاكلِهم وتناقضاتِهم جانباً؛ فتناسَوا الأخوّةَ الدينيةَ التي طالما تَشَبَّثوا بها والتَحَفوها، واستَحدَثوا تحالُفَهم الرباعيَّ المقدسَ ضد الكرد. هذه القوى التي عجزَت عن عقدِ التحالفاتِ تجاه أيِّ عدوٍّ كان، لَمْ تتوانَ عن إبرامِها بسرعةِ البرقِ فيما بينها ضد الكردِ وكردستان.

أما الكرد، فإلى جانبِ تمردِهم في ظلِّ غيابِ حليفٍ أو مُحامٍ لهم ضد هذه الهيمناتِ والتحالفاتِ المضاعَفة، فلم يتمكنوا أيضاً من تطويرِ الحلولِ الدولتيةِ القومية، ولا حلولِ الأمةِ الديمقراطيةِ مثلما حالُ أترابِهم ومُعاصِريهم. وعلى الرغمِ من أنّ انهيارَ الدولةِ العراقيةِ القوميةِ قد أَتاحَ المجالَ أمام بعضِ القوى الكرديةِ لإنشاءِ كيانِ دولةٍ فيدراليةٍ على دربِ حلِّ الدولةِ القومية، إلا أنه ليس في وضعٍ آمنٍ ومستَتِبٍّ كثيراً. فهذا الكيانُ ليس خَلاصاً بالنسبةِ للكرد، بل تَدورُ مساعي القوى المهيمنةِ والاستعماريةِ لاستثمارِهِ كوسيلةِ تَحَكُّمٍ ومراقبة. ذلك أنّ سياسةَ الحلِّ العسكريِّ أو القوةِ العسكريةِ لَمْ تَعُدْ تتمتعُ بمَتانَتِها السابقة، رغمَ أنها لَمْ تتخلَّ عن طموحِها في بلوغِ مآربِها التقليديةِ وحساباتِها المرسومةِ على شعبِ كردستان وعلى كلِّ جزءٍ من أجزائِها. هذا وإنها تَخسَرُ بسرعةٍ خلفياتِها وأزلامَها المتواطئين معها بسببِ انكشافِ أمرِهم بدرجةٍ ملحوظة. وإلى جانبِ كونِ المتواطئين الكردِ التقليديين يُشَكِّلون الشريحةَ الاجتماعيةَ التي غالباً ما يستندُ إليها حلُّ القوةِ العسكريةِ للدولتيةِ القومية، إلا أنّ أقنِعَتَها سقطَت تماماً بسببِ المقاوماتِ الدائرةِ في غضونِ العقودِ الثلاثةِ الأخيرة، مما أدى إلى انكشافِ وفضحِ أمرِها أيضاً. أي أنّ التضَعضُعَ أو التفَسُّخَ المعاشَ في الأرضيةِ الاجتماعيةِ للتواطؤِ والعَمالةِ الكردية، قد لعبَ دوراً كبيراً في خُسرانِ الحلِّ العسكريِّ لقِواه.

ومع توطُّدِ الهيمنةِ الأمريكيةِ في العراق، زالت بدرجةٍ كبيرةٍ أرضيةُ الاستمرارِ بالممارساتِ التقليديةِ لشبكةِ غلاديو التابعةِ للناتو، أي بالشكلِ القديمِ لأساليبِ الكونتر كريلا المسَلَّطةِ على الكردِ وكردستان. أما التوترُ القائمُ بين الجمهوريةِ التركيةِ وأمريكا بسببِ الموقفِ المتَّخَذِ إزاءَ PKK والدولةِ الفيدراليةِ الكردية، فقد انتقلَ إلى مرحلةٍ جديدةٍ مع الوفاقِ الحاصلِ بينهما في واشنطن عامَ ٢٠٠٧. حيث يُفهَمُ أنّ الوِفاقَ تمحورَ عموماً حول المواقفِ التي تَقتَرِحُ الحلَّ في الحقولِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والسياسيةِ والثقافية، دون أنْ تَعتَرِفَ بالدورِ الرئيسيِّ للحلِّ العسكريِّ في كنفِ الدولةِ القومية؛ وذلك مقابل تَخَلّي PKK عن الكفاحِ المسلح. ومحاكماتُ أرغانكون متعلقةٌ بهذا الوفاق. هذا وينبغي البحثُ أيضاً عن دورِ هذا الوفاقِ في الانتقالِ إلى عقدِ علاقاتٍ طبيعيةٍ مع الدولةِ الفيدراليةِ الكردية. هكذا اضطرَّت الإدارةُ الدولتيةُ القوميةُ التركيةُ إلى إطراءِ التحولِ على ممارساتِها المطَبَّقةِ بحقِّ الكردِ وكردستان. هذا وقد أثّرت في ذلك بنسبةٍ كبيرةٍ أيضاً الدعامتان الأخريَتان للحداثة؛ أي، نِسَبُ الربحِ المحصورِ لرأسِ المال، والمصالحُ الصناعيةُ المرسومةُ على الاقتصادِ العراقيّ. بالتالي، فقد خَرجَت سياسةُ الجمهوريةِ التركيةِ الجديدةُ بشأنِ الكردِ وكردستان من طابعِها الذي يطغى عليه الحلُّ العسكريّ، لتُباشِرَ

بالانسياقِ وراءَ السياساتِ المنفتحةِ على الوفاقِ في الميادين الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والسياسيةِ والثقافية. ما من ريبٍ في أهميةِ هذا التطور؛ لأنه حدثٌ سيُثمِرُ عن نتائج هامةٍ سيتبدى تأثيرُها على كلِّ الكردِ وكردستان، وبالتالي على الشرقِ الأوسطِ بأكملِه.

٢- حل الدولة القومية الفيدرالية الكردية:

هذا الحلُّ الذي يرتكزُ إلى جنوبِ كردستان وكُردِها، إنما يَعكسُ أساساً طرازَ الحلِّ لدى القوى الغربيةِ المهيمنة. فنظراً لعدمِ وثوقِها من مدى نجاحِ الحلولِ الدولتيةِ القوميةِ الفاشيةِ المحليةِ على المدى الطويل، ولعدمِ مواءَمتِها على صعيدِ استقرارِها في المنطقة؛ فإنّ الحلَّ الدولتيَّ القوميَّ الفيدراليَّ يَغدو ضرورةً اضطرارية. وهكذا، سيؤدي دورَ الرافعةِ الأكثر متانةً اعتماداً على كُردِ الجنوب، سواءً في استقرارِها في بلدٍ ما، أم في إخضاعِ الدولِ القوميةِ وعناصرِ الحداثةِ الأخرى في المنطقةِ بذاتِها وتطويرِها وفق ذلك. فالدولةُ القوميةُ الكرديةُ المستقلةُ كلياً ليست مناسِبةً من هذه الناحية، ولا يتمُّ تفضيلُها لعجزِها عن أداءِ دورِ الرافعةِ نفسِها. وقد باشرَت عناصرُ الحداثةِ الرأسماليةِ الكرديةِ أيضاً بإطراءِ التحولِ على ذاتِها في وِجهةِ الحلِّ الفيدراليّ، سواءً بسببِ انكشافِ سياسةِ التواطؤِ التقليديةِ بما فيه الكفاية، أم بدافعٍ من كونِ تلك السياسةِ باتت قاصرةً عن تلبيةِ وتغطيةِ مصالحِها بالدرجةِ الوافية. هذا ويجب النظر إلى الدولةِ الفيدراليةِ الكرديةِ في شمالِ العراق (جنوب كردستان) على أنها تحولٌ بورجوازيٌّ للطبقةِ المتواطئةِ في كافةِ أرجاءِ كردستان، وليس تحولاً بورجوازياً منحصراً في تلك البقعةِ فقط. فجذورُه ضاربةٌ في القِدَم، ولَطالَما رُسِمَ الحلُّ في هذا المنحى هدفاً نهائياً في كلِّ العصياناتِ وداخلَ التنظيماتِ القوموية. وعلى الرغمِ من كلِّ هذا التبعثرِ والتجزؤِ فيما بينها، إلا أنه بالمستطاعِ تقييم الوضعِ الجديدِ لتلك القوى على أنه حداثةٌ رأسماليةٌ كردية.

ونخصُّ بالذِّكرِ أنّ المقاومةَ التي أبداها PKK خلال العقودِ الثلاثةِ الأخيرة قد حَفَّزَت تلك القوى أيضاً على التعاضُدِ فيما بينها، ودَفَعَتها للبحثِ في الحلِّ الفيدراليّ. وعلى الرغمِ من تشرذُمِها، وتعددِ الرؤوسِ المتحكمةِ بها، ومعاناتِها من الوهنِ أيديولوجياً وسياسياً؛ إلا أنها ستُصِرُّ على نموذجِها في الحلِّ

المتمحورِ حول الدويلةِ القوميةِ الفيدراليةِ الكردية. ومهما عارَضَت ذلك الدولُ القوميةُ المجاورةُ في المنطقة (تركيا، إيران، سوريا، بل وحتى الدولة القومية المركزية في العراق)؛ إلا أنه تَرجحُ كفةُ احتمالِ توطيدِها لوجودِها بدعمٍ ومؤازرةٍ من الهيمنةِ الرأسماليةِ العالمية. حيث أنّ الهيمنةَ العالميةَ ستَجِدُ أنّ هذا النموذجَ من الحلِّ هو الأنسبُ لمصالحِها، وينبغي تطبيقه في عمومِ الشرقِ الأوسطِ أيضاً. من هنا، فمصيرُ نموذجِ الحلِّ الفيدراليِّ متعلقٌ بمدى إدراكِ بورجوازيةِ وبيروقراطيةِ الدولةِ القوميةِ المسيطرةِ للهويةِ الكرديةِ بمنوالٍ صحيح، وبمدى إبدائِها التقديرَ والاحترامَ لهذه الهوية. إلا أنّ التجربةَ القائمةَ في العراقِ تشيرُ إلى أنه لم يتمّ وصولُ هذا المستوى بَعد. أما موقفُ الدولةِ القوميةِ العربيةِ السورية، فهي تَعتَبِرُ الكردَ خارجَ نطاقِ مجتمعِ الدولة. بل ولا تَجنحُ إلى قبولِهم حتى كمواطنين. في حين أنّ القوميةَ الشيعيةَ الصارمةَ في إيران غريبةٌ عن الظاهرةِ الكردية، وغيرُ صالحةٍ لصهرِ الكردِ في بوتقتِها. وإسنادُ إدارةِ الإقليمِ التقليديةِ للعناصرِ النموذجيةِ سيتطلبُ قدراً من الزمن. فالإدارةُ الحاليةُ بعيدةٌ عن الفيدرالية. هذا وربما يَكُونُ خلاصُ بورجوازيةِ وبيروقراطيةِ الطبقةِ الوسطى التركيةِ من ذهنيةِ الإنكارِ والصَّهرِ باكراً أكثر. ذلك أنّ تحالُفَ الغالبيةِ الكرديةِ مع الطبقةِ التركيةِ العليا في عهدِ الجمهوريةِ وفي كياناتِ الدولةِ الأسبق منها، قد يُمَهِّدُ السبيلَ أمامَ ثورةٍ ذهنية.

علماً أنّه ليسَ عسيراً استذكارُ شراكتِهم الاستراتيجيةِ القائمةِ أثناء تأسيسِ الجمهورية. وكلما استُوعِبَ التاريخُ المشتركُ بشكلٍ صحيح، كلما صارَ لا مفرَّ من إحرازِ التطورِ على دربِ الاعترافِ بالكردِ الذين في كنفِ الدولة. ذلك أنّ الأتراكَ بوصفِهم قوماً قد جَرَّبوا زيادةً عن اللزومِ في المراحلِ الحرجة، وعَلِموا أنّ غيابَ الكردِ سيصبحُ كارثةً استراتيجية. كما أنه لن تَكُونَ عسيرةً تجاربُ الحياةِ المشتركةِ في الأوضاعِ الاعتياديةِ أيضاً، وضمن حالةِ الاعترافِ والقَبولِ هذه؛ حتى وإنْ لَمْ تَكُن فيدراليةَ الطابع. وبمقدورِهم كمجتمعِ تقييم التداخلِ المتقدمِ في مستواه لصالحِ إرادةِ الحياةِ المشتركة. وفي حالِ فضحِ الأيديولوجيةِ القوميةِ، والاستفادةِ من الجذورِ التاريخيةِ الغائرةِ لمفهومِ الأمةِ والقومِ لصالحِ الديمقراطيةِ المحافِظة؛ فستَقومُ الطبقةُ الكرديةُ المتواطئةُ التقليديةُ بتفضيلِ هذا الطرف. والواقعُ المعاشُ يَنحو هذا النحو. وبالرغمِ من إبقاءِ الحلِّ العسكريِّ على الأبوابِ دوماً، إلا أنه بالمقدورِ النقاشُ حول الفيدراليةِ ضمن إطارِ حريةِ الفكرِ والتعبيرِ بأقلِّ تقدير.

الآفاقُ الاجتماعيةُ لحلِّ القوةِ العسكريةِ ولحلِّ التواطؤِ الفيدراليِّ على السواءِ ضيقة. فكلٌّ منهما ليس حلاً يتناغمُ ومصالحَ الكردِ أو مصالحَ جميعِ المجتمعاتِ المجاورةِ لهم. فهذان النموذجان يَعكسان

نماذجَ المساومةِ والوفاقِ فيما بين الطبقةِ العليا وعناصرِ الحداثةِ الرأسمالية، والتي تدنو من فكرةِ ضرورةِ الحلِّ أكثر، بالتناسبِ طردياً مع مدى خوفِها وتَحَسُّبِها من شرائحِ المجتمعِ السفلى. إنّ الحلَّ القائمَ لدى كافةِ الحركاتِ التحرريةِ الوطنيةِ ونقاباتِ الطبقةِ العاملة، هو حلُّ الطبقةِ الوسطى. والعجزُ عن حلِّ القضايا العالقةِ مرتبطٌ بهذه البنيةِ الطبقية. إذ، لكلِّ طبقةٍ آفاقُها في الحلّ. لذا، فدخولُ عناصرِ المجتمعِ الديمقراطيِّ التي تبقى خارجَ إطارِ عناصرِ الحداثةِ الرأسماليةِ جدولَ الأعمال، وأداؤُها دورَها التاريخيَّ شرطٌ لا بدَّ منه على دربِ الحلِّ الجذريِّ للقضايا الاجتماعية. إلا أنّ التاريخَ لا يُقَدِّمُ الآفاقَ أو الطاقةَ الكامنةَ الكافيةَ من أجلِ الحداثةِ الرأسماليةِ الكردية. بينما بحوثُ الحلِّ الدائرةُ على مسارِ الدولةِ القوميةِ غيرُ قادرةٍ على تجاوُزِ نطاقِ الفيدرالية. هذا ولا يُمكنُ للفيدراليةِ أنْ تَفيَ بمفردِها من أجلِ حلِّ القضايا الاجتماعيةِ الكرديةِ المتخبطةِ في معمعانِ الأزمةِ الحادة. إلا أنه بمقدورِها لعب دورٍ إيجابيٍّ في حلِّ الأمةِ الديمقراطية، متلافيةً بذلك المخاضاتِ المتولدةَ من نُقصانِها.

٣- حلّ الأمة الديمقراطية:

الميزةُ المعَيِّنةُ للحلِّ القوميِّ الديمقراطيّ، هي بحثُه عن الحلِّ خارجَ نطاقِ الدولة. والبحثُ خارجَها لا يعني هدمَ الدولةِ وتشييدَ أخرى جديدةٍ محلَّها، ولا يُفيدُ بالانصهارِ في بوتقةِ الدولةِ القائمةِ كامتدادٍ لها. فالمجتمعُ يبحثُ عن الحلِّ في دواخلِه، وفي إرادتِه الديمقراطية. وهو لا يتطلعُ إلى الدولة، إيجاباً كان أم سلباً. بَيدَ أنّ الحلَّ المألوفَ للقضايا الاجتماعيةِ وللشريحةِ العليا ومصالحِها الطبقيةِ مرتبطٌ بكينونةِ الدولةِ، سواءٍ على مدارِ تاريخِ المدنياتِ جمعاء، أم في عهدِ الحداثةِ الرأسمالية. في حين، يستحيلُ أنْ يتواجدَ هكذا احتمالٌ للحلِّ بالنسبةِ للديموس Demos (الشعب). أما حلُّ دولةِ البروليتاريا أو دولةِ الشعب، والذي طرحَته الاشتراكيةُ المشيدةُ باسمِ الكادحين والشعوب، فهو محضُ خداعٍ وضلال. وقد أكدَت الحياةُ مصداقيةَ هذه الحقيقة. ذلك أنّ الحروبَ الدائرةَ كرمى لأجلِ السلطةِ والدولة، انتهَت دوماً لصالحِ منافعِ حفنةٍ نخبويةٍ ولصالحِ رأسِ المال. من هنا، فعدمُ تطويرِ الحلولِ القوميةِ الديمقراطيةِ كثيراً على

طولِ مسارِ التاريخ، إنما هو من ضروراتِ منافعِ النُّخَبِ السلطويةِ واحتكاراتِ رأسِ المال. والواقعُ نفسُه موضوعُ حديثٍ بشأنِ حلِّ القضايا الراهنةِ أيضاً.

عجزُ PKK، الذي ظلَّ متأثراً بالاشتراكيةِ المشيدةِ مدةً طويلةً من الزمن، عن تخطي براديغما الدولتيةِ القومية، هو العِلةُ الأوليةُ في انسدادِه. وهذا الوضعُ يُشبهُ سدَّ منافذِ جمهوريةِ تركيا أيضاً على يدِ عناصرِ الحداثةِ الرأسمالية. ذلك أنّ الهدفَ كان تحويلَ جمهوريةِ تركيا إلى دولةٍ اشتراكية، وتشييدَ جمهوريةٍ اشتراكيةٍ فيكردستان، ومن ثمّ خَلْقَ اتحادٍ أمميٍّ بين كلتَيهما. لَم يَكُن هناك حيزٌ واسعٌ للديمقراطيةِ وللمجتمعِ الديمقراطيِّ في تلك البراديغما. ولَم يَكُن يُلاحَظُ التناقضُ الطبقيُّ الكائنُ في طبيعةِ السلطةِ والدولة. وكيفما كان كارل ماركس يؤمنُ بإمكانيةِ بناءِ مجتمعٍ رأسماليٍّ خالص، فقد كان يؤمنُ أيضاً بإمكانيةِ تشييدِ دولةٍ طبقيةٍ خالصة. في حين أنه لا الدولةُ الطبقيةُ الخالصةُ ممكنةٌ ظواهرياً، ولا المجتمعُ الرأسماليُّ الخالص. وبعضُ الانتقاداتِ الصائبةِ والمحِقَّةِ التي وجَّهَها الفوضويون في هذا الشأن، عجزوا عن إبداءِ الصوابِ عينِه فيما يتعلقُ بهدفِ المجتمعِ القوميِّ الديمقراطيّ.

استيعابُ PKK للمجتمعِ القوميِّ الديمقراطيِّ سياقٌ مليءٌ بالمخاضات. وهو في الوقتِ نفسِه ولادةٌ من جديد، ورفضٌ لكينونةِ الحزبِ الكلاسيكيِّ المؤمنِ بالاشتراكيةِ المشيدة. وهو تراجُعٌ عن مِحوَرِ التطلعِ إلى الدولة. وهو يتصدرُ الأحزابَ الشبيهةَ التي مرّت بالتحولِ في هذا الاتجاه.

لا يُطرَحُ الحلُّ القوميُّ الديمقراطيُّ كحلٍّ محتَمَلٍ خاصٍّ بكردستانِ وبالشعبِ الكرديِّ فحسب. بل يُعرَضُ كحلٍّ كونيٍّ من أجلِ كافةِ المجتمعاتِ تتقدمُها مجتمعاتُ الشرقِ الأوسط. أما السقفُ السياسيُّ الجامعُ للحلِّ القوميِّ الديمقراطيّ، فهو الكونفدراليةُ الديمقراطيةُ للمجتمعِ المدنيّ، والتي هي ليست بدولة. فالكونفدراليةُ الديمقراطيةُ لا تتطابقُ ولا تتكافأُ مع فيدراليةِ الدولةِ أو كونفدراليتِها اللتَين تُعَدّان ظاهرتَين مختلفتَين.

الوحداتُ Birim الكوموناليةُ (المشاعية) هي النموذجُ الاقتصاديُّ والاجتماعيُّ للحلِّ القوميِّ الديمقراطيّ. فوَحَداتُ المجتمعِ الأيكولوجيِّ والاجتماعيِّ والاقتصاديِّ لا تَبغي الربح. بل ترتبطُ الاحتياجاتِ الأوليةِ هو الأساس. وحتى لو تواجدَت السوق، فستَكونُ تحت الرقابةِ الأخلاقيةِ للمجتمع، وستُحَجَّمُ النزعةُ الاحتكاريةُ المسَلَّطةُ عليها. ذلك أنّ القِيَمَ الأخلاقيةَ والسياسيةَ داخلَ المجتمعِ تتقدمُ القانونَ منزلةً. أي أنّ أسسَ المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ تتمتعُ بالأولويةِ على مجتمعِ القانون. ومعاييرُ الديمقراطيةِ المباشرةِ هي الساريةُ في دراسةِ الشؤونِ والمشاكلِ الاجتماعية. ذلك أنّ

الديمقراطيةَ المباشرةَ تتماشى مع الوعيِ العلميِّ المعاصِر. وحريةُ المجتمعِ والفردِ تتحققُ بعيشِ الوعيِ العلميِّ والفنِّ والجمالياتِ وفنِّ السياسةِ بشكلٍ متداخل. ومقياسُ الفردِ الحرِّ مرتبطٌ بمستوى الحريةِ داخلَ الوحداتِ الكوموناليةِ التي يحتلُّ مكانَه فيها. ذلك أنّ الانقطاعَ عن المجتمعِ لا يعني الحرية.

وإلى جانبِ هذه الخصائصِ العامة، بمقدورِنا إعادة ترتيبِ بعضِ المبادئِ الأساسيةِ لحلِّ الأمةِ الديمقراطية:

a) الأمة الديمقراطية:

وتُعَبِّرُ عن حالةِ الأمةِ في المجتمعِ الديمقراطيِّ الذي لا يستندُ إلى لغةٍ أو أثنيةٍ أو طبقةٍ معينة، ولا يرتكزُ إلى الدولة، بل هو متعددُ اللغاتِ ومتنوعُ الأثنيات، ولا يتيحُ المجالَ للتمايزِ الطبقيِّ أو لامتيازِ الدولة، بل يعتمدُ على الأفرادِ الأحرارِ والمتساوين. فالأمةُ الديمقراطيةُ تتكونُ من المواطنِ الديمقراطيِّ والجماعاتِ الديمقراطية. وهي تعمَلُ أساساً ببراديغما الأمةِ المرنةِ المتألفةِ من الهوياتِ الثقافيةِ المنفتحةِ الأطراف.

b) الوطن المشترك (الوطن الديمقراطيّ):

ويُعَبِّرُ عن مجموعِ الأوطانِ التي تتمُّ مشاطرتُها بحريةٍ ومساواة، بحيث لا يُقصي شخصٌ شخصاً آخر، ولا تُقصي مجموعةٌ مجموعةً أخرى.

c) الجمهورية الديمقراطية:

وتُعَبِّرُ عن انفتاحِ الدولةِ على المجتمعِ الديمقراطيِّ والفردِ الديمقراطيّ. فتنظيمُ الدولةِ ظاهرةٌ مختلفةٌ عن التنظيمِ الديمقراطيِّ للفرد. بالتالي، فهي تتَّخِذُ من احترامِ كلٍّ منهما شرعيةَ الآخرِ أساساً لها.

d) الدستور الديمقراطيّ:

وهو الدستورُ المِعَدُّ بتوافقٍ اجتماعيٍّ يعملُ أساساً بحمايةِ المواطنِ الديمقراطيِّ والجماعاتِ الديمقراطيةِ في وجهِ الدولةِ القومية.

e) التحام الحقوقِ والحريات الفردية والجماعية:

كيفما أنّ المجتمعَ المتكونَ من الأفرادِ أمرٌ مختلفٌ عن إجماليِّ أو مجموعِ أولئك الأفراد، فالحقوقُ الفرديةُ والجماعيةُ أيضاً تُعَبِّران عن وجهَين مختلفَين للمجتمعِ نفسِه، رغمَ أَوجُهِ الاختلافِ بينهما. فمثلما ما مِن ميداليةٍ بوجهٍ واحد، كذا لا وجودَ لمجتمعٍ ذي حقوقٍ جماعيةٍ فقط، ولا وجودَ لأفرادٍ ذوي حقوقٍ فرديةٍ فحسب.

f) الحريةُ الأيديولوجية والاستقلالُ الأيديولوجيّ:

محالٌ تطبيقُ حلِّ الأمةِ الديمقراطية، من دونِ تخطّي الهيمنةِ الأيديولوجيةِ الوضعيةِ للحداثةِ الرأسماليةِ والعبوديةِ الليبراليةِ المعادُ إنشاؤُها في هيئةِ الفردية. والوعيُ الذاتيُّ بخصوصِ الطبيعةِ الاجتماعيةِ للذات، إنما هو شرطُ وعيِ الحلّ القوميِّ الديمقراطيّ.

g) التاريخانية والحاضرية:

الوقائعُ الاجتماعيةُ وقائعٌ تاريخية. فالوقائعُ المعاشةُ في التاريخِ تُعاشُ أيضاً في الحاضرِ وفيما هو يوميٌّ راهن، مع فارقٍ بسيطٍ جداً. ومن دونِ عقدِ الأواصرِ بين التاريخِ والحاضرِ بمنوالٍ صحيح، لا يُمكنُ تخطّي الفرديةِ المجَرَّدةِ من التاريخِ في الحداثةِ الرأسمالية، ولا تجاوُز ذهنيةِ المجتمعِ النمطيةِ واللحظيةِ

والحاضرية. من هنا، فالاستيعابُ السليمُ للتاريخِ والحاضر، شرطٌ ضروريٌّ من أجلِ حلِّ الأمةِ الديمقراطية.

h) الأخلاق والضمير:

مستحيلُ البلوغُ بأيةِ قضيةٍ اجتماعيةٍ إلى حلٍّ صائبٍ وقويم، ما لَمْ يُلجَأْ إلى الأخلاقِ والضمير. وحلولُ الحداثةِ في القوةِ والقانونِ بمفردِها، لن تُثمرَ عن نتيجةٍ أبعد من طمسِ القضايا وتشويهِها. إنّ التقمصَ العاطفيَّ والشعورَ بالآخر، والذي ينبعُ من الأخلاقِ والضمير، شرطٌ أوليٌّ في حلِّ الأمةِ الديمقراطية.

i) الدفاعُ الذاتيُّ في الديمقراطيات:

كيفما أنه لا وجود لكيانٍ بلا دفاعٍ ذاتيّ، كذا فالمجتمعاتُ الديمقراطية التي تُعتَبَرُ الكيانَ الأرقى في الطبيعة، لن تتحققَ ولن تستمرَّ بوجودِها من دونِ دفاعٍ ذاتيّ. لذا، يجب تلبية متطلباتِ مبدأِ الدفاعِ الذاتيِّ بالتأكيد، في الحلولِ القوميةِ الديمقراطية.

هذه المواقفُ المبدئية، التي ينبغي تطويرها أكثر، تُؤَمِّنُ تعرُّفَنا على حلِّ الأمةِ الديمقراطيةِ عن كثب. هذه المبادئُ التي يَضَعُها الاتحادُ الأوروبيُّ أيضاً في جدولِ أعمالِه دوماً بنحوٍ طبيعيٍّ وتدريجيّ، هي حقاً بمثابةِ العلاجِ الشافي، سواءً بالنسبةِ للقضايا الاجتماعيةِ في الشرقِ الأوسطِ عموماً، أم من أجلِ القضيةِ الاجتماعيةِ الكرديةِ بالأكثر. والحلُّ الديمقراطيُّ، الذي سيُصاغُ ويُطَبَّقُ في كردستان على أرضيةِ هذه المبادئِ وعلى مسارِ تعريفِ الحياةِ القوميةِ الديمقراطية، يتيمزُ بأهميةٍ تاريخية.

ولوجُ تركيا سياقَ الدمقرطة، والحلُّ الديمقراطيُّ في القضيةِ الكردية، هما بمثابةِ وجهَي الميدالية. حيث لا وجهَ من دونِ الآخر. سيَكونُ الأمرُ منيراً أكثر، فيما لو حاوَلنا إسقاطَ أبعادِ الحلِّ على تركيا بنحوٍ عينيٍّ أكثر. قبل كلِّ شيء، لا يمكن غضّ النظرِعن الموقفِ المبدئيِّ المذكورِ والمكَرَّرِ أعلاه باقتضاب. ذلك أنّ الحلولَ المجردةَ من المبدأِ والنظام، لن تَكُونَ مفهومة، ولن تُسفِرَ عن نتيجةٍ أبعد من كونِها مُداواةً بالتضميدِ اليوميِّ المؤقت. إنّ الحلَّ الذي يُعتَقَدُ به، هو حلٌّ محتمَلٌ يُدافَعُ عن تطبيقِه وعيشِه على مدارِ هذا السياقِ البنيويِّ برمته، سواءً تبعثَرَ النظامُ الرأسماليُّ الغربيُّ المهيمنُ أم استمر.

الخاصيةُ الأولى: إذاً؛ يتمُّ هنا اقتراحُ حلٍّ يَدومُ طيلةَ سياقِ المدنيةِ الغربية، بل وقابلٍ لتجاوُزِها.

الخاصيةُ الثانية: إنه يَعترفُ بوجودِ المجتمعِ القوميِّ الديمقراطيّ، وبالتالي بشرعيتِه وقدرتِه على الحلّ؛ أياً كانت الكياناتُ البُنيويةُ والمؤسساتيةُ لعناصرِ الحداثةِ الرأسماليةِ داخلَ جمهوريةِ تركيا، وأياً كانت الاحتكاريةُ الأيديولوجيةُ الكائنةُ فيما بينها. عناصرُ الحلِّ الديمقراطيِّ المطروحِ هنا، لا تَقترحُ القضاءَ بالثورةِ على عناصرِ الحداثةِ الرأسمالية (الدولتية القومية، الرأسمالية، والصناعوية)، ولا تَقبَلُ أيضاً بالإبادةِ والصهرِ على يدِ سياسةِ القوةِ العسكريةِ التي تَتَّبِعُها تلك العناصر. هذان الكيانان والوجودان الأوليان، اللذان يعترفان بشرعيةِ بعضِهما بعضاً، يَقترحان ويعمَلان أساساً بالحياةِ المشتركة والتنافُسِ الخالي من النزاعِ والتصادم.

الخاصيةُ الثالثة: إنه يَطرحُ تأسيساً على الخاصيتَين السابقتَين فكرةَ استحالةِ الاستغناءِ عن مؤسسةِ السياسةِ الديمقراطية. ذلك أنّ السياسةَ الديمقراطيةَ تُشَكِّلُ أرضيةَ الحلِّ لكافةِ القضايا التي ستَظهرُ للوسط، أو تلك الموجودة أصلاً. هذا وتُدرَجُ المفاوَضاتُ والدبلوماسياتُ الديمقراطيةُ أيضاً في لائحةِ السياسةِ الديمقراطية، التي يَقتضي تفعيلُها وتنشيطُها إزالةَ كلِّ العراقيلِ الموجودة. فحضورُ حريةِ الفكرِ الشاملة، والأحزابِ والنقاباتِ والتعاونياتِ ذاتِ البنيةِ الديمقراطيةِ وشتى أشكالِ المجتمعِ المدنيّ؛ أمرٌ غيرُ ممكنٍ إلا بتذليلِ العراقيلِ المنتصبة. أما تخفيضُ مستوى حاجزِ العشرة في المائة ١٠% في نظامِ الانتخاباتِ بنسبةٍ كبيرة، أو إزالتُه كلياً؛ فهو بمنزلةِ الضرورةِ التي لا غنى عنها.

الخاصيةُ الرابعة: ينبغي تطويرِ الأنظمةِ التي تُلبي ضروراتِ حقِّ الدفاعِ الذاتيِّ بشأنِ كِلا الوجودَين والكيانَين. في الحقيقة، كنا قد حاولنا صياغةَ تعريفٍ شاملٍ أكثر لجميعِ هذه الخاصياتِ في فصلِ "بعض المصطلحات والنظريات والمبادئ" من خريطة الطريق أو تقريرِنا هذا. موضوعُ الحديثِ هنا هو مجردُ عرضِ إمكانياتِ إحياءِ ذلك في الواقعِ العمليِّ على شكلِ نموذج.

٤- تجسيد الحلّ الديمقراطيّ على صعيدِ الاسم: KCK:

بالمقدورِ تجسيد الحلّ الديمقراطيّ على صعيدِ الاسمِ أيضاً. يتمُّ القَبولُ بشرعيةِ مؤسساتِ جمهوريةِ تركيا وحدودِها الحالية. هذا ولا جدال حول مركزيتِها أو مشاكلِ الشكلِ الأخرى من قبيلِ أنْ تَكونَ فيدراليةً أو كونفدراليةً، ولا يُقتَرَحُ حتى مجردُ طرحِ ذلك في جدولِ الأعمال. بل يُقتَرَحُ ألا تنحصرَ خصائصُ الديمقراطيةِ والمساواةِ والحريةِ لمواطنِ جمهوريةِ تركيا في الدستورِ والقوانينِ فحسب، بل وأنْ تدخُلَ قيدَ التنفيذِ أيضاً مؤسساتياً. ولأجلِ ذلك يتمُّ الاقتراحُ والتشديدُ على التحامِ وتماسُكِ الحقوقِ والحرياتِ الفرديةِ من جهة، والحقوقِ والحرياتِ الجماعيةِ للهوياتِ الثقافيةِ المنفتحةِ الحوافِّ من الجهةِ الأخرى. علاوةً على أنه يُقتَرَحُ تقييمِ النقاطِ المتعلقةِ بحلِّ القضيةِ الكرديةِ على أنها جزءٌ لا يتجزأُ من الدمقرطة، بل وأنها بوضعِها الحاليِّ تُعَدُّ دعامتَها وأرضيتَها. فالحلُّ يعتمدُ أساساً على النظامِ الديمقراطيِّ غيرِ المتمحورِ حول الدولة، والذي يحتضن المجتمعَ بأجمعِه بين ثناياه.

لا داعي للتكرار، نظراً للتحليلِ الشاملِ الذي أُجريَ في فصلِ "المصطلحات والنظريات والمبادئ" وفي الفصولِ اللاحقةِ له بخصوصِ الأمورِ الأساسيةِ التي ينبغي فهمُها من النظامِ الديمقراطيّ. إلا أنه بالمقدورِ تجسيد ذلك عينياً على صعيدِ الاسمِ وتحديده باسمِ KCK (منظومة مجتمعاتِ كردستان Koma Civakên Kurdistan). هذا ويتمُّ التشديدُ مِراراً على ضرورةِ عدمِ التفكيرِ بـ KCK على شاكلةِ الجمهوريةِ التركيةِ أو كبديلٍ لها. فهما كيانان مختلفان شكلاً ومضموناً. لقد عُمِلَ على تحليلِ جمهوريةِ تركيا، بمبادئِها ومؤسساتِها، بتاريخِها وراهنِها. ولا داعي للتكرارِ بتاتاً. في حين أنّ KCK يقتضي التركيزَ عليه والتوقف عنده، سواءً على صعيدِ التعريف، أم من حيثُ مستوى تطورِه. وبالمستطاعِ صياغة تعريفِه على أنه التنظيمُ السقفيُّ المؤلَّفُ من عناصرِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ للكرد (المجموعات الاقتصادية – الأيكولوجية، الأمة الديمقراطية المتكونة من المواطنِ الديمقراطيِّ ومن الهوياتِ الثقافيةِ المنفتحةِ الأطراف).

المصطلحان الحرجان هنا هما مصطلحا المواطنِ الديمقراطيِّ والأمةِ الديمقراطيّة. أعتقد أنّ مصطلحَ "المواطن الديمقراطيّ" لا يستدعي النقاش كثيراً. وأنه لا اعتراضٌ جديٌّ على تعريفِه بكونِه الشخصَ المتمتعَ بالحقوقِ والحرياتِ الفرديةِ والجماعية. أما "الأمةُ الديمقراطية"، فقد تبدو أكثر تعقيداً نوعاً ما. ولكن، يجب عدم الإغفالِ بأنّ تعريفَ الأمةِ، الذي صاغَه الاتحادُ الأوروبيُّ حصيلةَ الدروسِ والعِبَرِ التي

استخلَصَها من عِراكاتِ ومُشاحناتِ الحداثةِ الدمويةِ بشأنِ الأمةِ في غضونِ القرونِ الخمسةِ الأخيرة، إنما هو قريبٌ من ذلك. فحتى قوميةُ الدولةِ يتمُّ تطويعُها وتَخَطّيها بسرعة في راهننا، لِما تَسَبَّبَت به من انسدادٍ وما أَسفَرَت عنه من قضايا. لذا، يُشَدِّدُ دوماً على الطابعِ الديمقراطيِّ في مصطلحاتِ الأمةِ المِصاغةِ مؤخَّراً. والتعريفُ الذي صاغَه مصطفى كمال في جمهوريةِ تركيا قائلاً "يُسَمّى شعبُ تركيا بالأمةِ التركيّة"، سيَكُونُ حَلاّلاً أكثر فيما إذا قيَّمناه من ناحيتَين، وليس من ناحيةٍ واحدة. ونخصُّ بالذِّكرِ الأحكامَ السلطويةَ الشوفينيةَ المتطرفةَ والذكوريةَ التسلطيةَ التي شُحِنَ بها مصطلحُ "الأمة التركية"، حيث تُعَسِّرُ من استخدامِه. فقد صَيَّرَته مصطلحاً يعيقُ بذاتِ نفسِه مشاركةَ الهوياتِ الأخرى باضطراد. بناءً عليه، فاقتراحُ "شعب تركيا" الذي أتقدَّمُ به قريبٌ جداً بل ويَعبِّرُ تماماً عن تعريفِ الأمةِ المتألفةِ من الهوياتِ الثقافيةِ المنفتحةِ الأطرافِ ومن المواطنين الديمقراطيين الأحرارِ والمتساوين. ذلك أنّ هذا المصطلحَ كان يُعَبِّرُ عن التعددِ الأثنيِّ حتى في تلك المرحلة. بينما الدفاعُ المستميتُ والمتزمتُ عن مصطلحٍ باتَ حجرَ عثرة، لن يساهمَ في الحلّ.

بَيدَ أنه بالإمكان أيضاً تعريف KCK بأنه دمقرطةُ المجتمعِ المدنيِّ بالنسبةِ للكرد. وبالمقدورِ فعلاً ترسيخ KCK ضمن تكامُلٍ وكليّاتيةِ "شعب تركيا" أو "أمة تركيا" بما يتناسبُ ومضمونَها، وذلك بوصفِه تنظيماً سقفياً جامعاً للمجتمعِ المدنيّ. أو بالأحرى، إذا كان يُعتَقَدُ من الصميمِ أو يُعتَرَفُ حقاً بضرورةِ كونِ الكردِ ضمن شعبٍ أو أمةِ تركيا، فمن الساطعِ بما لا شائبة فيه ضرورةُ أنْ يَكُونَ التعريفُ الأمرنُ والأنسبُ في هذا المنحى. ولا يُمكنُ سدُّ الطريقِ أمام الحلولِ الفيدراليةِ والمواقفِ القائلةِ بالإبادةِ والإنكارِ وما تُسفِرُ عنه من قضايا وإشكاليات، إلا بهذا التعريفِ المرنِ للأمة. كما أنّ ذاك التنظيمَ السقفيَّ وتلك الصياغةَ المرنةَ للأمةِ سيَقدِران على صَدِّ الأبوابِ على المدى الطويلِ أمام الانفصاليةِ والعنف. فدعكَ من وجودِ آفاقِ حلِّ القضايا ضمن حلِّ القوةِ العسكريةِ والحلِّ الفيدراليّ، بل إننا نتعلمُ من التاريخِ والراهنِ وبأفضلِ وجهٍ أنهما لوحدِهما سيَترَكان الأبوابَ مفتوحةً دوماً على مصاريعِها أمام حالاتِ الحربِ والانفصال. والكردُ في وضعِهم الراهنِ قد ارتفعوا بمستوى نشاطاتِهم أصلاً، ويَحتلّون منزلةً متقدمةً على دربِ الحريةِ كأفرادٍ أيضاً. ولن يَكُونَ تَكَهُّناً القولُ أنّ الإرغامَ على قبولِ المزيدِ سيُمَهِّدُ الطريقَ أمام مزيدٍ من العنفِ والانفصال، أو بالأحرى، سيُحَفِّزُ على الهرولةِ بسرعةٍ أكبر وبوتيرةٍ أعلى في هذا الطريقِ المفتوحِ أصلاً. وإدارةُ كردستان الفيدراليةُ في شمالِ العراقِ تُفيدُ بهذه الحقيقةِ نوعاً ما. أما نتائجُ سياسةِ الإنكارِ والإبادةِ في تاريخِ الجمهورية، فماثِلةٌ للعَيان. وإذ ما رُكِّزَ على الحلِّ من طرازِ

KCK، مع وضعِ المنزلةِ التي حقَّقَها علمُ الاجتماعِ نُصبَ العين؛ فسيُدرَكُ أنّه الأنسب لواقعِ تركيا الديمقراطيةِ والجمهوريةِ الديمقراطيةِ والأمةِ الديمقراطية، وأنّ كفةَ احتمالِ تطبيقِه هي الراجحة.

إنّ استبصارَ المستجداتِ المحتَمَلةِ وتَخمينَها سلفاً في حالِ تطبيقِ الحلِّ من طرازِ KCK، سيَكُونُ تعليمياً وناجعاً. فمؤسساتُ الجمهوريةِ في هذه الحالةِ ستستمرُّ بوجودِها وتَصونُه. إلا أنه تَوَلَّدَ وضعٌ مختلف. هذا ويتطورُ تمَأسُسُ KCK أيضاً. فبينما تُطَبِّقُ الدولةُ ذاتَها في هيئةِ وحداتٍ تنفيذية، فإنّ KCK يُفَعِّلُ ذاتَه على شكلِ مؤسساتٍ ديمقراطية. قد تتشابهُ أو تتبايَنُ مواضيعُهما ومَواضِعُهما. ففي حالِ الاختلافِ سيَطغى جانبُ إكمالِهما بعضَهما بعضاً. وفي حالِ التشابُه، سيبدأُ التنافسُ الإيجابيّ. وأيٌّ منهما سيَصوغُ أجوبةً أفضل وأجود رداً على القضايا الاجتماعية، فستَكونُ الأولويةُ لمؤازرتِه ودعمِه.

أهمُّ نقطةٍ في نموذجِ الحلِّ هذا، هو أنه لا يستلزمُ رفضَ أو إقصاءَ بعضِهما بعضاً. ذلك أنّ جميعَ الحلولِ التقليدية، متمحورةً حول الدولةِ كانت أم حول الحقوقِ الفردية، كانت مُشادةً بناءً على رفضِ أو إقصاءِ الآخر. حيث ما كان ممكناً تطبيقُ طرفٍ أو ذاك الذي يُفتَرَضُ أنه الأفضل، ما لَمْ يتمّ هدمُ أو إقصاءُ الطرفِ الآخر.

ونصيبُ الدوغمائيةُ الدينيةُ والوضعيةُ في ذلك مُحَدِّدٌ ومصيريّ، حيث لَمْ تُثمِرْ تاريخياً وراهناً سوى عن تصييرِ المجتمع أكداساً من القضايا والإشكاليات. بينما المعطَياتُ الحديثةُ لعلمِ الاجتماعِ تُشَدِّدُ على مرونةِ الطبيعةِ الاجتماعية، وعلى مستواها الذهنيِّ الرفيع، وتُبَيِّنُ مدى انتشارِ العلاقةِ التكافُلية (الاستفادة المتبادلة)، وتَبسطُ للميدانِ كونَ التناقُضِ العِدائيِّ والتنافُريِّ ليسَ ضرورةً حتمية. من الأصحِّ الحديثُ عن أنّ مؤسساتِ السياسةِ الديمقراطية (ينبغي النظر إلى KCK على أنه تنظيمٌ سقفيٌّ لهكذا مؤسسات) أثناءَ علاقتِها مع الدولةِ تَدفَعُ بها إلى أوضاعٍ أكثر إخصاباً وفائدةً ولزوماً، بدلاً من الحديثِ عن تدميرِها إياها. ذلك أنّ الحوارَ المتواصلَ فيما بينهما سيَكُونُ قادراً على إنتاجِ الحلولِ الديمقراطية، رغمَ عيشِ فتراتِ توترٍ وحزازية. وبالمستطاعِ التبيان أنه مع تقدُّمِ السياق، فالذي سيَصمدُ ويَبقى هو تلك الأشكالُ المؤسساتيةُ التي ستَصونُ موقعَها نظراً لِلُزومِها وفائدتِها، بينما سيتمُّ تجاوُزُ غيرِ اللازمةِ وغيرِ المفيدةِ منها. وهذه هي النتيجةُ المرتَقَبَةُ أصلاً من الآلياتِ الديمقراطية.

٥- أبعاد التطبيق المحتملة للحل من طراز KCK:

ستصبحُ المواضيعُ منيرةً أكثر، عندما نبسطُ للعَيان أبعادَ التطبيقِ المحتملة للحلِّ من طرازِ KCK:

a) البُعد الاقتصاديّ:

سيَكُونُ لـKCK نشاطُه المكثَّفُ في الحقلِ الاقتصاديّ. وسيَعملُ على حمايةِ المجتمعِ والبيئةِ في وجهِ التأثيراتِ الريحيةِ والتدميريةِ القصوى الناجمةِ عن عناصرِ الحداثةِ الرأسمالية. وسيُنَفِّذُ ذلك عن طريقِ الوحدات Birim التي لا تَتَّخِذُ الربحَ أساساً، بل تُغَطّي احتياجاتِ المجتمعِ الأساسية، وتَحمي البيئة؛ بحيث تتقدمُها في هذا المضمارِ الكوموناتُ الاقتصاديةُ والأيكولوجية. وسيُعيقُ النهبَ الاحتكاريَّ المسَلَّطَ على السوقِ الاجتماعية. أما العناصرُ الرأسمالية، فلن تُفنى، إلا أنه سيتمُّ تحجيمُها إلى أقصى حد. سيُخرَجُ النشاطُ من كونِه عملَ سُخرة، ليُصَيَّرَ بمثابةِ عبادةٍ في الحياة. وستُقَضُّ وتُهدَمُ جدرانُ الاغترابِ الفاصلةُ بين الحياةِ والعمل. هذا وسيتمُّ الاعترافُ بالأولويةِ للنظامِ الاقتصاديِّ المعتمدِ على قيمةِ الاستخدامِ وقيمةِ التبادلِ الضرورية، عوضاً عن النظامِ الذي يُبَضِّعُ كلَّ شيءٍ في المجتمعِ ويُغرِقُه بالسِّلَع. والأرضيةُ الأيكولوجيةُ والاجتماعيةُ التي يرتكزُ إليها KCK، وكأنها القفطانُ أو القميصُ المفَصَّلُ لهذا النظام. أما المفهومُ الأخلاقيُّ الذي يَنظرُ إلى العملِ بعينِ الحريةِ بقدرِ ما يقضي على البطالةِ المستفحلة، فسيُلَبّي كافةَ الآمالِ والطموحاتِ والاحتياجاتِ التي يَشعرُ بها المجتمع.

b) البُعد الاجتماعيّ:

نظامُ KCK هو نموذجٌ إنتاجيٌّ صالحٌ أيضاً لتغطيةِ احتياجاتِ المجتمعِ في العديدِ من الميادينِ من قبيلِ التعليم، الصحة، الرياضة، الفن، والحقوق. وسيُستَوعَبُ بنحوٍ أفضل دورُ KCK الوظيفيُّ في هذه الميادين الاجتماعية، التي ستَشهَدُ تنافُساً وعلاقةً (تكافُليةً) متبادَلَةً مع الدولة؛ إذ ما وُضِعَ نُصبَ العينِ عجزُ مؤسساتِ الجمهوريةِ عن تلبيةِ الآمالِ المعقودةِ عليها إلى الآن في هذا المضمار. وعلى عكسِ ما يُعتَقَد، فاللغةُ والأثنيةُ لن تُشَكِّلا مشكلةً جادةً في هذه الحقول. فتعدديةُ اللغةِ في التعليمِ أمرٌ

ينبغي التحفيز له كحاجةٍ اجتماعية. واستخدامُ وتطويرُ اللغةِ الكرديةِ أو لغاتٍ أخرى أيضاً إلى جانبِ اللغةِ التركية، سيتمخضُ عنه حقاً غنى في المعنى ضمن حقلِ التعليم، الذي لا مكان ولا داعي فيه للشوفينيةِ أو للإرغاماتِ الأخرى. إنّ تطويرَ الكردِ لمؤسساتِهم التعليميةِ والصحيةِ والرياضيةِ والفنيةِ هو صُلبُ الأمةِ الديمقراطية، وسيُؤَمِّنُ التكاملَ الوطنيَّ والقوميَّ جوهرياً، وسيُزيدُه غِنى وزخماً. هذا وبالمقدورِ تبيان الأمورِ عينِها بالنسبةِ للثقافاتِ الأخرى أيضاً. وإذ ما نَظَرنا إلى شعبٍ أو أمةٍ تركيا على أنها تكاملُ أو كُلِّياتيةُ أطيافِ الغنى الثقافيِّ الموجود، فسيُلاحَظُ أنّ العديدَ من الأمورِ التي اعتُبِرَت محظورةً أو اعتُقِدَ أنها خطٌّ أحمر ليست سوى محض أحكامٍ مُسبَقَةٍ دوغمائيةٍ وتَعَصُّبيةٍ لا تَخدمُ التطورَ ولا التقدم. من هنا، محالٌ التفكيرُ بموقفٍ مُعَزِّزٍ ومُقَوٍّ آخر عدا التكاملِ الوطنيِّ والقوميِّ الطوعيّ.

c) البُعد الأمنيّ:

الحقلُ الأمنيُّ سيَكُون البُعدَ الذي تَدورُ حوله الجدالاتُ وتُصاغُ بشأنِه القراراتُ وتُسَنُّ القوانينُ بالأكثر. سيُطالِبُ الكردُ بأمنٍ مستَتِبٍّ وسيُلِحّون على حلِّه مؤسساتياً، نظراً لأنّ الأمرَ يتعدى مجردَ افتقارِهم للحرية، ويَصِلُ حَدَّ عيشِهم الدائمِ على تخومِ المهالك، بل وفي مركزِها على الصعيدِ الوجوديّ. سيتمّ الدفاعُ عن جيشِ الجمهوريةِ فيما يتعلقُ المخاطرِ الخارجية، إلا أنه يتوجبُ عليه المرور بتحولٍ راديكاليٍّ من حيث موقفِه بشأنِ وجودِ الكردِ وحريتِهم. الأمرُ نفسُه يَسري على المؤسساتِ الأمنيةِ الأخرى أيضاً. وKCK مُجبَرٌ على الحفاظِ على قواتِ الدفاعِ الذاتيِّ لديه، إلى أنْ تتحققَ هذه التحولات. ونخصُّ بالذِّكرِ أنّه لن يُستغنى عن وحداتِ الدفاعِ الذاتيِّ في KCK في الحياةِ الديمقراطية، ما دامت مجموعاتُ حُماةِ القرى، و"قوات الدرك والاستخبارات ومكافحة الإرهاب" بحالتِها الراهنة، وغيرُها من المجموعاتِ ذات النظامِ العسكري تستمرُّ بوجودِها (بما فيها تلك المنعكسةُ قسمياً على أرغانكون). هذا وعلى الجيشِ أنْ يَهدِفَ من تموقعِه داخلَ كردستان ردعَ المخاطرِ الخارجيةِ وصَدَّها، وأنْ يَعتَرِفَ إلى جانبِ ذلك بكونِ الكردِ عنصراً أصيلاً من عناصرِ الدولةِ والتكاملِ القوميّ، وأنْ يتخلى عن النظرِ إليه كمصدرِ خطرٍ وتهديد. وينبغي بذل الجهودِ سويةً في سبيلِ تجاوُزِ وتضميدِ الذكرياتِ الأليمةِ المعاشةِ في هذا المنحى ضمن تاريخِ الجمهورية. وبالمستطاعِ صياغةُ حلولٍ مختلفةٍ من أجلِ وحداتِ الدفاعِ الذاتيِّ في KCK، والتفكيرُ بأوضاعٍ مؤقتةٍ ودائمةٍ في هذا الشأن. كما بالإمكان إجراء

التحول ضمن إطارِ الجيشِ ووحداتِ الأمنِ الأخرى، بحيث تَكُونُ جزءاً من الأمنِ المحليّ، ولو ليس كما الأمرُ تماماً لدى الكردِ في العراق.

d) البُعد الدبلوماسيّ:

أهـمُّ مشكلةٍ في هـذا البُعدِ تتعلقُ بكيفيةِ النظرِ إلى تجزيءِ الكردِ وكردستان وبِكَنَهِ وماهيةِ الحلولِ المقترحةِ بهذا الشأنِ تأسيساً على الشذوذِ والانحرافِ عن مضمونِ الميثاقِ المللّيّ. لا ريب في أنّ التركمانَ بل وحتى الأرمنَ والسريانيين أيضاً يندرجون في هذا السياق. فوضعُهم يؤثّر بنحوٍ جادٍّ على السياستَين الداخليةِ والخارجيةِ على السواء. والمستجداتُ الحاصلةُ في العراقِ وأرمينيا تُوَضِّحُ الأمرَ إلى آخرِ درجة. هذا ولا يُمكنُ الاستخفاف بأهميةِ التطوراتِ الجاريةِ في سوريا أيضاً. وإيران محطُّ أنظارِ العالَمِ أصلاً. لذا، يجب عدم النظر إلى معاهدةِ قصر شيرين المبرَمة وكأنه لا صِلَةَ لها بالموضوعِ أبداً. إننا نعاني من ضيقِ الوقت. وكلُّ هذه المواضيعِ تَفرضُ ضرورةَ التفكيرِ بها وصياغةِ حلولِها على صعيدِ الشرقِ الأوسط. وKCK يَعرضُ مثالاً نموذجياً ورائعاً للإثمارِ عن الحلولِ ضمن إطارِ الشرقِ الأوسط. حيث يَقترحُ نظاماً لا يُمَيِّزُ بين الأثنياتِ والأُمَم، أو بالأحرى، يَطرحُ نظاماً يحلُّ مُعضلةَ مختلفِ الفوارقِ المذهبيةِ والأثنيةِ والقوميةِ ضمن نطاقِه.

النموذجُ الذي يجري التفكيرُ به وتَصَوُّرُه، ليس نظاماً يلغي الحدودَ السياسية، أو يَفتحُ البابَ أمام الحلِّ العسكريّ، أو حتى يَفرضُ الفيدراليةَ من طرفٍ واحد. بل نحن نتحدثُ عن تطويرِ أسلوبٍ يضعُ بالحُسبانِ العديدَ من أساليبِ الحلِّ المعروضةِ في أرجاءِ العالَم، بما فيها أسلوبُ الاتحادِ الأوروبيّ، ولكنه يتميزُ بخاصياتِه التي يَنفردُ بها. وKCK يَضعُ هذه الحاجةَ في الحُسبان. وبالمقدورِ توسيع نطاقِه ليَكُونَ تنظيماً سقفياً يَشملُ كافةَ الكردِ والأرمنِ والسريانيين والتركمان في جميعِ أنحاءِ الشرقِ الأوسطِ ضمن إطارِ التكاملِ القوميِّ لتركيا. وليس من الضروريِّ أن يَستوعبَ الدولَ في نطاقِه. حيث بمقدورِ الدولِ تطوير اتحادٍ فيما بينها من طرازِ الاتحادِ الأوروبيّ. بالإمكان اقتراح كونفدراليةٍ مَرِنةٍ من أجلِ تركيا وسوريا والعراق على وجهِ التخصيص. ويُمكِنُ لهذا النموذجِ أنْ يَتَّسِعَ ويتجذرَ طردياً في الشرقِ الأوسط. يجب عدم التفكير بطرازِ حلِّ KCK كمُضادٍّ لاتحادِ الدول، بل كنموذجٍ موازٍ ومُتَمِّمٍ لها، وككونفدراليةٍ ديمقراطيةٍ أو كاتحادٍ للمجتمعِ المدنيِّ ينبعُ من الحاجةِ الاجتماعية. والممارسةُ العمليةُ في الشرقِ الأوسطِ

تَمُدُّنا بدروسٍ وعِبَرٍ لا تُعَدُّ ولا تُحصى بشأنِ عدمِ إمكانيةِ حلِّ القضايا عن طريقِ النشاطاتِ الدبلوماسيةِ للدولِ فقط. وليس عبثاً قيامُ الاتحادِ الأوروبيِّ بتطويرِ كونفدارلياتِ المجتمعِ المدنيِّ بما يُعادِلُ كونفدراليةَ الدولِ كَمّاً ومنزلةً بأقلِّ تقدير. والحاجةُ الراهنةُ إلى المجتمعِ العابرِ للقوميات، إنما تَجعلُ من التنظيمِ التضامُنيِّ في هذه الوِجهةِ أمراً لا بدَّ منه. من هنا، فالكونفدراليةُ الديمقراطيةُ للمجتمعِ المدنيِّ تُعادِلُ كونفدراليةَ الدولِ مرتبةً وأهميةً في واقعِ الشرقِ الأوسطِ العَينيّ، مما يستوجبُ تطويرَها بنحوٍ موازٍ ومُتَمِّمٍ لها في سبيلِ حلِّ القضايا في هذا المضمار.

يُمكنُ الحديثُ عن أبعادٍ أخرى بالنسبةِ إلى KCK. إلا أنّ الأبعادَ المذكورةَ مُنيرةٌ وتَطرحُ الاقتراحَ المأمولَ من ناحيةِ الممارساتِ العمليةِ والمستجداتِ المرتَقَبةِ والمحتَمَلة. لا شكّ أنه لكلِّ بُعدٍ وللميادينِ الأخرى أيضاً مشاكلٌ دستوريةٌ وقانونيةٌ وعددٌ من مشاكلِ المِنهاجِ والنظامِ الداخليّ، والتي تقتضي الحلّ. ويَلزمُ البقاء على حوارٍ متواصلٍ مع وحداتِ الدولةِ الأمنيةِ في هذا المضمار، لتقديمِ المساهمةِ اللازمةِ لإنتاجِ الحلولِ المشتركة. والنشاطاتُ على صعيدِ الحكومةِ والبرلمان التركي سوف تلعبُ دورَ المفتاحِ على دربِ الحل. فضلاً عن أنّ الحوارَ والمساعيَ المشتركةَ على مستوى مؤسساتِ الدولةِ فحسب لن تكفي. إلى جانبِ أنّ جهودَ الحكومةِ والبرلمان التركي لوحدِها أيضاً لن تَفِيَ بالغرض. بل سيَكونُ للمجتمعِ المدنيِّ ولأحزابِ المعارضةِ كجزءٍ منه دورُها الهامُّ على هذا الصعيد. ونخصُّ بالذِّكرِ هنا نشاطاتُ الرأيِ العامِّ كشرطٍ لا مفرَّ منه. هذا وستؤدي مؤسساتُ النشرِ والإعلامِ أيضاً دوراً مصيرياً في ذلك. كما ولا تُستَصغَرُ قطعياً مساهمةُ العالَمِ الجامعيِّ والأكاديميّ. إضافةً إلى أنه يُرتَقَبُ تقديمُ المساهمةِ المأمولةِ في الحلِّ من قِبَلِ هذه القوى التي تكادُ تُعتَبَرُ طرفاً معنياً في العديدِ من أبعادِ الحلّ، وعلى رأسها أمريكا والاتحادُ الأوروبيّ، وكذلك من قِبَلِ القوى الأخرى الدوليةِ صاحبةِ الخبرةِ والقادرةِ على المشاركةِ في الحلّ.

هذه التقييماتُ بشأنِ الانفتاحِ الديمقراطيِّ في تركيا ونموذجِ حلِّ القضيةِ الكردية، يجب فهمُها بوصفِها مسودةَ أفكارٍ ومُقتَرَحات. إذ يُعرَضُ هذا المشروعُ من طرفي بِحُكمِ المسؤوليةِ الواقعةِ على كاهلي في سبيلِ قيامِ كلِّ الأطرافِ المعنيةِ بتقديمِ أفكارِها ومقتَرَحاتِها. وبطبيعةِ الحال، قد أُقَدِّمُ مساهماتٍ أخرى مختلفة مع تطورِ النقاشاتِ والاقتراحات.

ومن أجلِ الخطوةِ اللاحقة، ثمة حاجةٌ لبرنامجٍ أو مخططٍ عمليايّ قابلٍ للتطبيق على أرضِ الواقعِ من ناحيةِ تحديدِ نقطةِ الانطلاقِ وكيفيةِ البدء. وهاأنا أعرضُ في الفصلِ التالي مُقتَرَحي بخصوصِ المخطط.

الفصل الخامس

المخطط العملي

كلُّ نموذجِ حلٍّ مَطروحٍ بشأنِ القضايا الاجتماعيةِ لن يتعدى كونَه رياضةً ذهنية، ما لَم يُعَبِّرْ عن قيمةٍ ميدانية. لا جدالَ في أنّ الخطواتِ العمليةَ أيضاً مرتبطةٌ بالفكر، فهي فكرٌ يمشي. ومع ذلك، فقيمةُ التحليلاتِ الناجحةِ لن تتحددَ إلا في الممارسةِ العملية.

وأنا شخصياً، لَطالَما فَضَّلتُ خطوَ خطواتٍ عمليةٍ بخصوصِ حلِّ القضيةِ الكردية، ولو بشكلٍ هاوٍ جداً؛ ورَجَّحتُها أكثر من الحِراكِ العمليانيِّ الأحاديِّ الجانب. كما أؤمنُ بوجوبِ إيلاءِ الأولويةِ للحواراتِ الثمينةِ المفعمةِ بالمعاني في كلِّ وقت. ولكني أعلمُ أيضاً أنّ خداعَ الذاتِ باسمِ الحوارِ يَجلبُ معه الكارثة. من هنا، ينبغي عدم استصغارِ تموقعِ الأطرافِ أثناء التفاوضِ قطعياً. ذلك أنّ أبسطَ أرضيةٍ من أجلِ التفاوض، أثمنُ بكثير من أرفعِ مستوياتِ عملياتِ استعراضِ القوةِ المنتهيةِ بنجاح.

في سبعينياتِ القرنِ المنصرمِ كانت تَسري سياسةُ إنكارٍ صارمةٌ للغايةِ بشأنِ الكردِ أثناء فترةِ ولادةِ PKK. والوقوفُ في وجهِ هذه السياسةِ ولو كلامياً، كان يُرَدُّ عليه بأشدِّ أنواعِ العقاب. ومنذ تلك الفترةِ كان قد تمّ إقرارُنا بأولويةِ الحلولِ الديمقراطيةِ المشتركةِ مع المجموعاتِ اليسارية. وانتخابي لرئاسةِ

"جمعية التعليم العالي الديمقراطي في أنقرة ADYÖD" (١٩٧٥) كان لهذا الغرض. وعندما فشلَ المشروع، كان لا مَهرَب من الانعكافِ على انطلاقةِ PKK. كما وكان الانعكافُ على حملةِ ١٥ آب أيضاً البديلَ الوحيدَ إزاءَ سياسةِ الإنكارِ والإبادة. هذا ولَم أتردَّدْ في الانكبابِ عليها بكلِّ استطاعتي، حتى ولو أنها لَم تَسْرِ كما أشاء.

لو أنّه طُوِّرَ جوُّ الحوارِ الذي عَرَضَه رئيسُ الجمهوريةِ السيدُ تورغوت أوزال في مستهلِّ أعوامِ التسعينيات، لَربما كانت القضيةُ الكرديةُ اليوم في وضعٍ مغايرٍ للغاية. لَم تعترفْ الدولةُ لرئيسِها بفرصةِ الحوارِ والتفاوض. كانت الممارسةُ العامِلةُ بالإنكارِ والإبادةِ التقليديَّين قائمةً في الأجندةِ بكلِّ قوتِها. كان يتمُّ المرورُ بأحلكِ عهودِ تاريخِ الجمهورية. كما وتَعَرَّضَت تجربةُ الحوارِ من طرفِ الجبهةِ السياسيةِ والعسكريةِ للعاقبةِ عينِها فيما بين عامَي ١٩٩٧ – ١٩٩٨. حيث كانت العوائقُ الداخليةُ والخارجية، وباقتضاب، كانت شبكةُ غلاديو التي بَسَطَت نفوذَها على كافةِ البنى السياسيةِ والعسكرية، لا تُتيحُ الفرصةَ لأبسطِ حالاتِ الحوارِ والتفاوض. وعلى الرغمِ من كلِّ جهودي بشأنِ تقييمِ سياقِ المساءلةِ والتحقيقِ في إمرالي ليَغدوَ أرضيةً للحوارِ والتفاوض، إلا أنّ البعضَ أفشَلَها على الدوام. هكذا بقيت جميعُ اقتراحاتي بلا جواب. ساطعٌ جلياً أنّه كان يُخَطَّطُ للقضاءِ على الحركةِ وتصفيتِها حتى النهاية، إذ كان ثمة بُنى ترى في الحوارِ والتفاوُضِ نهايتَها. لقد كانت تَضَخَّمَت بنحوٍ مدهش، بحيث باتت دولةً داخل الدولة. وكانت أخطرَ الشرائحِ المصابةِ بمَرَضِ السلطةِ المعدي وأكثرَها جُوراً. ومرةً أخرى حصلت آلافُ الميتاتِ وتمَّ تَكَبُّدُ عددٍ لا يُحصى من الخسائرِ المادية، رغمَ كلِّ إنذاراتي. لقد كنتُ شخصياً أُفَضِّلُ الإبقاءَ على الحربِ محدودةً منذ عامِ ١٩٩٠. ولكنْ، عندما لَم يُثمِرْ ذلك عن شيء، اضطررتُ للتبيان رغماً عن رغبتي ومشيئَتي والتصريحِ كإنذارٍ أخيرٍ بالاقترابِ السريعِ من سياقٍ لا مفرَّ فيه من التصدي الشاملِ الهادفِ إلى "حفظِ الوجودِ ونيلِ الحرية" بالنسبةِ إلى الكردِ وكردستان. وأيُّ أرضيةٍ محتَمَلةٍ للحوارِ والتفاوض، قد ذُكِرَت بدافعٍ من مدى إمكانيةِ تَحَقُّقِ الاحتمالاتِ في هذا المنحى.

لا تغيبُ المخططاتُ بين الأطرافِ المتحاربة. والمخططاتُ العمليةُ هي الأنشطةُ التي غالباً ما يجري التوقفُ عندها والانشغالُ بها. ووجودُ هذه النشاطاتِ أُدرِكُه بامتياز انطلاقاً من تجاربي الذاتية. إذ تُرسَمُ المخططاتُ العمليةُ الأحاديةُ الجانبِ بحماسٍ وعنفوان. إلا أنّ الصعبَ هو رسمُ مخططاتٍ عمليةٍ قادرةٍ على تحقيقِ التقاءِ الأطراف. إذ يستحيلُ تطويرُ هكذا مخططات، دون شعورٍ متبادَلٍ بالآخَر. إلى جانبِ سردٍ موجزٍ بحقِّ المخططاتِ العمليةِ المرسومةِ والمطبَّقةِ إلى الآن من طرفٍ واحد، سأحاولُ عرضَ

آرائي بشأنِ أيِّ مخططٍ عمليٍّ قادرٍ على إفساحِ الطريقِ أمام وفاقِ الطرفَين. هذا وعليَّ التبيان سلفاً أني لا أرى نفسي طرفاً مسؤولاً عن تطبيقِ المخططِ الآنفِ الذِّكر. ذلك أنّ وضعَ المحكومِ عليه الذي أنا فيه، وظروفُ تطبيقِ الحُكمِ لا تتيحُ الإمكانيةَ لأَكُونَ طرفاً في المسألة. لذا، فالآراءُ التي أطرحُها ترمي بالأكثر إلى تأمينِ تَعَرُّفِ الأطرافِ المعنيةِ على بعضِها بواقعية، وتسليطِ النورِ على المستحيلاتِ والممكناتِ فيما يتعلقُ بمخططٍ عمليٍّ مشتركٍ ما.

وبموجبِ ذلك:

١ـ مخططُ حلِّ الإنكارِ والإبادةِ التقليديّ:

هناك مخططاتٌ لا تنفكُّ تُطَوَّرُ وتُطَبَّقُ في وِجهةِ هذا الحلّ، ولو ليس بالكثافةِ التي كانت عليها سابقاً. وشرائحُ بورجوازيةٍ وبيروقراطيةِ الطبقةِ الوسطى تلك، والتي تَشَكَّلَت طبقياً بالاستنادِ إلى السمسرةِ والمتاجرةِ بالدولة، لا تتوانى عن تطبيقِ مخططاتِ الإبادةِ بجميعِ الأساليبِ الفظةِ والخفيةِ الماكرةِ رداً على انفضاحِ أمرِها والعزلةِ التي تعانيها إلى حدٍّ ما داخلياً وخارجياً. وكلُّ الكردِ فيما عدا الشرائحِ الكرديةِ المتواطئةِ التقليدية، يَردّون على تطبيقِ ذاك المخططِ بأوسعِ المقاوماتِ نطاقاً في تاريخهم. وما دامت تلك المخططاتُ قيدَ الاستمرار، فـPKK، الذي هو في منزلةِ الرائدِ والطليعيِّ لهذه المقاومة، يتمتعُ بالطاقةِ والآفاقِ التي تُخَوِّلُه لتطبيقِ مخططاتِه العمليةِ بمنوالٍ شاملٍ من الآن فصاعداً أيضاً. وهو قادرٌ على الانتقالِ من مخططاتِ الدفاعِ السلبيِّ إلى مخططاتِ الدفاعِ الفعالِ والمقاومةِ الشاملة. هذا ومن المتوَقَّعِ عبورُه إلى مخططِ الدفاعِ الشاملِ عن الذاتِ في وجهِ الانسداداتِ الجادةِ التي ستُعاشُ في دربِ الحلِّ الديمقراطيِّ مستَقبَلاً.

٢ـ مخطط الحلِّ الفيدراليِّ القوميّ:

هذه المخططاتُ أيضاً تُطبَّقُ وجوباً في مختلفِ الميادين وبشتى الأبعاد. ويكمنُ خلفَ هذه المخططاتِ، التي تُطَبَّقُ في الحياةِ العمليةِ على يدِ الإدارةِ الفيدراليةِ في كردستان العراق، الدولُ القوميةُ

الاستعماريةُ التقليديةُ في المنطقةِ والقوى المهيمنةُ العالمية. وهناك إجماعٌ عامٌّ فيما بينها جميعاً، ولو اختلفَت الأهدافُ والمآرب. إذ تدعمُ هذا المخططَ بغرضِ تحريفِ مجرى الطاقةِ الثوريةِ الديمقراطيةِ الكامنةِ عند الكرد. وأمريكا بمثابةِ القوةِ المهيمنةِ التي تُؤازرُ الإدارةَ الكرديةَ الفيدراليةَ بأكثرِ الأشكالِ علانيةً. حيث تلعبُ الإدارةُ الفيدراليةُ دوراً استراتيجياً في التحكمِ بالعراقِ وسوريا وإيران وتركيا ومراقبتِهم. وحُكّامُ تركيا وإيران وسوريا يدعمون منذ الحربِ العالميةِ الثانيةِ وبشتى الأساليبِ مخططَ "كردستان صغيرة" منحصرةٍ في شمالِ العراق، وذلك ثمناً لكسرِ شوكةِ مقاومةِ كردِهم وكردستانهم هم، ومُقابِلاً لإنكارِ وجودِهم. وكلما رغبَ الكردُ في التغلبِ على هذا الدورِ المَفصَّلِ لهم، يرَون هذه القوى في مواجهتِهم متحدةً متعاضدة.

غالباً ما يُنَفَّذُ مخططُ وسياسةُ "فَرِّقْ تَسُد" عن طريقِ مشروعِ "كردستان الصغيرة". وتَدورُ المساعي لشلِّ تأثيرِ الثوارِ والديمقراطيين الراديكاليين والاشتراكيين على وجهِ الخصوصِ عبر ذلك. كما وأحدُ أهدافِ المخططِ الأساسيةِ هو تجريدُ PKK. إذ ثمة نشاطٌ شاملٌ للغايةِ لشبكةِ غلاديو بشأنِ عَزلِ PKK والقضاءِ عليه مقابل "كردستان صغيرة". فضلاً عن أنّ هذا المخططَ يَلقى دعماً واسعاً في الحقلِ الدبلوماسيِّ الدوليِّ أيضاً. وحُكّامُ أمريكا وتركيا والعراق يبذلون جهودَهم حالياً لإرغامِ PKK على التخلي عن الكفاحِ المسلَّحِ ضمن إطارِ هذا المخطط، وذلك بَعدَ إشراكِ الإدارةِ الكرديةِ الفيدراليةِ أيضاً فيه. إلا أنّ هذا المخططَ لا يَنشطُ كفايةً بسببِ اختلافِ مصالحِ الأطرافِ المعنيةِ فيه، مما يُبقي تطبيقَه محدوداً. كما ولا يَبعثُ كثيراً على الأملِ نظراً لعدمِ مؤازرتِه من قِبَلِ شرائح واسعةٍ من المجتمعِ الكرديّ. ويُحكِمِ دخولِه في خدمةِ منافعِ شريحةٍ نخبويةٍ ضيقةِ النطاق، فهو يُواجِهُ كثيراً من الانفضاحِ والتجريدِ المتزايدَين مع مرورِ كلِّ يوم.

الجوابُ الذي ردَّ به PKK إزاءَ ذلك المخطط، كان على شكلِ "عدم الاستسلام والمثابرة على المقاومة". أما العديدُ من الشخصياتِ، التي عانَت هشاشةً في العزمِ والقرار، وتدنياً في الأخلاقِ، وضعفاً أيديولوجياً بين صفوفِ PKK منذ مدةٍ طويلة؛ فعندما هربَت ولجأَت إلى أصحابِ المخططِ ذاك، لم تَستَطِعْ الخلاصَ من الفضيحةِ وانكشافِ أمرِها على الفور، رغمَ رغبتِها ومساعيها في تطويرِ حركةٍ متواطئةٍ جديدة. في حين أنّ القوميةَ الكرديةَ عجزَت عن تطويرِ مخططِ دولةٍ قوميةٍ مبدئيةٍ وراسخةٍ بِحُكمِ تَخَلخُلِها وتَقَلقُلِها التقليديّ، مما أدى إلى تَفسُّخِها وانحلالِها، وكأنّ تصفيتَها وفناءَها باتَ قدراً محتوماً عليها. عقَّدَت هذه الشرائحُ كلَّ آمالِها على تَحَطُّمِ مقاومةِ PKK. هذا وعَقَّدَت

الحكوماتُ التركيةُ أيضاً آمالَها في هذه الوجهةِ فترةً زمنيةً ليست بالقصيرة، وتَوَقَّعَت الإمدادَ والمعونةَ من القوميةِ الكرديةِ المرتكزةِ إلى "كردستان الصغيرة". فالمخططاتُ المطَبَّقةُ سابقاً على الرومِ والأرمن، حاوَلَت تطبيقَ شبيهاتِها بِحَقِّ الكردِ أيضاً اعتماداً على "كردستان الصغيرة". إلا أنّ اختلافَ الظروفِ ومنزلةَ PKK مَهَّدا السبيلَ أمام انقلابِ هذا المخططِ رأساً على عقب، وغدا نَهجُ PKK هو الذي يتوطدُ ويتعزز.

٣- مخطط الحلّ الديمقراطيّ:

إنّ عدمَ بَعثِ المخطَّطَين المذكورَين في البندَين السابقَين على الأملِ كثيراً، وانفجارَهما عن تكاليف باهظةٍ من جميعِ المناحي قد دفعَ الجمهوريةَ التركيةَ إلى التوجُّهِ صوبَ مشاريعِ الدمقرطة. هذا وكونُ المستجداتِ العصريةِ تسيرُ في هذا المنحى، وتحفيزُ أمريكا والاتحادِ الأوروبيِّ (على الانسجام)، وإبداءُ أجهزةِ الإعلامِ ومنظماتِ المجتمعِ المدنيِّ والقسمِ الأكبرِ من الرأيِ العامِّ إلى جانبِ الكردِ بأجمعِهم ميولَهم في هذا الاتجاه؛ كلُّ ذلك ضاعفَ من فرصةِ قابليةِ تطبيقِ مخططاتِ الحلِّ الديمقراطيِّ لأولِ مرة. وعلى الرغمِ من كلِّ المقاوماتِ المضادةِ التي أبدَتها الجبهةُ القوميةُ الفاشيةُ التي باتت أقليةً إلى حدٍّ ما، فإنّ عدمَ اعتراضِ المؤسساتِ الأوليةِ في الدولةِ على مشاريعِ الحلِّ الديمقراطيّ، بل وحتى أداءَها دوراً هاماً في إعدادِ أرضيتِها اللازمة؛ قد زادَ من فرصةِ تحقيقِ مشاريعِ الحلِّ تلك. ومقابل هذا الوضعِ الجديدِ التاريخيّ، فإنّ المخططَ العمليَّ القابلَ للتطبيقِ فيما بين الأطرافِ المعنية، يستَوجبُ المرورَ ببضعةِ مراحل. ولَئِنْ اتَّفَقَت المؤسساتُ الأساسيةُ للدولةِ مع الحكومةِ على الخطوطِ العامةِ لمخططِ الحلِّ الديمقراطيّ، وإذ ما نالَت دعمَ القوى الديمقراطيةِ أيضاً إلى جانبِ الطرفِ الكرديّ؛ فقد تتطورُ التطبيقاتُ – المراحلُ المحتَمَلةُ في المسارِ التالي:

a) المرحلة الأولى:

إعلانُ PKK لاستتبابِ أجواءِ السِّلمِ وعدمِ الاشتباكِ بنحوٍ دائم. يجب على الطرفَين في هذه المرحلةِ ألا تنجرَّ للألاعيبِ والاستفزازات، وأنْ تُشَدِّدَ الرقابةَ والتحكمَ على قواتِها، وأنْ تواظِبَ على إعدادِ الرأيِ العام.

b) المرحلة الثانية:

تشكيلُ "لجنة الوفاق وتَقَصّي الحقائق" بمبادرةٍ من الحكومةِ وبمصادَقةِ البرلمان التركي، بحيث تساعدُ على تذليلِ العوائقِ الحقوقيةِ من خلالِ مُقتَرَحاتِها التي ستُعِدُّها. سيتمُّ البحثُ عن الموافقةِ القصوى لكافةِ الأطرافِ أثناءَ تشكيلِ اللجنة. وبناءً على الاعترافاتِ والمرافعاتِ التي ستجري في هذه اللجنة، سيتمّ التقدمُ إلى البرلمان التركي باقتراحِ تشكيلِ مؤسسةِ عفو. في حالِ رفعِ العراقيلِ القانونيةِ بهذه الشاكلة، سوف يَتمكنُ PKK من سحبِ قواتِه خارجَ الحدودِ التركية، بمراقبةِ مجلسٍ يتألفُ من مسؤولين رفيعين من أمريكا والاتحادِ الأوروبيِّ وهيئةِ الأمم المتحدةِ وجمهوريةِ تركيا والإدارةِ الفيدراليةِ الكرديةِ في العراق. وسيستطيعُ موقعةَ قواتِه هذه فيما بعد ضمن بلدانٍ ومناطق مختلفة بنحوٍ مضبوط. النقطةُ الحرجةُ والهامةُ في هذه المرحلة، هي التخطيطُ لإطلاقِ سراحِ المعتَقَلين السياسيين والمحكومين من أعضاءِ PKK بالتزامُنِ مع انسحابِ قواتِ PKK المسلحةِ خارجَ الحدود. ومبدأُ "يستحيلُ أحدُهما دون الآخر" ساري المفعول.

c) المرحلة الثالثة:

كلما خُطِيَت الخطواتُ الدستوريةُ والقانونيةُ اللازمةُ للدمقرطة، فستَزولُ أجواءُ العودةِ إلى امتشاقِ الأسلحةِ واللجوءِ إليها ثانيةً. أما مَن بقوا منفيين منذ سنين طويلة، والمجَرَّدون من المواطَنة، والذين باتوا لاجئين، وعلى رأسِهم المسؤولون المكَلَّفون بالمهامِّ داخلَ صفوفِ PKK؛ فسيبدأُ رجوعُهم إلى الوطنِ على التوالي. وسوف لن تبقى حاجةٌ لقيامِ PKK بتسييرِ نشاطاتِه داخل الحدودِ التركية، في حالِ اكتسابِ نشاطاتِ KCK الصفةَ القانونية. بينما سيُعمَلُ أساساً بالأنشطةِ السياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والثقافيةِ الديمقراطيةِ والعلنيةِ من جميعِ النواحي.

وضعُ عبد الله أوجالان يتحلى بأهميةٍ استراتيجيةٍ في تطبيقِ هذا المخططُ التدريجيُّ على أرضِ الواقع. ففرصةُ تنفيذِ المخططِ من دونِ أوجالان محدودةٌ للغاية. بالتالي، ينبغي صياغة حلولٍ معقولةٍ بصددِ وضعِه.

بإمكاني عرض اقتراحاتي المفتَرَضةِ بشأنِ وضعي على النحوِ التالي:

١- إطلاقُ سراحي تأسيساً على المرافعةِ التي سأتقدمُ بها إلى "لجنة الوفاق وتقصي الحقائق"، هو وظيفةٌ يقتضيها العمل.

٢- يجب تأمين الأجواءِ لقيامي بوظيفتي بصددِ إعدادِ كافةِ الأوساطِ المعنيةِ بالكردِ – وفي مقدمتِها PKK – وتجهيزِها للحلِّ الديمقراطيّ، وتكييفِها مع متطلباتِ هذا المخطط؛ وذلك ضمن إطارٍ حريتي، ولكن بالاتفاقِ مع القوى المذكورةِ أعلاه، أي مع أمريكا والاتحادِ الأوروبيِّ وهيئةِ الأممِ المتحدةِ والإدارةِ الفيدراليةِ الكرديةِ والمسؤولين في جمهوريةِ تركيا، بل ومع ممثلي البلدانِ والقوى الأخرى أيضاً إنْ اقتضى الأمر.

٣- يجب تأمين الدعم والمساندة اللازمة من أجلِ تغطيةِ مختلفِ احتياجاتي، وعلى رأسِها موضوعُ الإقامةِ والمسكن.

هكذا يمكنني تقديم أفكاري ومقترحاتي على شكلِ مسودةٍ فيما يتعلقُ بالحلِّ الديمقراطيِّ ومخططِه، الذي تحتدمُ حوله نقاشاتُ الرأيِ العامِّ التركيِّ وسَوادِ الكرد، وتُعقَدُ الآمالُ عليَّ بشأنِ إبرازِه للعَيان. هذا وواضحٌ بجلاءٍ أني سأضطرُّ لإعادةِ النظرِ وتعديلِ وتطويرِ أفكاري واقتراحاتي بناءً على الآراءِ والاقتراحاتِ التي ستأتي من الأطرافِ الأخرى.

بَعدما أعددتُ هذا التقرير – خريطة الطريق على شكلٍ مخطوطة، فلا ريب في أنّ المسؤوليةَ الكبرى تقعُ على عاتقِ حكومة حزب العدالةِ والتنمية AKP أولاً، والبرلمان التركي ومسؤولي المؤسساتِ الرئيسيةِ في الدولةِ ثانياً. ولَئِن ما حصلَ الاتفاقُ بالإجماع، فيجب الشروع في العملِ مباشرةً بدءاً من المرحلةِ الأولى. وفي حالِ العكس، ورغمَ عدمِ رغبتي إطلاقاً في ذلك، إلا أنّ PKK وKCK بالدرجةِ الأولى سيضطرون من الآنِ فصاعداً للانتقالِ إلى المرحلةِ المسماةِ بـ"المقاومة الشاملة في سبيلِ صونِ وجودِالكردِ وجعلِهم أحراراً". هذا ليس تهديداً. وأياً كان الثمن، فنحن مُرغمون بطبيعةِ الحالِ على سدِّ الطريقِ معاً أمام الحساباتِ السياسيةِ والمنافعِ الوصوليةِ اليوميةِ الضيقةِ من أجلِ عدمِ إفساحِ المجالِ أمامَ ذلك، وأنْ نُطَبِّقَ مخططَنا ونموذجَنا في حلِّ القضيةِ الكرديةِ وتحقيقِ الانفتاحِ الديمقراطيّ.

الفصل السادس

نتيجة

لو أنّ جمهورية تركيا الشابة آلَت بالقضيةِ الكرديةِ إلى الحلِّ الديمقراطيّ، لَكان مسارُ التاريخِ مختلفاً. إلا أنّ مشاريعَ التعميةِ قد رَسَمَتها عناصرُ الحداثةِ الرأسماليةِ تأسيساً على تعريضِ الكردِ للعاقبةِ نفسِها التي حلَّت بالأرمن. والأجواءُ العالميةُ والوهنُ الأيديولوجيُّ والتنظيميُّ للكردِ قد جَعلَ أصحابَ ذلك المشروعِ يتجاسرون على ذلك. لقد كانوا واثقين من أنّ ما أُحرِزَ النجاحُ فيه بشأنِ الأرمنِ سوف يتكررُ على الكردِ أيضاً. فبورجوازيةُ وبيروقراطيةُ الطبقةِ الوسطى المترعرعةِ على خلفيةِ محوِ تاريخِ ما قبلَ الجمهوريةِ من ذاكرتِها، كان الكردُ بالنسبةِ إليها لا يَعنون شيئاً سوى أنهم موضوعٌ شيئيٌّ مطمورٌ في صفحاتِ التاريخِ منذ دهرٍ بعيد، وأنهم لَم يَعُودوا وجوداً قائماً، بل لا يتَعَدَّون كونَهم عناصراً مُفسِدةً رَعناء. وكان بالمقدورِ تسيير سياسةِ صهرٍ لا عدَّ لها ولا حصر بشأنِ الكرد، وتعريضهم للتصفيةِ الثقافيةِ بدلاً من التصفيةِ الجسديةِ التي شَهِدَها الأرمن. موضوعُ الحديثِ هنا كان جيلاً لا يُشبهُ أبداً القياديين الأتراكَ الذين عقدوا شراكاتٍ استراتيجيةً مع الزعماءِ الكردِ في كلِّ اللحظاتِ الحرجةِ من تاريخهم. ولَطالَما غذَّت الجمهوريةُ هذا الجيل. ذلك أنّ إنكارَ الكردِ كان بمثابةِ القانونِ الفولاذيِّ الصامتِ والخفيِّ من أجلِ التحولِ إلى رجلٍ ذي منصبٍ وشخصية. وكان ما مِن مرتبةٍ لا يُمكنُ الوصولُ إليها بناءً على

التخلي عن الكردايتية. وما كان لهم احتلال مكانهم ضمن ردهاتِ كافةِ احتكاراتِ الحداثةِ إلا بناءً على ذلك.

ومقابلَ نزعةِ الإنكارِ والتطهيرِ والإبادةِ الثقافيةِ التي كان يُعتَرَضُ عليها بأصواتٍ خافتةٍ سقيمةٍ إلى حينِ ظهورِ PKK، فقد نُظِرَ دوماً إلى هذا الأخيرِ على أنه خطرٌ مُهَدِّدٌ وصاعق. ما كان يجبُ أنْ يَكُونَ كذلك، ولكنه حصل. والربعُ قرنٍ الأخيرُ الذي لا يُمكنُ وصفُه إلا بكلماتٍ من قبيلِ "الطارئ" و"المرَوِّع"، كان قد بَرهَنَ كفايةً أنّ الطريقَ المولوجَ فيها لا تُشَكِّلُ فقط مصدرَ جريمةٍ تجاه الإنسانية، بل وهي طريقٌ تتسببُ بالخُسرانِ والإفسادِ المفرطَين للغاية مادياً ومعنوياً. ولا نصر لهذه الطريقِ بتاتاً. في حقيقةِ الأمر، تأسسَت الجمهوريةُ اعتماداً على التحالفِ القويمِ بين العناصرِ الديمقراطية. والكردُ أيضاً كانوا أعضاءً مؤسِّسين لهذا التحالف. إلا أنّ مشروعَ الحداثةِ الاحتكاريةِ الذي كان يُنَفَّذُ بِيَدِ الدولة، كان مُصِرّاً على محوِ الحليفَين الآخَرَين، أي الاشتراكيين والإسلاميين القوميين، ومسحِهم من صفحةِ النظامِ القائم. إذ جرى البحثُ الطائشُ عن مفهومِ الأمةِ النمطية، وعُمِلَ على تطبيقِه بجنون.

وعلى النقيضِ مما يُزعَم؛ فباني هذا المشروعِ لَمْ يَكُن مصطفى كمال، بل الكوادرُ الاتحاديون. فمثلما استثمروا عبد الحميد، هكذا حاولوا استثمارَ مصطفى كمال أيضاً بتكتيكاتٍ مشابهة. لذا، فالبحثُ ضمن الكوادرِ الاتحاديين عن مخططِ التطهيرِ الثقافيِّ بحقِّ الكرد، يُعَدُّ تشخيصاً هاماً على صعيدِ الحقيقة. وتحالفُ "التفاحة الحمراء"، الذي لا تزالُ الجبهةُ القوميةُ تَسيرُ عليه، هو ذو طابعٍ فاشيّ، وطُوِّرَ كأطروحةٍ مضادةٍ للتحالفِ الديمقراطيِّ الذي كان قائماً أثناء تاسيسِ الجمهورية. ذلك أنّ الانقلابَ وحُكمَ الطغمةِ كانا الأسلوبَين الأساسيَّين داخل أروقةِ الدولة. وكانوا قد عثروا على حامين وأوصياء جيدين لدى أمريكا ومن قَبلِها الإمبراطورية البريطانية. وكانوا جعلوا المجتمعَ يتقيأُ دماً في غضونِ العقودِ الستةِ الأخيرة، وذلك بالاستنادِ إلى شبكةِ غلاديو التابعةِ للناتو. ومحاكماتُ أرغانكون قد أَنزَلَت الضربةَ القاضيةَ — ولو رمزياً — على فرصةِ كينونتِهم كدولةٍ داخل الدولة. الوضعُ شبيهٌ بحالةِ تصفيةِ الآغويةِ الانكشاريةِ التي تواجدت في عهدِ السلطان محمود الثاني. حيث أنّ الانكشاريين، الذين لَمْ يُفيدوا في شيءٍ عدا الإطاحةِ بالمَلِكِ وإعدامِ الصدر الأعظم على التوالي، كان قد قُضِيَ عليهم تماماً بتصفيةٍ دمويةٍ عامَ ١٨٢٦. ولَمْ يُفسَح المجالُ إلا بهذا المنوالِ أمام عهدِ المَلَكِيّة الدستورية والإصلاحِ الاجتماعيّ.

إنّ الاتحاديينالانكشاريين العصريين الذين يمتدُّ ماضيهم إلى مائةِ عامٍ بأقلٍّ تقدير، لَم يَقتصروا على جرِّ الإمبراطوريةِ العثمانيةِ نحو الدمارِ والانهيار، بل ولَم يتوانَوا أيضاً عن تحويلِ جمهوريةِ تركيا ذاتِ الشرعيةِ الديمقراطيةِ إلى حُكمٍ استبداديٍّ تعسفيٍّ في أقصر وقت. لكنّ الذهنيةَ والبُنى نفسَها، والتي لاذَت بحمايةِ الإمبرياليةِ البريطانيةِ والأمريكيةِ بدلاً من حمايةِ الإمبرياليةِ الألمانية، عجزَت هذه المرةُ عن الخروجِ منتصرةً من الحربِ التي شَنَّتها داخلَ أروقةِ الدولةِ خلال السنواتِ العشر الأخيرةِ باسمِ أرغانكون وبالطابعِ القوميّ، وذلك من خلالِ المؤامراتِ والدسائسِ والاستفزازاتِ التي يَندرُ مثيلُها. والسببُ واضح: فالحامي الرئيسيُّ لها، أي أمريكا، كانت قد تخلّت عن مؤازرتِها ودعمِها. في حين لَم تَلقَ بحوثُهم عن الدعمِ والمؤازرةِ في الصينِ وروسيا وإيران، ولا ألاعيبُ التظاهُرِ بالأوراسيةِ اهتماماً يُذكَر. أما تظاهُرُهم بالكمالية، فما كان سوى تطبيقاً على المستوى الكاريكاتوريّ. وعلى الرغمِ من افتقارِهم إلى القدرةِ الكافيةِ للمقاومةِ والتصدي، إلا أنه يجب عدم استصغارِ بقاياها وممثليها السياسيين على صعيدِ الذهنيةِ والبنيةِ البيروقراطية. فرغمَ عدمِ بسطِهم نفوذَهم وهيمنتَهم مجدداً ضمن الدولة، إلا إنهم قد يُلحِقون الضربةَ بالانفتاحاتِ الديمقراطيةِ في تركيا، ويُفرِغونَها من مضامينِها بإخراجِها من مسارِ الحلِّ لتذهبَ سُدى. ذلك أنّ خبرتَهم وقوتَهم تكفيهم لذلك.

لا يُمكنُ تخطي المستجداتِ والأزماتِ المعاشةِ في الشرقِ الأوسطِ وتركيا وما أَسفَرَت عنه من قضايا وإشكاليات، إلا بالانفتاحاتِ الديمقراطيةِ الشاملة. وتركيا تمتلكُ الفرصةَ التي تُخَوِّلُها لتَكُونَ مثالاً نموذجياً في هذا المضمار، سواءً ذهنيّةً أم بُنيةً. موضوعُ الحديثِ هنا هو الظروفُ الشبيهةُ بتلك التي مهَّدَت السبيلَ أمام ولادةِ الجمهورية، بحيث أنها صالحةٌ هذه المرة من أجلِ تحقيقِ الجمهوريةِ لتحولِها الديمقراطيِّ وانفتاحاتِها الديمقراطية. هكذا يُثبِتُ التاريخُ مسارَه الحلزونيّ مرةً أخرى، ولكن بنحوٍ مُستَحدَث. هذا وبالإمكان قول ما يُشبه ذلك بخصوصِ الكردِ أيضاً. حيث أنه وجهاً لوجهٍ أمام لعبِ دورٍ آخَر من بين أدوارِهم التي أدَّوها في جميعِ تحالفاتِ بلادِ الأناضولِ – ميزوبوتاميا التاريخية. أي أنهم – هم أيضاً – لَم يَعودوا الكُردَ الفُدَماء. بل جدَّدوا ونظَّموا أنفسَهم، ونَشِطون ميدانياً. كما وسيسعى التخلفُ الداخليُّ والتزمُّتُ والتآمرُ في كِلا الميدانَين للاستمرارِ بأدوارِهم التاريخيةِ أيضاً.

أمريكا باعتبارِها قوةً مهيمنةً عالمية، تَعلمُ جيداً استحالةَ نجاحِها عبر شبكةِ غلاديو التابعةِ للناتو. إذ لَم يَبقَ أيُّ معنى لشبكة الغلاديو، بعد انهيارِ الحلفِ السوفييتيّ. وحصيلةَ الجهودِ الحثيثةِ للحُكّامِ الأتراك، قُبِلَ بإرضائِهم بالإبقاءِ على وجودِ شبكةِ الغلاديو في تركيا حتى شهرِ تشرين الثاني من عامِ

٢٠٠٧. وفي الحقيقة، فالسنواتُ الخمسُ والعشرون الأخيرةُ من تاريخِ PKK قد مَرَّت مليئةً بالاشتباكاتِ مع شبكةِ غلاديو التركيةِ المنضويةِ تحت شمسيةِ الناتو. البُعدُ الخطيرُ في الأمرِ يتجسدُ في أنه يتمُّ الاستيعابُ للتوِّ أنه تمّ المرورُ بنكبةٍ أرمنيةٍ ثانية. ومصالحُ أمريكا وإسرائيل والاتحادِ الأوروبيِّ بشأنِ الشرقِ الأوسطِ وكردستان كانت على تناقضٍ مع طرازِ شبكةِ غلاديو القديم. والوفاقُ الجديدُ المبرَمُ مع مؤسساتِ الجمهوريةِ التركيةِ وحكومتِها، كان يستَندُ إلى أرضيةٍ مُضادةٍ لطرازِ غلاديو القديم، ويعتمدُ على تجاوُزِه. وهكذا كان يَضعفُ العائقُ الخارجيُّ المعَيِّنُ المزروعُ على دربِ الانفتاحاتِ الديمقراطيةِ في تركيا. وكان الدعمُ الذي يتلقّاه الانقلابيون والمتآمِرون سيَقِلُّ عما كان ماضياً. ولكن، ينبغي عدم الإغفالِ أنهم سيُبقُون على أزلامِهم وحيثياتِهم في أهبةِ الاستعداد، لاستثمارِهم حينما تدعو الحاجة. فكيفما دارت المساعي أولاً لعرقلةِ الجمهوريةِ بحيثياتٍ مشابهةٍ في الماضي، ومن ثمَّ سُخِّرَت مثلُ هذه البنى للاستفادةِ منها في كبحِ جماحِ نموِّها بعدَ تأسيسِها؛ فهناك احتمالاتٌ مشابهةٌ منتصبةٌ على دربِ الدمقرطةِ أيضاً. ولَئِنْ كان التاريخُ خزينةً نفيسةً لا مثيلَ لها لاستخلاصِ العِبَرِ منها بالأغلب كفرصةٍ حريةٍ للحاضرِ الماثلِ أمامَه، فبالمستطاعِ الاستفادة منه إلى آخرِ درجة.

حملةُ KCK، التي أَطلَقَها PKK الذي مرَّ بالتحولِ الديمقراطيِّ والكردُ المستَحدَثون والمستعدون لانفتاحاتِ الحضارةِ الديمقراطية، هي الوسيلةُ الأنسبُ للسلامِ المشرِّفِ والسياسةِ الديمقراطية، وليس للحرب. وماهيتُها الأساسيةُ هذه تعني أيضاً كونَها الضمانُ السليمُ من أجلِ تركيا ديمقراطية. والتحالفُ التاريخيُّ بين بلادِ الأناضولِ وميزوبوتاميا، إنما يَمُرُّ في راهننا بمخاضاتِ عودةِ تحقيقِه كاتفاقٍ على شاكلةِ "تركيا ديمقراطية وكردستان حرة". يَكفي أنْ نُصغيَ ملياً للتاريخ، كي لا نتيحَ المجالَ أمام المفسِدين والمخرِّبين الداخليين والخارجيين. فالتاريخُ بالنسبةِ إلى مُتقِني الإصغاءِ إليه، هو بوصلةُ الحقيقةِ التي لا تُخطِئ. أما الاعتمادُ على مجتمعِ وشعبِ الوطنِ الديمقراطيِّ والحر، فهو بالنسبةِ للنشطاءِ الماهرين منبعُ الإلهامِ والعزمِ الذي لا ينضب.

في حالِ تطبيقِ "نموذجِ الانفتاحِ الديمقراطيِّ وحلِّ القضيةِ الكردية"، القادرِ على أنْ يَكُونَ جواباً للوقائعِ التاريخيةِ في تركيا ولظروفِها الراهنةِ على السواء؛ فهو لن يبقى محدوداً بمعنى تدفقِ التاريخِ بحريةٍ أكبر بالنسبةِ لها، بل وسيُصبحُ سبيلَ تطورِ شعوبِ الشرقِ الأوسطِ أيضاً على دربِ الديمقراطيةِ والمساواةِ والحرية. وتطوُّرُ عناصرِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في وجهِ الاستعمارِ والاحتلالِ المطَبَّقين على ثقافةِ المنطقةِ بِيَدِ عناصرِ الحداثةِ الرأسمالية؛ سوف يَكتَسبُ الإمكانياتِ والقدرةَ التي تُمَكِّنُه من التحولِ إلى

نظامٍ ملائمٍ للوقائعِ التاريخيةِ في المنطقة. ولَربما سيتخلصُ التاريخُ لأولِ مرةٍ من تدوينِه كتاريخِ الاحتلالِ والاستعمارِ وتاريخِ شتى أنواعِ الغزوِ والفتح، ليُكتَبَ بوصفِه تاريخَ المجتمعِ المتشكلِ من حياةِ المواطنين الديمقراطيّين والمتساويين والأحرار.

١٥ آب ٢٠٠٩
عبد الله أوج آلان
إمرالي